مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية



الأول ـ العدد الخامس

يوليو ٢٠١٧

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث

مجلة علمية محكمة شهرية

تصدر عن المركز القومي للبحوث

غزة ـ دولة فلسطين

متاح عبر الإنترنت : www.ajsrp.com.

AJSRP

ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية

تصدر عن

المركز القومي للبحوث

مجلة علمية محكمة دورية شهرية

ISSN: 2518-5780

المجلد الأول العدد (5) يوليو 2017

حقوق النسخ © 2017

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث

المركز القومي للبحوث

دولة فلسطين ـ مدينة غزة ـ تل الهوا ـ برج الداخلية 3 ـ الطابق الأول

كافة الحقوق محفوظة

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

رئيـس هيئة التحـريـر

أ. د. محمد المعتز المجتبى إبراهيم طه

كلية التجارة - جامعة النيلين – جمهورية السودان
كلية العلوم الإدارية و المالية – الطائف - المملكة العربية السعودية

مدير التحـريـر

د. عادل إبراهيم أحمد

جامعة الأزهر
دولة فلسطين

أعضاء هيئـة التحـريـر

أ.د. ايهاب ابراهيم رمضان – مستشار بمحاكم الاستئناف و التفتيش القضائي – مصر

أ.د. بدرالدين محمد احمد عبد الرحمن – جامعة زالنجي – السودان

أ.د. عبد اللطيف دحية - جامعة محمد بوضياف بالمسلية - الجزائر

أ.د. عناد صايل الطعاني – مدير ادارة الجودة الشاملة – دائرة الجمارك – الأردن

أ.د. فاطمة الزهراء طلحي – جامعة محمد الشريف مساعدية – الجزائر

أ.د. مهند عباس مختار محمود – جامعة بيشة – السعودية

أ.د. وليد الطيب عمر خالد – جامعة جازان – السعودية

د. عبد المطلب عثمان محمود - كلية البيان للعلوم والتكنولوجيا – السوادن

جميع حقوق الطبع والاقتباس محفوظة – للمجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث

ISSN : 2518-5780

افتتاحية العدد

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وحده تتحقق جلائل المهمات، وعليه وحده الاتكال في جميع الملمات، وبعد/

يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر و العرفان لكل من ساهم في انجاز العدد الخامس من المجلة و الذي احتوى مجموعة من الأبحاث المتنوعة في مجال الاقتصاد والادارة و المحاسبة والقانون ، حيث ان الهدف الرئيسي ليس فقط تقديم مجموعة من الابحاث العلمية والافكار الحديثة ذات الاضافة الجيدة لدائرة الفكر الاقتصادي والاداري والقانوني ، بل الهدف الاشمل والرئيسي هو تحقيق صلة التواصل بين اجيال الباحثين والمفكرين في مجالات العلوم الاقتصادية والقانونية في كافة انحاء الوطن العربي بمؤسساته التعليمية المختلفة من جامعات ومراكز بحثية وغيرها من مواعين الفكر والمعرفة . ومن ثم فان الامل ان تضيف هذه المجلة الى مجتمع الباحثين واصحاب الفكر في المجال والمجالات الاخرى ذات الصلة بالعلوم الاجتماعية و الانسانية بعداً جديداً نحو مستقبل علمي وعملي افضل، واستمرار التعاون مع الكليات و الجامعات و مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي الكبير .

والله ولي التوفيق

رئيس هيئة التحرير

أ. د. محمد المعتز المجتبى إبراهيم طه

كلية التجارة - جامعة النيلين – السودان

كلية العلوم الإدارية و المالية – الطائف- السعودية

قواعد النَشْر

1. مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية تصدر شهرياً عن المجلة العربية للعلوم و نشرالأبحاث و المركز القومي للبحوث هي مجلة علمية محكمة متخصصة دولية ومفهرسة و محكمة و رقمها الرقم المعياري الدولي **ISSN : 2518-5780**.
2. تستقبل الأبحاث باللغتين العربية أو الإنجليزية.
3. تنشر المجلة الأبحاث والترجمات ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل العلمية في مجالات المعرفة المختلفة بعد تحكيمها وإقرارها.
4. يُشترط في البحث أن لا يكون قد نُشر سابقاً.
5. يُقدّم الباحث مع البحث ملخصاً باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية على أن لا يتجاوز الملخص صفحة واحدة.
6. يُقدّم الباحث البحث مطبوعاً على ورق A4 ويحرر البحث المراد نشره وفق المقاييس التالية:
   - تباعد الأسطر : 1,15

     حجم الخط العربي : 14 - الهوامش : 12 الخط : Simplified Arabic

     حجم الخط انجليزي : 12 الهوامش 10 الخط Times New Roman
   - أن تكون هوامش الصفحات (2.5) من كل الجوانب
7. يجب ألا تزيد صفحات البحث عن 20 صفحة شاملة الجداول والمراجع.
8. يكتب الباحث اسمه وتخصصه ومكان عمله على غلاف البحث فقط.
9. تكون منهجية الباحث المتبعة في توثيق المصادر وفق نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA).
10. إذا تخلّف شرط من شروط النشر؛ لهيئة تحرير المجلّة أن ترد البحث للباحث ليقوم بتعديله بما يتفق مع شروط النشر في المجلّة.
11. بعد إجازة البحث من هيئة التحرير بشكل مبدئي يتم إرسال البحث للتقييم من قبل اثنين من المحكمين ويتم نشر البحث بعد موافقة المحكمين على ذلك. وفي حال وجود تعديلات يوصى بها المحكمون كشرط لنشر البحث يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة.
12. في حال قبول البحث للنشر يتعهد الباحث بإرسال نسخة الكترونية من البحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة.
13. ترحب المجلة بنشر التعليقات والتعقيبات على أبحاث سبق نشرها في المجلة، على أن يتم تحكيم التعليقات المقدمة من اثنين من المحكمين أحدهما صاحب البحث محل التعليق وفي حالة إجازة التعليق للنشر في المجلة يعطى صاحب البحث الأساسي حق الرد على التعليق إن رغب بالرد.
14. البحوث المرسلة للمجلّة لا تعاد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تُنشر.

15. يُزوّد الباحث الذي نُشر بحثه بنسخة واحدة من المجلّة التي نُشر فيها بحثه، و خمس مستلات من البحث.
16. تحتفظ هيئة تحرير المجلّة بحقها في أن تحذف أو تختصر بعض الصفحات أو الجداول أو الكلمات أو محتويات؛ بما لا يخل بأفكار البحث الأساسية؛ شريطة أن يتم ذلك بما يتلاءم مع أسلوب المجلّة في النشر.
17. لا يجوز للباحث نشر أيّة مادّة علميّة من بحثه المنشور في المجلّة إلّا بعد الحصول على موافقة خطيّة من هيئة التحرير.
18. يلتزم الباحث بدفع رسوم تحكيم البحث، وقدرها 120 دولار أمريكي.
19. إذا تجاوزت عدد صفحات البحث عن 20 صفحة يضاف 5 دولار عن كل صفحة اضافية .
20. جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها دون أن تعكس بالضرورة وجهة نظر المجلة.

توجه جميع المراسلات والاشتراكات إلى مدير التحرير

الدكتور / عادل إبراهيم أحمد

هاتف / خلوي : 00972- 59- 8823136

البريد الالـكتروني : M.Editor@ AJSRP.com

الموقع الإلكتروني : www.AJSRP.com

فهرس المحتويات

عنوان البحث	الصفحة
دور عقود الخيارات في خفض مخاطر أسواق المشتقات المالية "دراسة تطبيقية، للفترة: 2000-2016م" عباس فؤاد حسن	18-1
أثر المشاكل المُشتركة بين قِطاعات الصِناعة ورؤوس الأموال وطُرُق حُلولها في روسيا الإتحادية نمر لؤي بدوان	39 - 19
دور الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية الجامعية على المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية جعفر عبد الله إدريس	57 -40
متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة لغرض تحسين العمليات الإدارية من وجهة نظر الهيئة الإدارية شريفة بنت عوض الكسر	86 - 58
التمييز بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب في النظام السعودي والقوانين المقارنة خديجة عبد الحميد القطيشات	114 -87
The Difference Between Business Process Management, System Analysis and Other Types of Business Process Modeling Israr Abd Al-karim El-sharif	124-115

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دور عقود الخيارات في خفض مخاطر أسواق المشتقات المالية "دراسة تطبيقية، للفترة: 2000-2016م"

عباس فؤاد عباس حسن
جامعة الامام محمد بن سعود – الرياض – المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور عقود الخيار في تلبية احتياجات المستثمرين في أسواق المال وقياس العلاقة بينها وبين التحوط ضد مخاطر الاستثمار وخفض المخاطر المالية للمستثمر حتى لا يتعرض للخسائر المالية. وتوصلت الدراسة إلى أن عقود الخيار تعتبر تأمين توفر حماية للمستثمر من مخاطر تقلب أسعار العملات أو الأوراق المالية التي يتعامل فيها. وقد استخدمت الدراسة معامل الارتباط الخطي البسيط (بيرسون) لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة ونموذج الانحدار البسيط لقياس طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عقد الخيار هو احد أدوات التحوط ضد المخاطر المالية ويحقق أرباح للمستثمر. وأوصت الدراسة بضرورة رفع الوعي المالي والاستثماري عن دور عقود الخيار في التحوط وخفض المخاطر في الأسواق المالية وتشجيع التعامل بها.

الكلمات المفتاحية: أسواق المال، عقود الخيار، المخاطر المالية، التحوط، الانحدار الخطي البسيط، معامل الارتباط البسيط(معامل بيرسون).

الفصل الأول: الإطار النظري

المقدمة

لقد تزايدت أهمية صناعة المشتقات المالية في الفترة الأخيرة من حيث حجم التعامل بهذه الأدوات أو من ناحية تنوعها وزيادة الطلب عليها وكذلك من ناحية اتساع عدد المشاركين في أسواق المشتقات كأحد أدوات نقل وتوزيع المخاطر والتحوط "Hedging"، وأدوات للمضاربة.

لقد ساهم عصر العولمة "Globalization" مساهمة فعالة في تسارع ثورة المشتقات من خلال تحرير أسواق المال العالمية وإزالة القيود التي تقف أمام نشاط المؤسسات المالية وانتقال رؤوس الأموال مستفيدة من ثورة المعلومات والاتصالات العالمية التي تطورت كثيراً خلال الفترة الماضية ، بالإضافة للتنافس المحموم بين المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها وما ترتب عليه من تسابق بينها لابتكار أحدث المنتجات والأدوات المالية وطرحها للأسواق وما صاحب ذلك من زيادة الطلب عليها من قبل المستثمرين والمتعاملين في أسواق المال، وقد أولتها الجهات الرسمية والمهنية عناية فائقة سواء من الناحية التشريعية والقانونية التي تنظم أحكام التعامل بها أو من ناحية وضع المعايير المحاسبية التي تنظم الجوانب الخاصة بالاعتراف بها وتقييمها والإفصاح عنها "Evaluated & Disclosed" وسميت المشتقات بهذا الاسم لأن قيمتها تشتق من قيمة ورقة مالية أساسية وهي أدوات مالية تعتمد قيمتها على أوراق مالية أخرى ، أي هي عقود أكثر من كونها إصدار جديد لأوراق مالية أساسية ، وقد انتشرت المشتقات بشكل كبير في الولايات المتحدة ، وبريطانيا، وأوروبا في السبعينات من القرن الماضي ، وقد أسست أول سوق منظمة لهذه المشتقات في أبريل 1973م في شيكاغو، وقد ارتفعت التعاملات بهذه العقود بين عامي 1986م - 1996م لأكثر من ثلاثين مرة حتى بلغ حجمها أكثر من 30 تريليون دولار أمريكي ، والغرض الأساسي منها هو حماية المستثمرين من المخاطر التي تحدث في تغيرات أسعار الأوراق المالية ، وهي عبارة عن عقود مالية

تتعلق بفقرات خارج الميزانية "Off – Balance Sheet Items"، وتحدد قيمتها بقيم واحد ، أو أكثر من الموجودات أو الأدوات أو المؤشرات الأساسية المرتبطة بها ."Underling Assets or Index"

إن مفهوم الخيار في اللغة هو أن تختار ما تشاء وخيار الشيء هو أفضله ، وجاء في لسان العرب عن ابن الإعرابي قوله " وأنت بالخيار وبالمختار سواء " أي اختار ما شئت ، وإن عقد الاختيار يقوم بتنظيم الاتفاق بين أطراف العلاقة وهما المستثمر (أو حامل عقد الخيار) وبائع العقد (أو محرره) .

عرفت عقود الخيارات بأنها اتفاقات بين طرفين بغرض تداول أصول حقيقية "Real Assets" أو أدوات مالية كالأسهم والسندات وذلك لتنفيذها في تاريخ محدد وبسعر يتفق عليه الطرفان يعرف بسعر الخيار أو التسليم (مفتاح صالح، 2002م).

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في الجوانب النظرية والعلمية الآتية:

1. إظهار عقود الخيارات كتقنيات مالية جديدة تسهم في إدارة الموجودات وتوفير السيولة وخفض المخاطر للجهاز المصرفي وأسواق المشتقات المالية.
2. الحاجة إلى استخدام عقود الخيارات بما يؤدى إلى تمكين المستثمرين فيها من التغطية من المخاطر المختلفة التي يتعرضون إليها.
3. بيان أهمية استخدام المشتقات المالية وإظهار دورها الكبير في إحداث أو معالجة أي أزمة مالية محتملة في المستقبل.

أسباب اختيار الدراسة

1. تسليط الضوء على استخدامات عقود الخيارات في أسواق المشتقات المالية .
2. إبراز انعكاسات التحرير المالي والصناعة المالية على الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية الراهنة.
3. رفع الوعي المالي و الأستثمارى للمتعاملين في أسواق المشتقات المالية حول المبتكرات المالية المتمثلة في عقود الخيارات والعقود الأخرى.
4. حداثة الموضوع وأهميته في أسواق المال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأتى:

1. التعريف بعقود الخيارات وأنواعها وتطبيقاتها ومقارنتها مع العقود الأخرى في أسواق المشتقات المالية.
2. التعريف باستخدامات المشتقات المالية ومخاطرها ودورها في الأسواق المالية.
3. قياس العلاقة بين عقود الخيار والتحوط من المخاطر المالية التي تواجه المستثمر في أسواق المال.

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها:

1. ما هي الجوانب النظرية والفنية لعقود الخيارات؟
2. هل لعقود الخيارات دور في التحوط من المخاطر التي تواجه المستثمر في أسواق المشتقات المالية؟

فرضيات الدراسة

1. عقود الخيار وسيلة لخفض المخاطر المالية في أسواق المال.
2. عقود الخيار مرنة في التداول وخصائصها تتوافق مع حاجات المستثمرين.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وتحليلها واستخلاص النتائج لتعميمها. كما استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (معامل الارتباط الخطى البسيط) لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة و نموذج الانحدار البسيط لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وهو نموذج احصائى يقوم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة بين المتغيرات.

الحدود المكانية - سوق المشتقات المالية شيكاغو (المبالغ بالبليون دولار أمريكى) - مصدر البيانات: بنك التسويات الدولي

الحدود الزمانية: 2000-2016م

الدراسات السابقة

1. دراسة خالد وهيب الراوي (1999م):

الدراسة بعنوان "الاستثمار- مفاهيم - تحليل - إستراتيجية"، حيث كانت عينة الدراسة مجموعة من المصارف الأردنية وهدفت إلى بيان كيفية استعمال الخيارات في تغطية المحفظة وبيان كيفية استعمال الخيارات في استراتيجيات المضاربة. ونبعت أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية الخيارات و كيفية استخدامها في تحويط المحفظة الاستثمارية لتقليل المخاطر وكذلك كيفية تنفيذ استراتيجيات المضاربة لتحقيق الفرص الاستثمارية المربحة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلى:

* توفر الخيارات لمالك الخيار الحق في ممارسة أنواع محددة من الحقوق المتعلقة بالأصول في تاريخ مستقبلي وسعر محدد.

* إن المحددات الرئيسية لقيمة الخيار هي السعر الجاري للأصول المستقبلية مثل: سعر الممارسة للخيار، تاريخ انتهاء الخيار، معدل الفائدة الخالي من المخاطر، الانحراف المعياري لعوائد الأصول المستقبلية المعينة.

2. دراسة إبراهيم أحمد جركس (2001م):

الدراسة بعنوان "استخدام نموذج ثنائي الحدين في تسعير الخيارات وبناء محفظة التحوط - دراسة تطبيقية وعينة الدراسة مجموعة من الشركات المدرجة في سوق بغداد للأوراق المالية وتشمل ستة من الأسهم التي حققت أعلى تداول خلال شهر تموز 2001م.

هدفت الدراسة إلى تبيان كيفية تسعير الخيارات باستخدام النموذج الثنائي ذو الفترة الواحدة وذو الفترتين، والعمل على تشكيل محفظة التحوط من الأسهم ومن الخيارات بحيث تعطى هذه المحفظة عائد يساوى معدل العائد على الموجودات الخالية من المخاطر. وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت **الخيارات** وتشكيل محفظة التحوط وإثارة اهتمام الباحثين في العراق إلى دراسة آلية عمل النماذج الرياضية المطبقة في الأسواق المالية في الدول المتقدمة والعمل على بيان كيفية تطبيقها في سوق بغداد للأوراق المالية كمقدمة لفهم المشتقات والية عملها. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* استخدام البيانات الفعلية لمتوسط أسعار الأسهم في شهر تموز 2001م، لستة شركات مدرجة في النشرة الشهرية والتي حققت أعلى تداول خلال الشهر من حيث حجم الأسهم المتداولة ومن حيث التداول.

* أتضح أن في حالة تسعير الخيار للفترة الواحدة تكون قيم الخيار لها علاقة طردية مباشرة مع ارتفاع سعر السهم في السوق الحالي والمستقبلي، وقد تم تسعير الخيار بشكل عام للفترة الواحدة وقد تم الأخذ في الاعتبار حالتي الصعود والهبوط الممكن حدوث أحدهما.

3. دراسة جليل كاظم مدلول العارضى (2005م):

الدراسة بعنوان "الفرص الاستثمارية كخيارات مالية" وكانت عينة الدراسة مجموعة من الشركات الفندقية ضمن قطاع الشركات السياحية في بغداد، حيث تساهم الدولة بنسبة 49% والقطاع الخاص بنسبة 1% من رأسمالها الاسمي المصرح به.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المداخل العامة المعتمدة في تحديد الفرص الاستثمارية وما يترتب عليها من تحديد خيار الشراء لهذه المشاريع. وبرزت أهمية الدراسة من خلال سعى الباحث إلى إثارة اهتمام الباحثين في العراق إلى دراسة النماذج الكمية المطبقة في الأسواق المالية في الدول المتقدمة ومحاولة تطبيقها في سوق بغداد للأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

* الخيارات هي من أهم أنواع المشتقات التي تعطى المستثمر فرصة مهمة لتقليل المخاطر من خلال عقد بين طرفين هما مشترى وبائع حق الخيار، حيث يكون للمشترى الحرية في ممارسة هذا الحق وعدم ممارسته مقابل دفعه لمبلغ العلاوة، على العكس منه البائع.

4. دراسة يوسف أبو فارة (2009م):

عالجت الدراسة العلاقة السببية بين التحرير المالي وما تمخض عنه من ابتكارات الهندسة المالية والأزمات المالية ولا سيما أن وتيرة تكرارها ازدادت خلال موجة العولمة الراهنة وكذا سبل مواجهة مثل هذه الآثار السلبية للتحرير المالي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تحويل التقنيات المالية من أدوات تغطية من المخاطر المختلفة إلى أدوات مضاربة كان من شأنه أن ضخم حجم الأنشطة المالية بقدر كبير مما جعلها تكتسب القدرة على التغذية الذاتية محققة لأصحابها معدلات عائد تفوق بكثير نظيراتها فى الأنشطة الاقتصادية الحقيقية، وهو ما كرس عملية التفاوت المفرط في الثروات والدخول.

5. دراسة محمود سحنون وسميرة محسن (2009م):

ذكرت الدراسة أن الاستخدام الأول الذي ظهرت من أجله عقود المشتقات المالية هو تغطية مخاطر السوق المتمثلة في تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الصرف، وتقلبات أسعار الأسهم. إلا أنها لم تنحصر في ذلك بل استخدمت أيضا في المضاربات من طرف المستعملين الذين يفتقدون للفهم العام لهذه الأدوات بسبب تعقدها. وهو ما أدى إلى تسببها في الأزمات في كثير من الأحيان.

وتوصلت الدراسة إلى أن المشتقات المالية شهدت هجوما مستمرا باعتبارها أدوات تبالغ في المضاربة، وبالتالي فهي تعرض المستخدمين إلى مستويات من المخاطرة لا يمكن تحملها. ومما لا غرو فيه أن المشكلات المعروفة أمام الجمهور والتي تعرضت لها مجموعة من المنشات قد سلطت الأضواء اللازمة على النتائج الناشئة عن سوء استخدام المشتقات، في حين أنها تحقق للمصارف العديد من المزايا، فإنها يجب أن تستخدم بأسلوب متدبر ويتطلب ذلك النظر ليس إلى ايجابيات الاحتياط فحسب، وإنما إلى المخاطر المرتبطة بأدوات المشتقات.

6. دراسة (Claudiu & Daniel G., 2010):

هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين حجم المعاملات للمشتقات المالية وتقلبات أسعار الأصول الكامنة وراءها، وقد جاءت هذه الدراسة لوجود أثر التعامل بالمشتقات المالية على تقلب أسعار الأصول الأساسية، حيث أن كلا من عمليات التحوط والمضاربة تستند إلى تقلبات أسعار الأصول الكامنة وراءها، لكن ما خلصت إليه الدراسة هو وجود علاقة

ذات اتجاهين بين حجم المشتقات المالية وأسعار الأصول المالية وهذا في ظل المعلومات غير المتماثلة بين المتعاملين في السوق المالية، كما قامت الدراسة باختبار العلاقة السببية بين المشتقات المالية (العقود الآجلة والخيارات) ومؤشر الأوراق المالية لبعض البورصات.

اختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون (معامل الارتباط الخطى البسيط) لقياس قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

2. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط لقياس طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة وهو نموذج احصائى يقوم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل بحيث ينتج معادلة إحصائية توضح العلاقة بين المتغيرات.

3. ركزت بعض الدراسات السابقة على استخدام عقود الخيار في المضاربة، بينما اهتمت هذه الدراسة على دور الخيارات في خفض المخاطر التي تواجه المستثمرين في أسواق المال.

هيكل البحث

تتكون الدراسة من أربعة فصول الفصل الأول الإطار النظري ويشمل (المقدمة، أهمية الدراسة وأهدافها، مشكلة الدراسة وفرضياتها، أسباب اختيار الموضوع، منهج الدراسة والدراسات السابقة). أما الفصل الثاني يتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتناول مفهوم المشتقات المالية، بينما المبحث الثاني يتناول أهم خصائص عقود الخيار وأنواعها والمبحث الثالث يتناول آلية التداول في أسواق الخيارات. أما الفصل الثالث يشتمل على مبحث واحد يتناول قياس الفرضيات. الفصل الرابع يتناول النتائج والتوصيات وقائمة المراجع .

الفصل الثاني: مفهوم المشتقات المالية وأهم خصائص عقود الخيار وأنواعها

1/1/2: مفهوم المشتقات المالية :The Concept of Financial Derivatives

المشتقات المالية هي أدوات مالية يتم اشتقاقها من أصل نقدي ويمكن شراؤها وبيعها وتداولها بطريقة مماثلة للأسهم أو أي أصول مالية أخرى ومن أهم صورها :

1. المستقبليات "Futures"
2. الخيارات"Options"
3. المقايضات "Swaps"

وغيرها من العقود ، حيث يعتمد تسعيرها بشكل أساسي على الأصل محل التعاقد ، ويتم تداولها في الأسواق المنظمة "Organized Markets" أو ما يعرف بالبورصات أو مباشرة عبر الهاتف أو الكمبيوتر في الأسواق غير المنظمة – "Un Organized Markets" والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم والسندات والسلع والعملات الأجنبية ، وتسمح المشتقات للمستثمر بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتماداً على أداء الأصل موضوع العقد.

سوف تتناول الدراسة أهم عناصر عقود الخيار و مصطلحاتها على النحو الأتى:

1. حقوق خيار العملات: Currency Options

حقوق خيار العملات يعتبر أداة تحوط "Hedging Tool" مناسبة تهدف في الأساس لتقليل المخاطر إلي أدني حد ممكن للمتعاملين بالعملات الأجنبية حيث إن شراء حقوق الخيار من قبل المستثمرين بالعملات الأجنبية والمتحوطين يمنحهم الفرصة للاستفادة من ارتفاع أسعار الصرف ويحميهم من مخاطر انخفاض أسعار صرف العملات الأجنبية (الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م).

2. المصطلحات الفنية لحقوق الخيار:Option Terminology

1. حق الشراء "Call Option" هو عقد يحدد العملة التي يكون لحاملها الحق لشرائها.
2. حق البيع "Put Option" هو عقد يحدد العملة التي يكون لحاملها حق بيعها.

إن عقد التعامل بالعملات الأجنبية يتم تنفيذه ببيع عملة معينة واستلام عملة أخرى ،إذا قام العميل (أ) مشتري حق شراء المارك الألماني "Buys a DM Call" بتحديد الدولار الأمريكي على أنه عملة التعامل فإن تنفيذ العقد ينتج عن استلام مارك ألماني ودفع دولار أمريكي , وإذا العميل (أ) بائع حق بيع الدولار الأمريكي "Put USD" حدد المارك الألماني كعملة تعامل فإن تنفيذ العقد ينتج عنه أيضا استلام مارك ألماني ودفع دولار أمريكي ،هذين المتعاملين يسميان حق شراء المارك أو حق بيع الدولار الأمريكي "DM Calls or USA Puts'.

بما أن عملة واحدة هي التي تسعر مقابل عملة أخرى أصبح من الضروري أن تحدد أي من العملات سوف يتم شراؤها "Will be Called" وأي عملة سيتم بيعها "Will be Put" عندما يتم التفاوض على العملية قبل مرحلة توقيع العقد (مفتاح صالح، 2002م).

3. ممارسة العقد :Exercise The Contract

إن مالك حق خيار العملة له الحق في أن يقرر فيما إذا كان العقد سيمارس أو سيتم تنفيذه أم لا أو أنه سينتهي دون ممارسة أو تنفيذ. فإذا رغب مالك حق الخيار في ممارسة العملية الواردة في العقد يجب على مالك الحق الاتصال بالبائع لحق الخيار قبل تاريخ انتهائه وإبلاغه أنه سيمارس الحق الوارد في العقد ويجب أن يكون البائع جاهزاً لإجابة مالك حق الخيار.

4. سعر التنفيذ أو السعر المضارب "Exercise or Strike Price"

إن الأسعار في العقود الآنية والآجلة تعكس الأسعار السائدة في الأسواق ، أما في عقود خيار العملات فإن السعر الذي يتم بموجبه تسوية المعاملة يسمى سعر التنفيذ "Exercise Price" أو السعر الضارب "Strike Price" ، وينقسم سعر التنفيذ لثلاثة أنواع هي :

1. **سعر التنفيذ مساوي لسعر السوق "At The Money (ATM)"**

إن أسعار التنفيذ التي تساوي الأسعار الآنية الجارية يعبر عنها بعبارة"At The Money – Spot (ATM – S)"

فعلى سبيل المثال سعر التنفيذ والسعر الآني الجاري 1.8000 مارك ألماني لكل دولار أمريكي .

أما أسعار التنفيذ التي تساوي الأسعار الآجلة الجارية المتطابقة مع تاريخ انتهاء العقد

فتسمى"At The Money – Forward (ATM –F)" على سبيل المثال كل من سعر التنفيذ والسعر الآجل لثلاثة أشهر هو 1.7500 مارك ألماني لكل دولار أمريكي.

2. **سعر التنفيذ أفضل من سعر السوق"In The Money(ITM)"**

إذا كان سعر التنفيذ 1.5000 مارك ألماني لكل دولار أمريكي الذي يوفر لمالك الحق سعر أعلى من المتوفر من السعر الآني الجاري 1.8000 مارك ألماني لكل دولار أمريكي . وفي هذه الحالة يستطيع مشتري الحق أن يمارس تنفيذ العقد ويحقق ربحاً يعادل الفرق بين سعر التنفيذ وسعر السوق.

3. **سعر التنفيذ بعيداً عن سعر السوق" Out of The Money(OTM) "**

إذا كان سعر التنفيذ 2.000 مارك الماني لكل دولار أمريكي فإن هذا السعر ليس في صالح مشتري الحق حيث أنه يستطيع الحصول على سعر أدنى من ذلك السعر من السوق حيث أن السعر الجاري هو 1.8000 مارك ألماني لكل دولار أمريكي ، وهذا السعر أفضل من سعر التنفيذ.

5. تاريخ الانتهاء "Expiry Date":

إن لعقود خيار العملات تاريخ انتهاء أخير ، فعلى مالك حق الخيار ابلاغ الموقع معه العقد في أو قبل تاريخ الانتهاء للعقد فيما إذا كان سيتم تطبيقه أم لا. إن تاريخ انتهاء العقد يحدد في العادة بالتاريخ والساعة واليوم.

مثال : الساعة العاشرة مساءً من 15 نوفمبر عام 2015م.

6. تاريخ التسوية : "Settlement Date"

في هذا التاريخ يتم استلام وتسليم الأموال المتعاقد عليها ويكون هذا التاريخ بعد يومي عمل من تاريخ استحقاق العقد "The Contract Date of Maturity"

7.العلاوة : "Premium"

العلاوة في خيار العملات هو تعويض يدفع بواسطة مالك حق الخيار إلي محرر العقد ، والعلاوة يجب أن تكون كافية لتبرر الخطر الناتج ، من وجهة نظر مالك حق الخيار يجب أن تكون ذات قيمة عند دفعها .

العلاوة لا يتم إعادتها وهي تدفع مقدماً وهي تعكس الحقيقة أن الخطر قد حصل وأن الدفع مقابل الخطر مستحق ، الدفع قد يتم في تاريخ الاستحقاق وهذا يمثل قرض من قبل محرر العقد إلي مالك العقد وفي المقابل فإن محرر العقد قد يطلب العلاوة الأصلية زائداً الفائدة على قيمة العلاوة من تاريخ تحرير العقد حتى تاريخ استحقاق العقد وهذا يسمى "Boston style option" ، وتسعر العلاوة إما على أساس نسبة مئوية أو نقاط ، وإن العرف السائد في السوق أن تستخدم النقاط إذا كانت العلاوة في عملة والوحدة الحسابية بعملة أخرى فإذا كانت العلاوة بالمارك الألماني واحتسبت على أساس عدة ماركات لكل دولار أمريكي ، مثال لذلك (الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م) :

$$\frac{25000 \text{ DM}}{1.000.000 \$} = 0.250 \text{ DM/\$}$$

كما يعبر عن العلاوة بنسبة مئوية إذا كانت عملة العلاوة ووحدة الحساب هي نفس العملة مثلاً مارك الماني.

مثال: $\frac{25000 \text{ DM}}{1.800.000 \text{ DM}} = 1.39\%$

وهنالك عدة عوامل تؤثر على تحديد قيمة العلاوة أهمها :

1.تاريخ الاستحقاق.

2.سعر التنفيذ أو السعر الضارب.

3.السعر الآني الجاري.

4.السعر الآجل الجاري أو الفرق بين أسعار الفائدة بين دولتي العملتين المتعامل بهما.

5.خيار الشراء وخيار البيع.

6.الأسلوب الأمريكي أم الأوروبي.

7.تقلبات الأسعار "Price Volatility"

أساليب عقود الخيار:"Options Styles"

1.الخيار الأمريكي"American Style"

هو الخيار الذي يعطي لمشتريه الحق في تنفيذه في أي وقت ما بين تاريخ شرائه وتاريخ انقضائه ، الخيارات المتداولة في بورصة دبي للذهب والسلع هي من النوع الأمريكي.

2.الخيار الأوروبي : "European Style"

هذا الخيار الذي لا يمكن لمشتريه تنفيذه إلا في تاريخ التنفيذ ، الأمثلة التالية توضح بعض المفاهيم والقوانين المتعلقة بتداول الخيارات فإذا كانت العلاوة بالمارك الألماني واحتسبت على أساس عدة ماركات لكل دولار أمريكي ، مثال لذلك (الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م) : مثال (1) اشترى (س) خيار شراء ذهب ببورصة دبي للذهب والسلع بالتفاصيل الآتية:

سعر الممارسة = 640 دولار أمريكي

تاريخ الانقضاء = 20 مارس

العلاوة = 10 دولار أمريكي

الأصل = عقد ذهب آجل 32 أوقية استحقاقه في 4 أبريل يدفع (س) علاوة قدرها 320 دولار أمريكي ، كمية الأصل التي يحتويها العقد (32 أوقية) * العلاوة (10دولار أمريكي) ، (س) له الحق وليس الإلزام في شراء (في حالة خيار الشراء) \ بيع (في حالة خيار البيع) عقد ذهب أجل واحد (الأصل) بسعر 640 دولار أمريكي\ الأوقية (سعر الممارسة \ التنفيذ) . (س) يمكنه تنفيذ حقه في 20 مارس أو قبله (تاريخ الانقضاء).

مثال(2) :

باع (ص) خيار شراء \ بيع ذهب بورصة دبي للذهب والسلع حسب التفاصيل الأتية :

سعر الممارسة 640 = دولار أمريكي

تاريخ الانقضاء = 20 مارس

العلاوة = 10 دولار أمريكي

الأصل = عقد ذهب آجل 32 أوقية استحقاقه في 4 أبريل

يستلم (ص) علاوة قدرها 320 دولار أمريكي. كمية الأصل التي يحتويها العقد

(32أوقية) * العلاوة (10دولار أمريكي) . إذا نفذ المشتري ، يجبر (ص) على بيع (في حالة خيار الشراء) \شراء (في حالة خيار البيع) عقد ذهب آجل واحد (الأصل) بسعر 640 دولار أمريكي \ الأوقية (سعر الممارسة \التنفيذ) ، (ص) يمكن أن يكلف بالالتزام في 20 مارس أو قبله (تاريخ الانقضاء) .

نستنتج مما سبق أن الخيارات هي أحد أنواع العقود والعقود في اللغة هي جمع عقد وهو البيع والعهد ، وقد جاء ذكر العقود في القرآن الكريم لقوله تعالي (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) المائدة الآية(1).

أهم أهداف أسواق الخيارات

من أهم أهدافها توفير السلامة للمصادر المالية والاقتصادية وتساهم في توفير خيارات ملائمة ويجب أن تكون هذه الأسواق ذات كفاءة وتتميز بسرعة الاستجابة لسد طلبات المستثمرين ، ومن أهم أسواق الخيارات العالمية المنظمة :

1.بورصة شيكاغو التجارية (CBOE)

2.بورصة أسهم فيلادلفيا (PHLX)

3.بورصة أسهم نيويورك (NYSE)

4.بورصة مستقبليات نيويورك (NYFE)

5.بورصة أسهم أمريكا (CMF)

6.بورصة لندن العالمية للمستقبليات المالية (LIFFE)

7.بورصة سنغافورة العالمية النقدية (SIMEX)

وبالرغم من وجود عدد كبير من البورصات العالمية التي تتعامل بالخيارات إلا أن بورصة شيكاغو التجارية (CBOE) هي البورصة الوحيدة التي تركز فقط على التداول بالخيارات ،إذ تتعامل البورصات الأخرى بالخيارات والأوراق المالية الأخرى (الأسهم والسندات) . وإن حصة بورصة شيكاغو التجارية من الحجم الكلي لعقود الخيارات المتداولة في أكبر خمس بورصات أمريكية تصل إلي (60%) (الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م) .

خصائص سوق الخيارات وأنواعها

من أهم خصائص سوق الخيارات ما يلى:

1. هو سوق خاص لا يحتاج فيه عامة المتعاملون أو المستثمرون إلي معرفة أي الصفقات قد اكتملت.
2. قوانينه هي قوانين المجاملة والصدق "Courtesy & Honesty Laws" حيث إن المؤسسات التي لا تستطيع التكيف مع هذا الوضع تصبح غير قادرة على إيجاد نظراء تتاجر معهم.
3. إن مدة الخيارات وشروطها يمكن تصميمها وفقاً للحاجات المحددة والمرغوبة لدى الطرفين.

إلا إن العيب الأساسي لهذا السوق هو مخاطر الحساب المدين "Credit Risk" أو ما يعرف بمخاطر الائتمان.

أنواع أسواق الخيارات

1.سوق الخيارات الموازي"Over – The Counter Options Market"

الصفقات في هذا السوق تنظم بأي حجم بين الأطراف المتعاقدة مثل المصارف والزبائن أو بين مصرفين ، وتتم المتاجرة فيه بأنواع مختلفة من الخيارات مثل العملات وأسعار الفائدة ومؤشرات الأسهم في السوق ، وفي هذا السوق يتم التفاوض على الأسعار والشروط الأخرى بين الأطراف المتعاقدة فيعطي كل طرف أسعاره وشروطه التي يراها مناسبة .

وتتم الاتصالات في هذا السوق من خلال الهاتف أو الاتصالات الالكترونية ،ويشمل التجار الذين لديهم الرغبة في بيع إصدارات جديدة كضمانات مباشرة لصرف الوحدات الفائضة وهذا ما يعرف بالوضع المباشر ،كما يضم هذا السوق السماسرة "Brokers".

2.سوق الخيارات المنظمة : "Organization Options Market"

تم افتتاح هذا السوق لأول مرة في عام 1973م عندما بدأت بورصة الخيارات لهيئة شيكاغو بالتعامل مع خيارات الشراء وبعدها أضافت أول خيار بيع في العام 1997م .

إن الفرق بين سوق الخيارات الموازي وسوق الخيارات المنظمة الذي يتطلب توافر قاعة مادية للتداول وتحديد القوانين والأنظمة و تقييس العقود "Standardization of Contracts" وخاصة تاريخ الاستحقاق "Date of Maturity" وسعر التنفيذ "Slippage" وهذا يجعل الخيارات قابلة للتسويق مثل الأسهم إذ يستطيع حامل الخيار بيع الخيار قبل تاريخ الانتهاء ويستطيع كاتب الخيار التخلي عن التزاماته بشراء أو بيع الموجود محل التعاقد من خلال تنظيم صفقة اقفال "Deal Close" في بورصة الخيارات والاختلاف الآخر هو وجود مؤسسة تسوية الخيارات للبورصات المنظمة ولقد وضعت بورصة الخيارات لهيئة شيكاغو جميع هذه الإجراءات فجعلت من الممكن تسويق الخيارات ومهدت الطريق للبورصات الأخرى للقيام بذلك العمل(الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م) .

كيف يتم تسعير الخيارات المالية؟ :"Financial Option Pricing"

من أهم نماذج تسعير الخيارات المالية ما يلي (الطراد، إسماعيل إبراهيم، 2001م) :

1. نموذج بانيو ميال لفترة واحدة "One - Period Binomial Model" يتم تحديد عمر الخيار المالي بعدد الأيام ، إذا افترضنا أن هناك سهماً قيمته 50 دولار أمريكي ويوجد عند هذا السعر طلب على هذا السهم في بداية الفترة " 0 " وينتهي الطلب عند نهاية الفترة (I) ، ويمكن أن يصبح للسهم قيمة أما لأعلى أو لأسفل" UP or Down" افترض أن احتمال الارتفاع = 10% والانخفاض = 8%

.: الارتفاع = (10 – I)

الانخفاض = 1- 0.08 = 0.92

وعند انتهاء طلب الشراء سوف يصبح السهم إما:

50 * 1.10 = 55 دولار أمريكي

أو 50 *0.92 = 46 دولار أمريكي

مثال (1) : يقدر سعر أحد الأسهم في البورصة الآن بمبلغ 100 دولار أمريكي . ويقدر السعر في الفترة القادمة بحوالي 125 دولار أمريكي أي بزيادة 25 دولار أمريكي أو بانخفاض ما يصل إلي 80 دولار أمريكي أي بنسبة 20% .

إذا افترضنا خيار مالي يتم عند سعر 100 دولار أمريكي ، ومعدل المخاطر الحرة بحوالي 7% وبالتحديد السعر S = 100 دولار أمريكي . **المعطيات :**

S = 100

d (down) = 0.80

u (up) = 1.25

r (risk) = 0.07

ما هو سعر الخيار عند الارتفاع وعند الانخفاض؟

الحل :

سعر الخيار عند الارتفاع = أقصي قيمة [(S*U - S)]

=أقصى قيمة [100 (1.25) – 100] = 25 دولار أمريكي

سعر الخيار عند الانخفاض = أقصى قيمة [(S* d - S)]

= أقصى قيمة [100(0.80- 100)] = صفر (قيمة سالبة)

.: نسبة التغطية = $\frac{25 - \text{صفر}}{125 - 80}$ = 0.556

أي أن التغطية تحتاج إلي 0.556 سهم لكل طلب شراء ويتم تحديد قيمة الاحتمال كالآتي :

P = $\frac{(1+r) - d}{u - d}$ = $\frac{1.07 - 0.80}{1.25 - 0.80}$ = 0.6

I - P = 1 - 0.6 = 0.4

ويتم تحديد القيمة العادلة للسهم على النحو الآتي :

$\frac{(0.6)\ 25 + (0.4)}{1.07}$ = 14.02 دولار أمريكي

2. محفظة التغطية : "Portfolio Coverage"

بافتراض أن محفظة تغطية تعادل 1000 دولار أمريكي عند الطلب بعدد 556 سهم في الفترة القادمة يتم تحديد عدد الأسهم بنسبة التغطية لكل سهم من 0.556 .

556 (100) - 1000 (14.02) = 41.580 دولار أمريكي.

أي أن المستثمر سوف يشتري 556 سهم بسعر 100 جنيه للسهم ويكتب 1000 خيار عند سعر14.02 مما يتطلب منه سداد 556 (100) = 55600 للسهم .

ويصبح المبلغ المدفوع 55.600 - 14.580 دولار أمريكي ، أي الأصول(الأسهم)مطروحاً منها الخصوم (أي طلب الخيار) كالتالي :

55.600 - 14.020 = 41.580 دولار أمريكي ، أي الأصول سعر السهم =100

الخيار = 14.20

معدل التغطية = 0.556

القيمة = (100 * 55.600) - 1000 (14.02)

= 41.580

3. السعر عند الارتفاع = 125

الطلب = 25

القيمة = 556 (125) - 1000 (25) = 44.500

التغطية = 44.500 - 1 = 0.07

41.580

4. السعر عند الانخفاض = 80

الطلب = 0

القيمة = 556 (80) - (0) 1000 = 44.480

التغطية = 44.480 - 1 = 0.07

41.580

5. الخيار عند التسعير بأعلى قيمة : " Pricing Option When The Highest Value"

إذا كان سعر السوق لقرار الخيار = 150دولار أمريكي

و تم شراء 556 سهم عند طلب 1000 ، سوف تصبح قيمة الاستثمار اليوم

= 556 (1000) – 1000(15)

= 40.600 دولار أمريكي

عندما يرتفع السعر إلي 125 دولار أمريكي عند انتهاء الفترة سوف يتم التسعير عند 25 دولار أمريكي ، فسوف تصبح قيمة المحفظة كالآتي :

556 (125) – 1000 (25) = 44.500 دولار أمريكي

أما إذا انخفض سعر السهم إلي 80 دولار أمريكي ، سوف لا يصبح للخيار المالي أي قيمة ، وسوف يصبح للمحفظة قيمة تعادل :

556 (80) = 44.480 دولار أمريكي.

مبادئ تسعير المشتقات المالية : " Financial Derivatives Pricing Principles"

إذا احتفظ المستثمر بأحد الأصول المالية (السهم أو السندات) فيجب أن تكون قيمة الأصول موازية لأسعارها في السوق المالي الفعال أو الكفء.

السعر = القيمة الاقتصادية الحقيقية للأصل المالي ولكن قد تكون هذه هي القاعدة بالنسبة للمشتقات المالية المستقبلية وبالنسبة للعقود الآجلة أو الخيارات ، أي أن هناك :

6. السعر المستقبلي في تاريخ لاحق لأي من العقود الآجلة ، أي السعر في المستقبل.
7. ولكن تعتبر قيمة العقود المستقبلية عند توقيع العقد تساوي صفر. وبالتالي نستنتج الأتى:

1.قيمة العقد المؤجل Forward" الآن = صفر.

2.قيمة العقد المؤجل الذي ينتهي الآن = السعر المعلن "Spot Price"

3.قيمة العقد المؤجل عند الانتهاء = السعر المعلن – السعر الحقيقي.

أمثلة توضيحية:

1. إذا توقع أحد المستثمرين ارتفاع سعر سهم شركة (س) فقام بشراء "خيار شراء 1000 سهم بسعر 50 دولار أمريكي في نهاية 6 شهور من الآن ودفع 2 دولار أمريكي لمحرر عقد الخيار كعلاوة مخاطرة عن السهم الواحد" . فما هو قرار المستثمر حامل خيار الشراء في حالة ارتفاع سعر السهم إلي58 دولار أمريكي؟ ، وما هو قرار المستثمر حامل خيار الشراء في حالة ارتفاع سعر السهم إلي 51 دولار أمريكي؟ ، وها هو قرار المستثمر حامل خيار الشراء في حالة بقاء سعر السهم عند 50 دولار أمريكي؟ .
2. يدفع المستثمر حامل خيار الشراء مقابل مخاطرة يحسب كما يلي :

مقابل المخاطرة = عدد الأسهم *علاوة مخاطرة الأسهم.

مقابل المخاطرة = 1000*2 = 2000 دولار أمريكي.

وفي حالة ارتفاع سعر السهم إلي 58 دولار فإن حامل الخيار سوف ينفذ خيار الشراء فيقوم بشراء 1000 سهم بسعر 50 دولار ثم يقوم ببيع تلك الأسهم في السوق بسعر 58 دولار للسهم وذلك في حالة رغبة المستثمر حامل خيار الشراء في الاستفادة من فروق الأسعار ، وتؤدي تلك العملية إلي تحقيق المستثمر حامل خيار الشراء مجمل ربح يحسب بالمعادلة التالية :

مجمل الربح = كمية الأسهم * (سعر البيع – سعر الشراء)

مجمل الربح = 1000* (58 – 50) = 8000 دولار أمريكي

وصافي ربح (خسارة) يحسب بالمعادلة التالية:

صافي ربح (خسارة) = مجمل الربح - مقابل المخاطرة

أي أن صافي ربح = 8000 – 2000 = 6000 دولار أمريكي

والسؤال الذي يطرح نفسه هو : ماذا لو قرر المستثمر حامل خيار الشراء تنفيذ الخيار والاحتفاظ بالأسهم؟ ، في هذه الحالة يتم النظر لعقد الخيار على أنه أداة تحوط "Hedging" ضد مخاطر ارتفاع الأسعار ، حيث أن المستثمر لو قرر شراء الأسهم ، بسعر السوق الحالي فإنه يدفع قيمتها السوقية الآن وهي بسعر 58000 دولار في حين أن عقد الخيار كلفه 52000 دولار فقط وهي عبارة عن قيمة شراء 1000 سهم بسعر 50 دولار بالإضافة إلي 2000 دولار مقابل المخاطرة (شوشة امير، 2014م).

كما يمنح خيار الشراء المستثمر حامل الخيار ميزة تحقيق معدل عائد مرتفع على استثماراته مقارنة بمستثمر آخر قام بشراء الأسهم ويستفيد من تلك الخاصية المستثمرون من ذوي الميول المرتفعة لتحمل المخاطرة أو المضاربون "Speculators" وفي تلك الحالة يتم النظر لعقد الخيار على أنه أداة مضاربة "Speculation " ففي المثال المذكور حقق المستثمر حامل خيار الشراء صافي ربح قدره 6000 دولار من استثمار مبدئي قدره 2000 دولار ، أما في حالة شراء الأسهم فإن المستثمر مشتري الأسهم يحقق صافي ربح 8000 دولار من استثمار مبدئي قدره 50000 دولار ، ويمكن حساب معدل العائد على الاستثمار"ROI = Return on Investment" في الحالتين بالمعادلة التالية :

معدل العائد على الاستثمار = صافي الربح

الاستثمار المبدئي

وبالتعويض في تلك المعادلة :

في حالة الاستثمار بعقد خيار شراء الأسهم فإن المستثمر يحقق معدل عائد على استثماراته:

معدل العائد على الاستثمار = 6000 = 300%

2000

أما في حالة الاستثمار بشراء الأسهم فإن المستثمر يحقق معدل عائد على استثماراته :

معدل العائد على الاستثمار = 8000 = 16%

50000

أما لو ارتفع سعر السهم إلي 51 دولار فإن حامل الخيار سوف ينفذ عقد الخيار فيقوم بشراء 1000 سهم بسعر 50 دولار ثم يقوم ببيع تلك الأسهم بسعر 51 دولار للسهم . وتؤدي تلك العملية إلي تحقيق المستثمر حامل الخيار :

مجمل الربح = 1000 * (51 – 50) = 1000 دولار

وصافي خسارة تحسب بالمعادلة التالية :

صافي ربح (خسارة) = مجمل الربح - مقابل المخاطرة

أي أن صافي الخسارة = 1000 - 2000 = (1000) دولار

والغرض من التنفيذ في تلك الحالة خفض الخسارة ، وفي حالة بقاء سعر السهم عند 50 دولار فإن حامل الخيار سوف يمتنع عن تنفيذ عقد الخيار لأن تنفيذه لن يحقق له أي فائدة ، حيث أنه سوف يشتري السهم بسعر 50 دولار ويبيعه بسعر 50 دولار ، ولكن ماذا لو انخفض سعر السهم من 50 دولار . إلي 45 دولار ؟ ، في هذه الحالة لن ينفذ المستثمر حامل خيار الشراء عقد الخيار ، لإمكانية تنفيذ عملية الشراء من السوق بسعر أقل من سعر تنفيذ الخيار(شوشة امير، 2014م).

5/2/2: آلية التداول في أسواق الخيارات

وتمر آلية التداول عبر المراحل التالية:

أولا: متطلبات الأدراج وحجم العقد

تصف متطلبات الأدراج لبورصات الأسهم المؤهلة التي يمكن تداول الخيارات فيها، أذا حددت هذه المتطلبات في السابق بإنشاء الخيارات على أسهم الشركات الكبيرة، لكن أصبح الآن هناك عدد من الخيارات على أسهم الشركات الصغيرة وتحدد البورصة أدنى متطلبات ينبغي أن يليها سهم الخيار كي يبقى ضمن قوائمها وعند الإدراج فان خيار الشراء لسهم معين يدرج كصنف خيار، وخيار البيع للسهم نفسه يدرج كصنف آخر (حاكم الربيعي وآخرون، 2011م).

ثانيا: تسجيل الخيار في البورصة:

طبقا للقواعد المنظمة لسوق الخيارات، فان تسجيل الخيارات يقتصر فقط على تلك الخيارات الخاصة بأسهم شركات مسجلة في البورصة بالإضافة إلى ذلك فانه يشترط للتسجيل أن يكون السهم قد أصدرته شركة معروفة بالسوق أي تلك الشركة التي يتم تداول أسهمها بالسوق بصورة منتظمة وذلك لضمان استقرار أسعار تلك الأسهم تجنبا للتقلبات الكبيرة في سعر السهم والتي تؤدى بدورها إلى تغيرات كبيرة في قيمة الخيارات (مطاوع ،سعيد عبدا لحميد، 2001م).

ثالثا: أنواع أوامر الخيارات

1. أمر السوق: يعتبر أمر السوق من أكثر الأوامر شيوعا، وفيها يطلب المستثمر (العميل) من السمسار تنفيذ العملية المطلوبة على وجه السرعة وبأفضل سعر يجرى على أساسه التعامل في السوق وقت استلام الأمر.

2. الأمر المحدد: يحدد المستثمر (العميل) سعرا معينا لتنفيذ الصفقة للسمسار، بمعنى أن المستثمر يحدد الحد الأقصى للسعر الذي سيدفعه إذا كان أمر شراء أو الحد الأدنى للسعر الذي سوف يحصل عليه إذا كان أمر بيع، ومما يجدر ذكره أن الأوامر المحددة يمكن أن تكون على شكل هيئة الأمر المفتوح.

3. الأمر المفتوح: هو ذلك الأمر الذي يظل ساري المفعول حتى يتم تنفيذه أو يقرر المستثمر (العميل) إلغاؤه.

4. أمر الإيقاف: يقصد يه الأمر الذي لا ينفذ إلا إذا بلغ سعر الخيار مستوى معين أو تعداه، ويوجد نوعان من أوامر الإيقاف هما:

(أ) أمر إيقاف البيع حيث يلتزم السمسار أن ينفذ الأمر إذا انخفض سعر الخيار في السوق المحدد.

(ب) أمر إيقاف الشراء والذي يقضى بان يقوم السمسار بشراء الخيار إذا بلغ سعره في السوق مستوى معينا أو تعداه (الدورى، مؤيد وسعيد عقل، 2012م).

دور غرفة المقاصة: The Role of Clearing House

يظهر دور غرفة المقاصة بعد تنفيذ أمر الزبون من قبل سمسار القاعة، وهى عبارة عن شركة مستقلة لمقاصة الخيارات (OCC=Option Clearing Corporation) مهمتها ضمان أداء محرر الخيار بالدفع أو التسليم للأسهم موضوع الخيار، وعليه فان حامل الخيار عندما ينفذ عقد الخيار فانه لا ينظر إلى المحرر (البائع) بل لغرفة المقاصة، الذي يستلم الأسهم من المحرر، ،آية شركة عضو تسمى شركة مقاصة وتحتفظ بحساب لدى OCC.

وإذا محرر الخيار لا يمتلك الأسهم محل العقد (أي خيار غير مغطى) فيتطلب منه وضع وديعة نقدية إضافية تسمى الهامش وبنسبة معينة من قيمة الأسهم محل لذا لا يحتاج حامل الخيار أن يتفحص أداء المحرر وجدارته الائتمانية لان غرفة المقاصة تضمن التسليم أو الدفع في حالة التنفيذ (التميمى أرشد، 2010م).

تؤدى مؤسسة (OCC) وظيفتها الأساسية كوكالة للتسوية من خلال توسطها بين مشترى وبائع الخيار دون التدخل في آلية تحديد سعر الخيار (العامري محمد، 2008م).

الخطوات العملية لشراء وبيع عقد الخيار:

1. يتصل المشترى / البائع بالوسيط الذي يتعامل معه ويعطيه أمر شراء / بيع محدد التفاصيل لخيار معين (سعر التنفيذ والأجل وعدد الخيارات).

2. ينقل الوسيط الأمر إلى سمسار الصالة في قاعة التداول بالخيارات: حيث يلتقي بوسيط المشترى / بائع محتمل لنفس الخيار مقابل سعر معين، وتتم الصفقة ويبلغ المشترى / البائع بذلك.

3. يقوم المشترى بدفع قيمة العلاوة المطلوبة إلى بيت السمسرة الذي يتعامل معه وكذلك يقوم البائع بدفع نسبة الهامش إلى بيت السمسرة الذي يتعامل معه.

4. يدفع بيت السمسرة قيمة العلاوة أو نسبة الهامش إلى مؤسسة التسوية.

5. يتم تسجيل ذلك لدى مؤسسة التسوية في اليوم التالي حيث تقوم المؤسسة بإنقاص عدد الخيارات المثيلة المسجلة في دفاترها باسم الوسيط البائع بعدد الخيارات المباعة، وإضافة العدد نفسه إلى رصيد الوسيط المشترى في دفاترها كما يتم تعديل الأرصدة النقدية بإضافة قيمة العلاوة المتفق عليها ثمنا للصفقة إلى حساب الوسيط البائع وذلك خصما من الرصيد النقدي للوسيط المشترى (الدوري مؤيد وسعيد عقل، 2012م).

تأثير سوق الخيارات على السوق الحاضرة

من المعلوم أن عقد الخيار هو ورقة مالية ليس لها قيمة اقتصادية، فهو لا يخول لحامله ملكية أصول اقتصادية كما لا يساهم في جلب المدخرات التي تعتمد عليها المنشات في تمويل اقتراحاتها الاستثمارية، حيث لا توجد علاقة بين المنشاة وبين عقود الخيار على أسهمها وفى ظل هذه الحقائق فان السؤال الذي يطرح نفسه عن تأثير سوق الخيارات على الموارد المالية المتاحة للسوق الحاضر، وهناك من يرى بأنه لو لم توجد أسواق للخيارات، لاتجهت الأموال المستثمرة فيها إلى السوق الحاضر، التي تعتبر الشريان الحيوي للاقتصاد القومي، بما توفره لمنشات الأعمال الخاصة والحكومية من موارد تنعكس في النهاية على التنمية الاقتصادية في الدولة.

يجيب جيست على هذا التساؤل بان سوق الخيار في أساسه سوق للمضاربة ومن ثم لا يتصور أن يجذب موارد المستثمرين الرئيسيين، أي أولئك الذين يستثمرون أموالهم بهدف تنمية ثرواتهم من خلال النمو المضطرد في القيمة السوقية للأوراق المالية التي يمتلكونها، أولئك الذين يستثمرون أموالهم بهدف الحصول على توزيعات دورية تفي بمتطلباتهم المعيشية، بالإضافة إن بعض المستثمرين الذين يتعاملون في سوق الخيار هم مستثمرون في السوق الحاضر، وان تعاملهم في سوق الخيار إنما يستهدف تغطية مراكزهم في تلك السوق (هندي، منير إبراهيم، 1999م).

الفصل الثالث: الإطار العملي للدراسة

قياس الفرضيات

استخدمت الدراسة معامل ارتباط بيرسون و نموذج الانحدار البسيط لقياس الفرضيات وتحليل نتائج الدراسة، وهو نموذج احصائى يقوم على العلاقة التالية:

$$y(i) = b0+b(i)x(i)+e(i)$$

حيث y(i) هو المتغير التابع (عقود الخيار) و x(i) هو المتغيرات المستقلة (عقود الصرف الأجنبي، عقود سعر الفائدة، عقود حقوق المالكية، عقود السلع، عقود سعر الفائدة، عقود حقوق المالكية، عقود السلع، عقود المبادلة) و e(i) هو الخطأ العشوائي و b0 هي قيمة ثابتة تعبر عن قيمة y عندما تكون قيمة x تساوى صفر و b(i) تعبر عن قيمة الخط المستقيم الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات.

جدول رقم (1): معاملات الارتباط الجزئي بين (عقود الخيارات) وكل من العقود الاخري بعد استبعاد اثر بقية المتغيرات

البيان	قيمة الارتباط والدلالة	العقود المستبعدة	ملاحظات
عقود الخيارات سعر الفائدة	0.892- 0.009	حق الملكية– السلع – صرف اجنبي - المبادلة	**المتغيرات المستبعدة تأثيرها غير ايجابي (الارتباط الجزئي اكبر من البسيط)**
عقود الخيارات حق الملكية	0.457 0.117	سعر الفائدة – السلع – صرف اجنبي - المبادلة	**المتغيرات المستبعدة تأثيرها ايجابي**

			(الارتباط الجزئي اقل من البسيط
عقود الخيارات السلع	-0.241 0.428	حق الملكية– سعر الفائدة– صرف اجنبي - المبادلة	المتغيرات المستبعدة تأثيرها ايجابي (الارتباط الجزئي اقل من البسيط
عقود الخيارات الصرف الاجنبي	0.649 0.016	حق الملكية– السلع – سعر الفائدة –المبادلة	المتغيرات المستبعدة تأثيرها غير ايجابي (الارتباط الجزئي اكبر من البسيط
عقود الخيارات عقود المبادلة	0.529	حق الملكية– السلع – سعر الفائدة – صرف اجنبي	المتغيرات المستبعدة تأثيرها ايجابي (الارتباط الجزئي اقل من البسيط

المصدر: إعداد الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون

نستنتج من الجدول رقم (1) أن الارتباط الجزئي بين عقود الخيارات وعقود سعر الفائدة ايجابي وأكبر من البسيط، أما الارتباط الجزئي بين عقود الخيارات وعقود حقوق الملكية ايجابي لكنه أقل من البسيط وكذلك الحال لبقية المتغيرات.

جدول رقم(2): الانحدار الخطي البسيط بين المتغير التابع (عقود الخيارات) والمتغيرات المستقلة (الصرف الأجنبي- سعر الفائدة – السلع - حقوق الملكية –المبادلة)

البيان	(R- square)معامل التحديد	ملاحظات
عقود الخيارات - سعر الفائدة	0570.	التأثير ضعيف بنسبة 6%
عقود الخيارات - حق الملكية	3160.	التأثير ضعيف بنسبة 32%
عقود الخيارات - السلع	5680.	التأثير فوق المتوسط وبنسبة 57%
عقود الخيارات - المبادلة	0.738	التأثير قوي بنسبة 74%
عقود الخيارات الصرف الأجنبي	1480.	التأثير ضعيف بنسبة 15%

المصدر: إعداد الباحث باستخدام معامل التحديد

نستنتج من الجدول رقم (2) عند استخدام معامل التحديد في قياس أثر العلاقة بين عقود الخيارات وعقود سعر الفائدة أن التأثير بين المتغيرين ضعيف بنسبة 6%، وكذلك التأثير بين عقود الخيارات وعقود حقوق الملكية ضعيف بنسبة 32%، ولكن أن التأثير قوى بين عقود الخيارات وعقود المبادلة بنسبة 74%. وهذا دليل إثبات الفرضية الثانية لان عقود الخيار تعتبر مرنة من خلال دمج خيارين أو أكثر في توليفات أو توافيق من خيارات شراء وبيع، واتخاذ مراكز طويلة وقصيرة، وهناك العديد من التوليفات والاستراتيجيات التي ساهمت في خفض المخاطر المالية التي يتعرض لها المستثمر وحمايته منها، وهذا دليل إثبات الفرضية الأولى.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات وقائمة المراجع:

أولا: النتائج

1. توصلت الدراسة إلى أن عقود الخيار تعتبر تأمين يوفر لمشتريها حماية من مخاطر تقلب أسعار العملات أو الأوراق المالية التي يتعامل فيها.
2. عقود الخيار تحقق الأرباح للمستثمر في أسواق المشتقات المالية.
3. إن المضاربون في الأسواق المالية يستخدمون عقود الخيار لتعظيم أرباحهم.
4. الاستثمار في عقود الخيار يحتاج إلى مبالغ استثمارية أقل من التعامل المباشر في الأسهم.
5. يحقق خيار الشراء مزايا للمستثمر عندما يفوق سعر السهم سعر التنفيذ.
6. إدارة المخاطر تعنى تحديد تحليل والسيطرة الاقتصادية على المخاطر المالية التي تهدد الأصول والقدرة الإدارية للمشروع.
7. أن المشتقات المالية هي أدوات لنقل المخاطر من طرف لآخر وتغطيتها إلا أنها لا تخلو من المخاطر، فقد تسببت في العديد من الأزمات.
8. أن لعقد الخيار سعر تنفيذ واجل محدد يكون فيه للعقد قيمة أو حياة تنتهي بعدها.
9. يستطيع المستثمر أن مقدما الخسارة التي يمكن أن يحققها حيث يتمكن من تنفيذ الخسارة.
10. أن التحوط هو توفير الحماية من المخاطر المحتملة، وفى الأسواق المالية يرتكز مفهوم التحوط على خفض المخاطر نتيجة تقلبات الأسعار.

ثانيا: التوصيات

1. الاستفادة من النماذج الرياضية المطبقة في الأسواق المالية العالمية والعمل على تطويرها وتطبيقها في الأسواق المالية العربية والخليجية.
2. تشجيع التعامل بمنتجات الهندسة المالية بما يتوافق واحتياجات المستثمرين، باعتبار أن هذه الأوراق المالية المشتقة تحقق لأطراف التعامل التحوط من المخاطر.
3. مواكبة الأسواق المالية العربية للتطورات في البورصات العالمية الأوربية والأمريكية من حيث التنظيم والتداول والتكنولوجيا.
4. تفعيل دور البورصة في مجال جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الناجحة من خلال التعامل بعقود المشتقات، فهذا يمثل أحد المقومات التي تقوم على أساسها البورصة.
5. تحليل المخاطر المالية والإلمام بمقاييس المخاطر التي يتعرض لها المستثمر جراء تعامله بعقود الخيار، لان درجة المخاطر الناتجة عن هذه الأداة قد تعرض المستثمر لبعض الخسائر.
6. رفع الوعي المالي والاستثماري عن دور المشتقات المالية في التحوط وخفض المخاطر المالية للمستثمرين في الأسواق المالية.
7. ضرورة إجراء الدراسات والأبحاث العلمية وتوعية المستثمرين قبل البدء في تطبيق عقود الخيار.
8. الإفادة من التجارب العربية والأجنبية في تكييف الآليات المعتمدة في تداول الخيارات بالإضافة إلى إيجاد التشريعات المناسبة التي تنظم عملية التداول في مثل هذه الأدوات مع الأخذ في الاعتبار إيجاد آلية متوافقة مع أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً :الكتب باللغة العربية

1. الطراد، إسماعيل إبراهيم ، *إدارة العملات الأجنبية* ،ط1، أربد ، الأردن، مطبعة الروزنا،2001م .
2. التميمي، أرشد، *الأسواق المالية أطار في التنظيم وتقييم الأدوات*، الأردن، دار اليازورى للنشر، 2010م.
3. الدورى، مؤيد وسعيد عقل، *إدارة المشتقات المالية*، الأردن، دار إثراء للنشر، 2012م.
4. الربيعى، حاكم وآخرون، *المشتقات المالية ،عقود المستقبليات،الخيارات* ،المبادلات،ط1،عمان ،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2011م .
5. النجار، فريد ،*المشتقات والهندسة المالية*،الإسكندرية،الدار الجامعية،2009م.
6. شوشة، أمير ،*مقدمة في الأسواق المالية والمحافظ الاستثمارية*،الدمام، مكتبة المتنبي،2014 م .
7. مطاوع، سعيد عبدا لحميد، *الأسواق المالية المعاصرة*، المنصورة، دار النشر مكتبة أم القرى، 2001م.
8. هندي، منير إبراهيم، *إدارة الأسواق والمنشات - أسواق العقود المستقبلية*، الإسكندرية، منشاة المعادن، 1999م.

ثانياً :المجلات

1. العامري، محمد، "استخدام نظرية الخيارات في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، دراسة نظرية استطلاعية في المصرفين الإسلاميين في الأردن"، *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16/56/2008م*.
2. جركس، إبراهيم أحمد، "استخدام نموذج ثنائي الحدين في تسعير الخيارات وبناء محفظة التحوط - دراسة تطبيقية" *كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، تشرين الأول 2001م*.
3. مفتاح صالح، "العولمة المالية"، *مجلة العلوم الإنسانية*، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، 2002م

ثالثا: المواقع الإلكترونية

1. *https*://www.bis.org/

Abstract

The study aimed to identify the role of the option contract to meet the needs of investors in capital markets and measure the relationship between the hedging against investment risks and reduce financial risks so as the investor is not exposed to financial losses. The study used simple linear correlation coefficient (Pearson) to measure the strength of the relationship between the variables of the study, the simple regression model to measure the nature of the relationship between the dependent variable and the independent variables of the study.

One of the most important results of the study that the option is one of the tools of hedging against financial risks and provide investors with profits. The study recommended the need to raise awareness of the role of financial and investment option in hedging and risk reduction in financial markets and encourage deal.

Keywords: Capital Markets, Options, Financial Risks, Hedging, Simple Regression, Simple Correlation (Pearson).

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو ٢٠١٧
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

أثر المشاكل المُشتركة بين قِطاعات الصِناعة ورؤوس الأموال وطُرُق حُلولها في روسيا الإتحادية

نمر لؤي بدوان
قسم التمويل المالي والائتمان والتداولات المالية- كلية العلوم المصرفية والمالية – جامعة الدون التقنية الحكومية - روستوف - روسيا

الملخص: تلخص هذه الدراسة أثر المشاكل المشتركة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وتهدف إلى وضع حلول لهذه المشاكل للحد منها قدر الإمكان أو للتقليل منها، أيضاً وتقوم بتوضيح وجه الشبه والمقارنة بين التقنية لقطاعات الصناعة ورؤوس الأموال في روسيا الإتحادية، وتظهر أثر هذه المشاكل على وضع الإقتصاد الروسي الكلّي على مدى الأعوام السابقة، وتظهر ما حلّ بالسوق المالي الروسي إثرى إنسحاب كثير من رؤوس الأموال والمستثمرين من داخل روسيا إلى الخارج، كما وتبين لنا هذه الدراسة أيضاً الطبيعة الدوارة لرؤوس الأموال في روسيا، كما تبين هذه الدراسة بعض أهدافها كشرح أهم عناصر رأس المال وقطاعات الصناعة وعوامل نجاحهما والقدرة التنافسية في مجال تطبيقهما، كما وتبين أثر التمويل الرأسمالي للصناعات وتوضيح دور التمويلي الرأسمالي في المشاريع الإستثمارية المتنوعة وفي قطاعات الصناعة المختلفة أيضاً، كما وتلخص المفهوم العلمي والعملي لرأس المال وقطاعات الصناعة والمقارنة بينهما من حيث الأهمية والأهداف والتجارب العلمية والعملية، ويتبين ذلك من خلال جداول تحليلية وبيانية وإحصائية داخل السوق الروسي من حيث المنتجات والأرباح والخسائر للصناعات الروسية بالنسب المئوية، وتعرض بعض الإستثمارات الروسية داخل روسيا والموازنات والمصروفات عليها بالإضافة إلى الإستثمارات الخارجية داخل روسيا، وتحليل العوامل المؤثرة في النشاط الإقتصاد الروسي من خلال توزيع المنشآت والمؤسسات داخل السوق الروسي، وتوضح أيضاً بعض الديناميكات للإستهلاك داخل روسيا من حيث المصروفات والصادرات والواردات والإنفاقات، وتبيان هياكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالنسب المئوية من حيث الإنتاج والإستهلاك في شتى قطاعات الصناعة الروسية، كما وتلخص أيضا هذه الدراسة دور السوق المالي الروسي في النشاط الإقتصادي الوطني ونسب الأصول الثابتة والمبالغ الأجمالية المستثمرة والضرائب التي فرضت عليها، وتم التطرق إلى هذه الدراسة عن طريق إنشاء تحليلات بيانية وإحصائية وجداول وأشكال تبين حالة النشاط الإقتصادي في السوق الروسي، وتم إجراء هذه الدراسة على عيّنات داخل السوق الروسي وعلى الإستثمارات الموجودة، أيضاً وضحت الدراسة النشاطات المالية والصناعية لمعظم قطاعات الصناعة الموجودة في روسيا وتأثيرها على الوضع الإقتصادي داخل البلاد.

الكلمات المفتاحية: روسيا الإتحادية، رأس المال، قطاعات الصناعة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، التمويل، الإبتكار، إستراتيجي.

١. الإطار النظري العام للبحث:

المُقدّمة:

يعد رأس المال مصدراً وأداة تمويلية مهمة توفر الغطاء التمويلي اللازم للؤسسات الجديدة أو القائمة المتعثرة والواعدة بالنمو ذات المخاطر المرتفعة، وتقوم من خلال المشاركة في هذه المشروعات بتقديم مساندة مالية أو فنية أو إدارية حتى إذا ما تم تغلب المشروع على أسباب التعثر وأصبح يحقق عوائد مرتفعة فتقوم الشركة ببيع نصيبها محققة أرباحاً تتناسب مع درجة المخاطر التي تعرضت لها، وتقوم بتمويل ودعم البنية التحتية والتكنولوجيات الحيوية والإتصالات وتقنيات الإعلام، فهذا يسمى تمويل الإبداع والإبتكار نظراً لدرجة المخاطر العالية التي تواكب هذه المجالات، ويمكن أن تحقق أرباح طائلة في حالة نجاحها، تحقيقاً لمبدأ: تكنولوجيا متقدمة – مخاطر كبيرة – أرباح واعدة، ونظراً لأن رأس المال له كل هذه الأهمية فإن قطاعات الصناعة لا تقل أهمية عنه أيضاً، فهي تعتبر آلية من أكثر الآليات فعالية في تنفيذ البرامج الاقتصادية، وذلك من خلال نجاحها في توفير الدعم والرعاية للمشروعات الواعدة النامية بالنمو وزيادة حظوظها في

النجاح، وتعد إحدى الآليات التي أثبتت أهميتها في مرافقة ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ربما من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم ومساعدتها على مواجهة المشكلات والصعوبات التي قد تؤدي أحياناً إلى فشلها وعجزها في تسديد إلتزاماتها، ولكل من رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة القدرة على التمويل بالمشاركة في الأرباح والخسائر فهما يتقاسمان العديد من الخصائص، أبرزها تقديم الدعم المالي والفني والإداري والتقني والمشاركة في المشاريع من بداية الإنطلاق إلى حد الخروج، وتقاسم نتائج العملية الإستثمارية، وتوزيع الإرباح والحصص الربحية بحسب النسب المتفقة عليها في المشروع.

نموذج خطة البحث ومنهجيته:

مُشكلة البحث:

تظهر أشكالية البحث الأساسية من خلال هذا التساؤل: إلى أي مدى يمكن أن تتشابه تقنية وتكنولوجيا رؤوس الأموال تقنية وتكنولوجيا القطاعات الصناعية وقطاعات الصناعة في روسيا؟ وهل تحملان الفعالية الكافية بحيث يمكن تقديمها كبديل للتمويل التقليدي الذي يعتمد بالغالب على التمويل بالإستدانة بدلاً من التمويل بالمشاركة؟(١).

ومع أن هناك في الآونة الأخيرة إنخفاض ملحوظ في معدلات تسرب رؤوس الأموال الروسية، أي أن هروب رؤوس الأموال الروسية واحدة من المشاكل الرئيسية التي تعقد إنتعاش إقتصاد روسيا والذي إنخفض بمعدل خمسة أضعاف منذ عام ٢٠١٥، ولكن الإقتصاد الروسي بدأ يتعافى تدريجياً من الصدمة الإقتصادية التي مرت بها روسيا قبل عامين، والتي حدثت بعد إنخفاض مفاجئ في أسعار النفط وتحت ضغط العقوبات الغربية على روسيا، الإحصائية الأهم تتحدث عن خروج رؤوس الأموال من البلاد. في النصف الأول من عام ٢٠١٦، انخفض خروج رؤوس الأموال من روسيا إلى ١٠,٥ مليار دولار - وهو رقم أقل بخمس مرات مما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي، المؤشرات السنوية هي أصغر أيضا، في عام ٢٠١٥ تسربت من البلاد ٥٧ مليار دولار، بينما غادرها في عام ٢٠١٤، ١٥١,٥ مليار دولار، ما يعتبر رقما قياسياً، يعطي الخبراء أسباباً مختلفة لهذا التحول، يعتقد المتفائلون أن المستثمرين لم يعودوا يرغبون بمغادرة روسيا، وبالتالي هم يعززون إقتصادها، بينما يعتقد المتشائمون أن التباطؤ يرجع إلى حقيقة أن جميع الإستثمارات الكبرى قد غادرت روسيا وبالفعل على مدى العام الماضيين.ويمكننا أن نستخلص المشكلة كالتالي:وجود رؤوس أموال داخل روسيا يمكن أن تكون فائضة، ولكن ليس هناك إبتكارات ومشاريع جديدة يمكن أن تستثمر بها أو تستغل بالشكل الصحيح داخل السوق الروسي في قطاعات الصناعة والإنتاجية ومشروعاتها المختلفة، فيمكن أن نقول أنّه هناك رؤوس أموال داخل روسيا ولكن ليس هناك إبتكارات وإبداعات جديدة لتشغيلها وإستثمارها فيها وتحقيق مستويات أرباح أعلى وكميات أنتاجية أكبر وتوسيع نمو النشاط الإقتصادي وتطويره وإلخ.

أهميّة البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من موضوعه الأساسي الذي يحث على تقديم إطار مفاهيمي يركز على تقييم مساهمة رأس المال وقطاعات الصناعة في كفاءة الأداء المالي والإداري للمشروعات الممولة، كما تكمن هذه الأهمية في الجانب التنافسي وخلق أفكار إبتكارية جديدة لتطوير عمل المؤسسات والشركات لتتناسب مع آخر مستجدات التكنولوجيا والتطور والتنمية، وتكمن أهمية هذه الدراسة من خلال إيجاد ووضع إقتراحات وحلول للمشكلة البحث الحالية والتي تتعلق برؤوس الأموال وقطاعات الصناعة فيما بينهما كمشكلة مشتركة، وكما ويمكننا أن نُلخص أهمية أكبر من ذلك لهذه الدراسة.

تنبع أهميّة هذه الدراسة من خلال تحقيق الأهميّة الرئيسية العلمية والعملية:

أولاً: الأهميّة العلمية:

تقديم نظريات وفوائد علمية أكاديمية يتوقع من خلالها زيادة تحفيز إستثمار رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وفرض سياسات مدروسة من الدولة لتفادي المشاكل المتعلقة بالتضخم المالي والكساد ورفع مستوى الإقتصاد الوطني الكلي والمحلي من خلال طرح برامج علمية تتعلق بالإدارة المالية والرأسمالية في روسيا الإتحادية والتطرق إلى وسائل جديدة مبتكرة تخلق هيكليات وأفكار مضمونه للتقليل والحد من مشاكل الإقتصاد ورؤوس الأموال داخل روسيا.

ثانياً: الأهميّة العملية:

يتوقع من نتائج الدراسة أن تساعد الجهات المعنية والمهتمه بالأمر بتزويدهم بالنتائج والتوصيات التي قد تلفت إنتباهم وتثرى رغباتهم لمساعدتهم على إتخاذ القرارات المناسبة والسليمة، كما وتكمن أهمية الدراسة بتقديم نظريات وحلول مبتكرة ومستنبطه للتغلب والتقليص من مشاكل سوء الإستثمار وإستغلال رؤوس الأموال والنقود بشكل عام وتقليص التضخم المالي والكساد في روسيا والإعتماد على صناعات وصادرات لرفع مستوى الإقتصاد المحلي غير النفط والمواد الخام والزراعة وما شابه ذلك(٢).

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق عدد من الأهداف منها:

١.إظهار وتوضيح المفاهيم النظرية المتعلقة برأس المال وقطاعات الصناعة وتحديد أهم عناصر نجاحهما والقدرة التنافسية لهما والخدمات التي يمكن أن تتحقق من خلال تطبيقهما.

٢.التعرف على مدى تأثير التمويل برأس المال وقطاعات الصناعة في الأداء التمويلي والإستثماري للمشروعات الممولة، ومعرفة دورهما التمويلي التي يقدماهما للمشروعات الإستثمارية المتنوعة.

٣.توضيح أوجة الإختلاف والإتفاق علمياً وعملياً بين رأس المال وقطاعات الصناعة، ومقارنة فعاليتهما الإقتصادية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، والقدرة على التكامل بينهما(٣).

٤.إظهار بعض مشاكل رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة المشتركة بينهما وتوضيح بعض أسبها داخل روسيا.

٥.إقتراح بعض الحلول لهذه المشاكل عن طريقة دراسة المشكلة من جميع جوانبها وتفصيلها وكشف أسبابها.

٦.الكشف عن أسباب ومعوقات إستثمار رؤوس الأموال داخل روسيا وخصوصاً في قطاعات الصناعة المختلفة.

فرضيات القياس للبحث:

ولكي يتم الإجابة على التساؤلات السابقة للإشكالية المطروحة قمنا بإعتماد مجموعة من الفرضيات كمنطلقات أساسية مثل:

١.إن أداء المؤسسات الممولة والمدعمة برأس المال وقطاعات الصناعة أكثر كفاءة ولها مردود أفضل وفعال أكثر، مقارنة بتلك التي تقوم بالتمويل بالأدوات التمويلية التقليدية، ووفقاً لإرتباط عملياتهما بالإقتصاد الحقيقي.

٢.إمكانية التكامل بين الصيغتين بسبب إشتراكهما بنفس المبدأ والأهداف والمميزات والخصائص(٤).

٣.يعتمد تمويل المشروعات الناشئة على نسب الأرباح التي تحققها المشروعات القوية والكبيرة والتي لها قوتها الحقيقية داخل السوق والتي يمكن من خلالها تمويل المشروعات الجديدة من أجل تخطي مراحل الخطر والصعوبة.

٤.يتعلق حجم النشاط الإقتصادي للسوق الروسي من حيث الإستثمارات الخارجية القادمة من الخارج لداخل روسيا ونوع الإستثمارات الأجنبية المقيمة في روسيا وحجمها، وتلعب الإستثمارات الأجنبية الكبيرة دوراً كبيراً في التأثير على النمو الإقتصادي ونشاطه وتنميته، وخروج رؤوس الأموال والإستثمارات الأجنبية يؤثر سلباً على الوضع الإقتصادي الروسي.

إختبار الفرضيات:

توجد علاقة ودلالة إحصائية بين رؤوس الأموال المستثمرة في السوق وقدرة قطاعات الصناعة على إستيعابها، ونسبة رؤوس الأموال التي أنسحبت من السوق ومدى تأثيرها على قطاعات الصناعة المحلية داخل روسيا الإتحادية بحسب ما تم بيانه في الجداول الموضحة في الدراسة الحالية، يدرك المسؤولون على تنظيم وإدارة الإستثمار ورؤوس الأموال في روسيا أي محل الدراسة على أن عملية إتخاذ القرارت الإستثمارية تعتبر إحدى أهم الوظائف الضرورية والمهمه لإدارة عملية الإقتصاد الكلي الروسي. ولإختبار هذه الفرضية قمت بإعداد بعض البيانات أو الإستبيانات التحليلية التي تتعلق بعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية ومدى قدرة القائمون على ذلك لإدارة الإستثمار ورؤوس الأموال وتبيين بأن عملية إتخاذ القرارت الإستثمارية من أهم الوظائف لإدارة الإقتصاد المحلي الروسي التجاري(٥).

الأساليب الإحصائية المُستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة ويتم التحقق من فرضياتها، تم إستخدام مجموعة أساليب إحصائية شملت التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأعداد الكمية لإختبار الفروض.

أدوات البحث:

الإستبانة والتحليل البياني والاحصاءات هن الأدوات التي أستخدمت لجمع البيانات ذات الصلة بموضوع البحث، وأحتوت على قسمين: القسم الأول هي عبارة عن بيانات نسب مئوية والقسم الثاني بيانات بإعداد كمية ونوعية.

إختبار صدق الأداة:

قياس الصدق هو معرفة مدى صحة وصلاحية الأداة أي بمعنى أن الصدق يؤدي إلى الثبات، ولحساب صدق وثبات الإستبيان قام الباحث بأخذ إحصائيات سنوية صادرة عن لجنة الإحصاءات الدولية الروسية في روسيا الأتحادية والتي يدرس فيها الباحث الآن ويقوم بتحضير رسالة الدكتوراة، وتم حسباب الإستبانة بناءاً على المعلومات التي قام الباحث بالتقصي عنها ومعرفتها من جهات مختصة في ذلك وسيقوم الباحث في توضيح وذكر النتائج في آواخر البحث(٦).

تتميز أدوات الدراسة بالصدق والثبات حيث تم إستخدامها في بعض الدراسات السابقة، والتي أختبرت وأثبتت مدى صدقها وثباتها، وتم إستخدام أساليب إحصائية مثل الإحصاء الكمي والإحصاء النوعي والإحصاء النسبي والإحصاء الوصفي كالتوزيع والتصنيف في الصناعة وأنواعها وكمها، وتم إستخدام التحليل الحسابي لحساب معدلات ونسب الإستهلاك المحلي.

٢. منهجية البحث:

المنهج الأول للبحث:

تم إستخدام المنهج المقارن بسبب نوعية الموضوع وعنوانه، من خلال المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة في عملية تقديم الدعم اللازم لتحقيق النجاح في عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وإستخدام المنهج الوصفي والتحليلي والبياني من أجل ربط النتائج بالأسباب والجانب النظري بالجانب العملي، وإستخراج الحلول.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم إستخدام منهج التحيل البياني والوصفي لتحليل ووصف هذه المشاكل المشتركة بين قطاعات الصناعة ورؤوس الأموال في روسيا، وبيان أسبابها وآثارها الإقتصادية، وتم إستخراج بيانات إحصائية وتحليليه عن طريق لجنات الإحصاءات الحكومية والمحلية داخل روسيا، وقد تم إجراء الدراسة على هذه البيانات والإحصاءات بإستخدام أدوات وفرضيات الدراسة الحالية المقترحة للقياس والتحليل، وتم الرجوع إلى كتب ومراجع وبحوثات علمية تتعلق بموضوع الدراسة، وبناءً على ذلك تم تصنيف الجداول وتحليلها وإستخراج النتائج منها ومن ثمّ التوصيات.

المنهج الثاني للبحث:

تم إختيار منهج دراسة الحالة بإعتباره المنهج المناسب للبحث كونه يأخذ قطاع أو حالة في روسيا على سبيل المثال في منظمة ما ويدرسها من كافة الجوانب ذات العلاقة بمواضيع إستثمار رؤوس الأموال كيفية تشغيلها والإستفادة منها ورفع مستوى الإقتصاد الكلي ودعمه داخل الدولة ، وبشكل عام فإن الدراسة إعتمدت على مجموعة من الخطوات لتنمية وتطوير وتنظيم الإستثمار ورأس المال ، وهي كالتالي:

١.إبتكار وسائل جديده لتشغيل رؤوس الأموال بشكل صحيح وأكثر فائدة وتوسيع مجالات إستخدامه وإستثماره في شتى المجالات تقريباً.

٢.دراسة الحالة للتعرف على طرق وخل حلول للتقليص والتخفيف من التضخم المالي والكساد ودعم الإقتصاد الوطني في روسيا الإتحادية.

٣.إستخدام عدة أدوات ومحفزات لتشجيع تشغيل رؤوس الأموال وضخها في القطاعات الإقتصادية المختلفة وتجنب المشاكل الصادرة عنها بسبب سوء التشغيل أو إرتفاع وهبوط الأسعار وسعر العملة المحلي.

٤.إستبانة مفصلة لتغطية جوانب الدراسة المقترحة والتي ستساعد في تحسين أنظمة تشغيل رأس المال والإستثمار داخل روسيا ودعم المشاريع الصاعدة التي تنمي الإقتصاد الروسي وتحد من المشاكل المتعلقة به والكشف عن أمكانيات وآمال وتطلعات جديدة ومن ثم تطوير خطة مقترحة ومدروسة تصلح لتقليص التضخم والكساد والبطالة وزيادة الإستثمارات الروسية.

إعتمدت أيضاً منهجية الدراسة الحالية على المنهج التحليلي والوصفي الذي ينسجم مع أغرضها وطبيعتها، إذا أنه قد تم جمع معلومات وبيانات من مصادر رئيسية وثانوية، وقد جُمعت البيانات والإحصاءات إعتماداً على إستبانات تم أعدادها وتوزيعها على عيانات الدراسة المستخدمة فيها من أجل غرضها الرئيسي والهدف والغاية المقررة من أجلها هذه الدراسة.

حدود البحث:

١.الحدود المكانية: دولة روسيا الإتحادية (الفيدرالية الروسية).

٢.الحدود الزمانية: عام ١٩٧٠، ١٩٨٠,١٩٩٠،

١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠١,٢٠١١، ٢٠١٣,٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦.

هيكل البحث:

ولكي يتم الإلمام بجميع جوانب موضوع البحث ومن أجل الوصول إلى أهدافه، تم إعتماد الخطة التالية:

١.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المفهوم والسلامة الشرعية.

٢.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المراحل التمويلية.

٣.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث النشأة التاريخية والأهداف والأهمية.

٤.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث التجارب العالمية.

٥.المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
٦.إمكانية التكامل بين رأس المال وقطاعات الصناعة.

٣. الإطار النظري للبحث:

أولاً: المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث المفهوم والسلامة الشرعية لهما:

١-مفهوم رأس المال:

مصطلح رأس المال له عدة مفاهيم ومعاني ولكلٍ تصوره الخاص حول النمط التمويلي الذي يعتبر ظهوره بهذا المصطلح حديثاً، مما أدى إلى عدم معرفته بدقة من طرف معظم الفئات مثل الباحثين والطلبة والمهنيين وأصحاب المشاريع، وقد أعتبر باتيني رائد رأس المال من أن مصطلح رأس المال ليس معناه رأس المال المغامر، حيث فسر المصطلح الأول بأنه كل العمليات التمويلية التي تتضمن كل المخاطر، وفسر المصطلح الثاني بأنه رأس المال المشارك في المغامرة(٧).

٢-مفهوم قطاعات الصناعة:

تعتبر قطاعات الصناعة تقنيات معتمدة لدعم المؤسسات المبتدئة وتوفير لها خدمات وتسهيلات للمستثمرين الذين يبادرون بإقامة مؤسسات بهدف شحنهم في بداية المشروع، ويمكن أن تكون هذه المؤسسات تابعة للدولة وتكون مؤسسات خاصة او مختلطة، وتهدف هذه القطاعات إلى مساعدة المؤسسات المبدعة والناشئة ورجال الأعمال وتوفير وسائل لهم والدعم اللازم كالخبرات والأماكن والدعم المالي من أهمها لتخطي أعباء ومراحل الإنطلاق والتأسيس التي قدم تأخذ سنة أو أكثر.

٣-المقارنة بين المفهومين:

تشترك قطاعات الصناعة مع رأس المال في عدة عناصر:

-التمويل والدعم في مرحلة التأسيس.

-الإدارة والتسيير.

-تحقيق الأرباح.

-السلامة الشرعية لرأس المال وقطاعات الصناعة: تبدو قطاعات الصناعة ورأس المال وتقنيته من خلال صيغته العامة والإجراءات التي يتم بهما أنهما يستندان على المبدأ العام في الإستثمار.

ثانياً: المقارنة بين رأس المال وقطاعات الصناعة من حيث الأهمية والأهداف:

١-المقارنة من حيث الأهمية:

تشترك قطاعات الصناعة ورأس المال في نفس الأهمية تقريباً، وتكمن أهميتهما في دعم المشروعات الجديدة والتقنية، وتنمية الموارد البشرية وإستخدامها بشكل أمثل ورفع كفاءاتها وتشجيع مبادرتهم وتطوير أفكار إستثمار أفضل وتمويل أعلى مبتكرة عن طريق المجالات التكنولوجية الجديدة في روسيا الإتحادية وتوليد النشاط والثروة على نطاق أوسع عن طريق إنشاء قطاع حيوي من المشاريع الإستثمارية والصناعية، وتسويق الإختراعات ونقل التكنولوجيا بينهما وتشجيع الإبداء التكنولوجي، كما ويقدم رأس المال وقطاعات الصناعة أعمال ومخططات مدروسة في إدارة التسويق والتدريب والتخطيط وتقديم دعم فني أفضل عن طريق الباحثين والتقنيين ومساعدة المشاريع على الحصول على التمويل اللازم،

وتكمن أهميتهما من خلال ضمان عملية الإنطلاق السليم للمؤسسات ورفع معدل نشاطها في سوق المنافسة وتقليل مخاطر الزوال والفشل(٨).

٢-المقارنة من حيث الأهداف:

تتصادم أهداف رأس المال وقطاعات الصناعة في مواجهة الإحتياجات الخاصة للؤسسات الجديدة العالية المخاطر والتي يعتبر أنه لديها إمكانيات النمو والعوائد المرتفعة، وتقديم خدمات ومساعدات لمرحلة التأسيس والنمو، والعمل على زيادة معدلات النجاح والعمل على إيجاد مشاكل للحلول الفنية والتقنية والمالية والإدارية والقانونية التي تواجه المشاريع الإستثمارية وتقليل المخاطر وتطوير الإنتاج وزيادة معدلات النجاح للإستثمارات عن طريق خلق أفكار متميزة وإبتكارات جديدة على السوق المالي الإستثماري وتقديم الإستشارات والمساعدات وتوظيف نتائج البحث العلمي والإبتكارات في تشكيل مشروعات إستثمارية مميزة يتم فيها تشغيل وتوظيف رؤوس الأموال المتاحة القابلة للإستثمار(٩).

المقارنة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث دعم وتمويل الإستثمارات والمؤسسات والمشاريع:

يعتبر دعم المؤسسات والمشاريع والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ورفع نسب نجاحها هي الوظيفة الأولى لرأس المال وقطاعات الصناعة، ويتم هذا عن طريق توفير جميع أنواع الدعم المالي والإداري والتسويقي، ورعاية المشاريع الجديدة الناشئة خصيصاً في مرحلة البدء والنمو، وتسهيل عملية بدء المشروع والإستثمار ووضع شبكة دعم مجتمعي لهما، وإقامة مجموعة خدمات متميزة وداعمة مثل الجودة وقاعدة معلومات فنية وتجارية ووحدات قياس وإختبار، وتنميتها وتسويق المنتجات والخدمات التي تقدمها،وتبني مشاريع قائمة على التكنولوجيا مرتبطة مع مراكز بحوث وجامعات، وخلق إبتكارات وإبداعات في قطاعات الصناعة إلى جانب رأس المال، وتقديم خدمات إدارية وخدمات متخصصة بالتمويل وأيضاً خدمات عامة.

المقارنة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث التجارب العالمية:

١-التجربة الأمريكية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية منشأ أكبر لرؤوس الأموال على ثلثي السوق العالمي، وبدأت إستثماراتها تشهد توسعات كبيرة جداً مع نهاية السبعينيات، ويمكن إرجاع هذا التوسع إلى تخفيض الضرائب على القيم المضافة المحققة سنة ١٩٧٨م، مما دفع لإنشاء صناديق رؤوس أموال جديدة، وبهذا بدأ نمو صناعة رأس المال الأمريكي وإستثمرت بشكل أكبر وأوسع من سنة ١٩٧٠م لغاية سنة ٢٠٠٩ بقيمة ١٧٣ مليار دولار حققت من خلالها أرباح قدرت ب ١٣٠٠ مليار دولار، كما ساهمت في إنشاء ٧,٦ مليون منصب عمل فيها، وفي سنة ٢٠٠٤ قدرت عوائد الإستثمارات الأمريكية ب ١,٨ تريليون دولار مع ١٠,١ مليون منصب عمل، وبلغت العوائد في سنة ٢٠٠٥ تقريباً ٢,١ تريليون دولار و ١٠ مليون منصب عمل، وكما وشهدت أيضاً سنة ٢٠٠٦ إرتفاعاً في عوائد الإستثمارات بحوالي ٢,٨ تريليون دولار و ١٠,٤ مليون منصب عمل، ويتم سنوياً إنشاء ما لا يقل عن ١٠٠٠ مؤسسة حديثة، ورأس المال الأمريكي كان نواة أغلبية الشركات التكنولوجية العملاقة مثل ياهو ومايكروسوفت وآمازون وأبل و إنتل وغيرها(١٠).

التجربة البريطانية:

تعد المملكة المتحدة ثاني أكبر سوق نشط في رؤوس الأموال في العالم، وهذا ساعدها في توسيع نشاط إقتصادها المستقر والفعال، وتضم بريطانيا أكثر من ٢٣٣ شركة من شركات رؤوس الأموال في سنة ٢٠٠١ وبمعدل نمو تجاوز ٣,٠٨%، ويتلقى هذا النشاط دعم حكومي قوي جداً كمتويل المؤسسات والمشاريع والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة مما أدى إلى تاسيس صندوق يسمى صندق رأس المال بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي ويهدف إلى مساعدة المشاريع

والمؤسسات والإستثمارات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وتسهم بريطانيا ب ٥٠% من إجمالي الإستثمار الأوروبي السنوي في رؤوس الأموال، وساهم رأس المال في قطاعات كثيرة مهمة كقطاح التكنولوجيا والمعلومات والشركات الإعلامية والبريد، وتم الإستثمار في عمليات تحويل الملكية، وبلغت حجم الإستثمارات في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ حوالي مليار يورو.

الدراسات السابقة (للمقارنة مع الدراسة الحالية):

الدراسة الأولى:

تتمثل بكشف واقع الإستثمارات الأجنبية والغربية المباشرة داخل سوريا خلال الأعوام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٠، نشرت في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية في الجزائر بقلم د.رشا سيروب، بدأ الإستثمار الأجنبي المابشر يكتسب أهمية متزايدة بسبب تزايد الفوائض المالية في الدول النفطية والغنية وتزايد حاجة البلدان النامية للأموال الإستثمارية لتمويل عملية التنمية، ولقد تناولت هذه الدراسة معدلات الإستثمارات الخارجية داخل سوريا وبينت بعض المشاكل التي ظهرت خلال عملية هذه الإستثمارات التي أنشأت وبعدها كذلك، وإعتمدت هذه الدراسة على التحليلي والقياسي والوصفي أيضاً لحجم هذه الإستثمارات وربحيتها وخسارتها وأستخدمت تحليلات بيانية لذلك، أمّا دراستي تناولت أثر المشاكل المشتركة بين رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة وطرق حلولها داخل روسيا الإتحادية، أيضاً وتناولت حالة الإستثمارات المتنوعة داخل روسيا وإفترضت وجود علاقة ووجه تشابه من حيث التقنية والتكنولوجيا بين قطاعات الصناعة ورؤوس الأموال ومدى تأثير رؤوس الأموال على قطاعات الصناعة وعلى حجم النشاط الإقتصادي في روسيا من خلال الأساليب التحليلية والإستنباطية المستخدمة في دراستي.

الدراسة الثانية:

تفحص هذه الدراسة دور الإنفاق الإستثماري العام على البنى التحتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتم إختيار مجموعة متغيرات مفسرة تعبر عن الإنفاق على البنى التحتية كالمطارات والسكك الحديدية والطرقات والموانئ وشبكة نقل المياه، للفترة الزمنية ٢٠٠٠ حتى ٢٠١١ وحدودها المكانية تسعة دول كلبجيكا وكندا وفرنسيا وألمانيا وإيطاليا والرتغال وروسيا الإتحادية وإسبانيا والمملكة المتحدة، نشرت هذه الدراسة في مجلة البحوث الإقتصادية والمالية في الجزائر بقلم د.محمد الشريف بن زاوي و قلم الأستاذة هاجر سلاطني، وتمثل متغير الدراسة التابع في العدد السنوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختارة ضمن العينة، وتم الإعتماد على نموذج إنحدار بانل كدراسة زمنية مقطعية لهذه الدول.

التعريفات الإجرائية للبحث:

إنحصار وتقييد رؤوس الأموال في أيدي معدودة ومحدودة دون إستثمارها في المجالات والمشروعات المربحة الداعمة والمنعشة للإقتصاد المحلي والكلي للبلد وعدم تطوير وتنمية وتشجيع قطاعات الصناعة وتوسيع نطاق الصناعات في البلاد هو الذي يسبب مشاكل إقتصادية كثيرة منها التضخم والكساد والبطالة وهبوط أسعار الصرف والعملة مما يؤدي إلى كسل وضعف في حركة الأموال في السوق وهذا يعكس أثراً سلبياً على الإقتصاد المحلي، أي كلما زادت رؤوس الأموال داخل الدولة وكثرت الإستثمارات وتوسعت قطاعات الصناعة المتنوعة في مجالات إنتاجها من حيث النوعية والكمية كلما عكس ذلك إيجابيات كثيرة على الإقتصاد الوطني وإنعاشه ويساعد على إيجاد حلول للمشاكل الإقتصادية الحالية.

الطبيعة الدوارة لرأس المال داخل روسيا الإتحادية:

مثل أية ظاهرة متموجة، الزيادة والنقصان في تسرب رأس المال من روسيا هو مرآة للأزمات والأحداث في جميع أنحاء العالم، في أزمة عام ٢٠٠٨ غادر روسيا ١٣٣ مليار دولار بينما ارتفع رأس المال الاستثماري في روسيا العام الماضي

إلى ٨١٧ مليار دولار، تدفق رأس المال يتعلق دائما بالسيطرة على الأزمات، عام ٢٠٠٩ غادر روسيا ٥٦ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٠ تم تخفيض المبلغ إلى ٣٤ مليار دولار،على الرغم من أن المبلغ الذي غادر عام ٢٠١٤ كان رقما قياسيا يعتقد الخبراء أن مبلغ ١٥١,٥ مليار دولار هو رقم قياسي مرتبط بتنفيذ العقوبات الغربية بعد تدخل روسيا في شبه جزيرة القرم. لقد كان حدثا غير مسبوق في تاريخ البلاد الأمر الأكثر إيلاما هو أن العقوبات المالية منعت الشركات الغربية من الاستثمار في روسيا، وكان لهذا تأثير سلبي على التدفقات المالية، إنهيار سعر الروبل ووجود بعض القضايا في القطاع المصرفي كان له أيضاً ذلك التأثير السلبي على هروب رأس المال من البلاد عام ٢٠١٤ كانت الحكومة متفائلة ووعدت بأن الوضع سيتحسن بسرعة(١١).

أحد العوامل الرئيسية لخروج رؤوس الأموال من روسيا عام ٢٠١٤ كان زيادة الأصول الدولية والحاجة لإعادة التمويل والحاجة لسداد الديون في ضوء العقوبات. عام ٢٠١٥ كان هناك إنخفاضاً في تسديد الديون من المفترض أن يؤدي إلى إنخفاض في تدفقات رأس المال إلى الخارج، كان هذا ملخص البنك المركزي حول الوضع في نهاية عام ٢٠١٤

أغراض وغايات البحث:

١. الحاجة إلى الإستثمارات المحلية والأجنبية داخل روسيا الإتحادية.

٢. خاصية التنقل المالية.

٣.إستقطاب الموارد المالية وتشغيلها من الداخل والخارج.

٤.ضخ رؤوس الأموال في المشاريع والمؤسسات الداعمة للإقتصاد الوطني في روسيا الإتحادية.

٥.إستيعاب رؤوس الأموال المستثمرة من قبل قطاعات الصناعة المختلفة، ووضع سبل وحلول لتفادي المخاطر الإستثمارية والحد منها وخصوصاً للمستثمرين الأجانب.

٦.تشجيع وتحفيز قطاعات الصناعة داخل روسيا الإتحادية على زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتشجيع وإستيعاب الإستثمارات الأجنبية المختلفة وفتح المجالات لها داخل البلاد وتسهيلها أمامهم.

جدول (١) : ربحية المنتجات وأصول الصناعة بالنسبة المئوية (%)

	٢٠٠٨	٢٠١٤		٢٠١٥		٢٠١٦	
	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	الربحية	**الربحية**
قطاعات الصناعة	١	-	س	٨	هـ	١	٨
بما في ذلك:							
صناعة الطاقة الكهربائية	١	٢	١	٣	١	٣	١	٤
الوقود	١	٠	٤	١	٥	٢	٣	١
مشتقات الوقود							
النفط	١	١	٥	١	٦	٣	٤	٢
النفط المكرر	١	-	٣	١	٣	٢	٢	١
الغاز	٣	٣	٢	٤	٣	٩	١	٣
الفحم	٠	-	٠	-	٣	-	٨	١
المعادن غير الحديدية	١	-	٢	١	٢	٢	١	٨

المعادن الحديدية	٣	١	٥	٢	٥	٢	٣	٩
الكيماويات وصناعة البتروكيماويات	٩,٧	٠,١	٢١,٤	٨,٩	١٧,٠	١٢,٢	١١,٠	٦,٩
الهندسة وتشغيل المعادن	١٠,٠	٠,٩	١٧,٣	٤,١	١٤,١	٥,٤	١٣,٦	٦,١
صناعة الورق والغابات والنجارة	٥,٠	٧,٣	٢٣,٩	٩,٨	١٦,٥	١٠,٧	١١,٥	٧,٦
صناعة مواد البناء	٥,٢	٠,٣	٨,٦	٢,٥	٩,٠	٤,٤	٩,٨	٦,٣
الصناعات الخفيفة	٠,٩	١,٩	٩,٥	٣,٧	٧,٢	٤,٦	٥,٤	٢,٦
صناعة الأغذية	٩,٦	١١,٥	٨,٤	١٠,١	٧,٣	١٣,٠	٥,٣	١٢,٨

المصدر: وزارة المالية الروسية ، موسكو: لجنة الإحصاءات لدولة روسيا الإتحادية، ٢٠١٦، ص. ١١٧

يوضح الجدول التالي حجم أرباح أو ربحية المنتجات وأصول الصناعة لعام ٢٠١٦,٢٠١٥,٢٠١٤,٢٠٠٨ في روسيا الإتحادية لمعظم القطاعات الصناعية داخل الدولة والمذكورة في الجدول نجد أنه هناك تفاوت في معدلات الإنتاج في هذه الأعوام في تحقيق الأرباح، فنجد أنه نسبة الأرباح أو الربحية في عام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ أخذت أعلى معدلات، بينما في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ أقل نسبة في تحقيق الأرباح.

جدول (٢) : المرافق المشيدة والممولة من الموازنة الروسية لسنة ٢٠١٥

	المجموع الكلّي	بما في ذلك			
		الصناعة	المواصلات والإتصالات	مجمع البناء والإنشاءات	المجمع الإجتماعي
٢٠٠٠					
الخطط المدخلة	٤٥	١٠٤	٧	٣٨	٣٠٩
الوضع أو الواقع الفعلي	٩٥	١٣	٨	١٠	٦٤
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢١	١٣	١١٤	٢٦	٢١
٢٠١٠					
خطط مشاريع الإنشاء والبناء	٥٢٥	٩٥	٨	٨٧	٣٣٥
الوضع أو الواقع الفعلي	١٠٨	٢٣	٨	٢٢	٥٥
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢١	٢٤	١٠٠	٢٥	١٦
٢٠١٥					

الخطط المدخلة للبناء والإنشاء	٦٤٠	١٢٤	١٦	٤٣	٤٥٧
الوضع أو الواقع الفعلي	١٨٠	٣٥	١٦	٣٦	٩٣
تطبيق الخطط بالنسب (%)	٢٨	٢٨	١٠٠	٨٤	٢٠

المصدر:مركز التحليل الإقتصادي في ظل حكومة الإتحاد الروسي، موسكو،نظرة عامة على ظروف السوق الإستثمارية، م ٢٠١٦، ص.١٣.

يوضح الجدول التالي نوع وحجم المرافق المشيدة والممولة من قبل ميزانية الدولة لدى روسيا الإتحادية، في السنوات التالية ٢٠٠٠، ٢٠١٠، ٢٠١٥، في قطاع الصناعة والبناء والمواصلات والإتصالات والقطاع الإجتماعي كما هو موضح بيانياً وإحصائياً بالإرقام والنسب في الجدول بحسب الخطط المدخلة والوضع والواقع الفعلي لك قطاع من هذه القطاعات.

جدول (٣) : توزيع المنشآت الصناعية لتقييم العوامل المؤثرة في النشاط الإستثماري
(% من أفراد العينة والمستطلعين)

	العوامل المحفزة للإستثمار		العوامل المقيدة للإستثمار	
	٢٠	٢٠		٢٠٠
الطلب على المنتجات	٦٦	٦٦		٢١
توافر الأموال الخاصة	٤٦	٤١		٥٣
نسبة القروض التجارية	٦	٤		٣٥
آلية الحصول على الائتمان للإستثمارات	٣	٣		٣١
المخاطر الإستثمارية	١	٣		٣٣
حالة القاعدة التقنية والفنية للدولة	٣٨	٤٧		١٩
ربحية الإستثمارات من الأصول الثابتة	٣٧	٢٩		١٤
الوضع الإقتصادي والسياسي في الدولة	٩	١٢		٣٥
القاعدة القانونية والتنظمية المنظمة لعمليات الإستثمار	٦	٧	٦	٣٠

المصدر: لجنة الإحصاءات لدولة روسيا الإتحادية، موسكو.

يوضح الجدول التالي بيانات وتحليلات بيانية على توزيع المنشآت الصناعية وتقييم العوامل الؤثرة في النشاط الإقتصادي الروسي ، فالعوامل المحفزة للإستثمار أخذت معدلات أعلى من حيث الطلب على المنتجات ٦٦ وتوافر الأموال

الخاصة ٤٦ وحجم القروض التجارية في الدولة ٦، آلية الإئتمان للإستثمار ٣ وأرباح إستثمارات الأصول الثابتة٣٧ ، أما من حيث العوامل المقيدة للإستثمار فكانت النسب والمعدلات أقل من الأخرى كما هو موضح بالجدول.

مُلخّص المُناقشة والإستنتاجات:

ولذلك من أجل معالجة صغر حجم الإقتصاد والسوق المحلي والتقليل والحد من التضخم والكساد يجب إتباع عدد من الخيارات أو الطرق التي تسمح بدخول المؤسسات المالية المصرفية وشركات الوساطة الأجنبية سعياً لتوسيع السوق المحلي الروسي وتعزيز سيولته، وتساعد على إنشاء أسواق السندات الإقليمية وإستقطاب الأسهم الأجنبية والممولين وطرحها في السوق المحلي والشركات والمؤسسات من أجل زيادة ورفع معدل الإستثمارات الخارجية في روسيا ويجب أخذ التعاون على صعيد هذه السوق أشكالاً عدة تقوم على تشجيع المشتمثرين المحليين على الإكتساب والإستثمار بالسندات الى إنشاء مراكز إقليمية وما يتطلبه من وجود نظام إقليمي للمقاصة والتسويه والتداول والإدراج ومعاملة ضريبية منسقة وعمله متفق عليها للأصدار وإستخدام أسعار إنتاجية معقولة داخل السوق ورفع مستوى الإنتاج المحلي والحرص على جودة النوعية قبل الكمية وبإسعار مناسبة للسوق والمجتمع وبمعنى آخر يجب إيجاد ظروف بيئية ومناسبة ومريحة للمستثمرين المحليين والأجانب لتسهيل عملية طرح رؤوس أموالهم في السوق الروسي وإستثمارها بشكل صحيح وفي المجالات والقطاعات التي تحتاج وتفتقر للتمويل من أجل تحقيق معدلات أرباح عالية وكبيرة، والسعي لتمويل قطاعات الصناعة المختلفة من أجل توسيع مجال عملها ومحيطها لكي تقوم بتقديم منتوجات أفضل وأكثر وتعمل على سد الإكتفاء الذاتي للسوق والمجتمع، ووضع إدارات فنية وتقنية وتكنولوجية من أجل ذلك لتحقيق أهداف الإستثمار داخل السوق(١٢).

النموذج ووصف المُتغيّرات:

تم بناء نموذج قياسي لمعرفة أهمية دور رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة في إنعاش الإقتصاد الكلّي لروسيا الإتحادية ودور الإنفاق الحكومي الروسي في زيادة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة والمحلية خلال السنوات السابقة، وتم إعتماد البيانات الصادرة عن لجان ومراكز الإحصاءات الروسية في موسكو والمجموعات الإحصائية الأخرى. ولإختبار مدى تأثير المؤشرات الإقتصادية الكلية في زيادة معدل نمو الإستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة ومعدل الإنفاق الحكومي الروسي وأجمالي التكوين الرأسمالي نسبةً مع الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الأخرى مثل سعر الصرف وسعر الفوائد وإلخ(١٣).

التحليل البياني والمُناقشة:

معظم الأبحاث يحدد فيها رأس المال كعملية معقدة ومتعددة الأوجه الظاهرة، إلى حد كبير سلفاً من خلال حقيقة أنّ مفهوم رأس المال له أشكال مختلفة ومظاهر كثيرة، ويستخدم على نطاق واسع في مختلف التخصصات العلمية مثل الأنشطة الإقتصادية والمالية والإستثمارية وفي هذا الصدد، من الضروري إيجاد تعريف لرأس المال ، والذي سوف يتوفر الأساس لمزيد من مواصفات و تجسيد هذا النشاط وهو يتم تحديده وفي نسبة مباشرة إلى مستوى ونطاق ظاهر لهذا المفهوم، كذلك في الكفاءات هناك العديد من الطرق لتحديد المفاهيم التي تركز في المقام الأول على إحتياجات البحوث في مختلف العلوم وفروعها وأنواعها، وفي نفس الوقت كل الأساليب التي تهدف إلى تحديد فئة من الكائنات من

نفس النوع والكائنات المماثلة أو من نوع آخر، ومن خلال تحديد السمات المميزة الكامنة في واحد أو في نوع آخر من وجوهها.

جدول (٤) : إظهار المقارنات والتّخلص من البيانات وتجديد الأصول الثابتة

معامل التخلص (تسييل الموجودات الثابتة (غير الماشية)، كنسبة مئوية من وجودهم في بداية العام)	السنوات					
	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١
جميع الأصول الثابتة	١,٧	١,٥	١,٨	١,٥	١,٠	١,٠
ومن ضمنها قطاعات الصناعة	١,٩	١,٥	١,٧	١,٣	١,٢	١,٢
قطاعات الزراعة	٤,٧	٣,٦	٣,٣	٣,٠	١,٥	١,٥
قطاعات البناء والإنشاءات	٥,٧	٤,٨	٥,٢	٣,٧	١,٤	١,٤
قطاعات المواصلات	١,١	١,٠	١,٣	١,٢	١,٠	١,٠
تحديث المعامل (التكاليف من الأصول الثابتة (غير الحيوانية)، كنسبة مئوية متوفرة في نهاية العام)						
جميع الأصول الثابتة	١٠,٢	٨,٢	٥,٨	١,٦	١,٤	١,٥
ومن ضمنها قطاعات الصناعة	١١,٣	٨,٩	٦,٠	١,٣	١,٣	١,٥
قطاعات الزراعة	١٤,٩	١١,٠	٧,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٦
قطاعات البناء والإنشاءات	١٦,٦	١٣,٥	١١,٨	١,٨	١,٤	١,٨
قطاعات المواصلات	٧,٣	٧,٥	٥,١	١,١	١,٠	١,٠

المصدر: كتاب لجنة الإحصاءات السنوي لدولة روسيا الإتحادية لجنة ٢٠٠٢، موسكو ، ص. ٣٠٤

نلاحظ أن هناك هبوط في حجم الأصول الثابتة وتناقص وتراجع، وخصوصاً في قطاع الصناعة فهناك هبوط تدريجي في معدلات أصولها الثابتة بنسب من ١,٥ إلى ١,٣ وأدنى، وهكذا بالنسبة لقطاعات البناء والزراعة والموصلات نجد أن هناك تناقص مستمر في أحجام الأصول الثابتة من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠١.

وقد قام الباحث أيضاً بتحليل البيانات بالطريقة التالية:

أولاً: حركة رؤوس الأموال وطرق إستثمارها وتوزيعها في المشاريع والمؤسسات والشركات.

ثانياً: مقارنة رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة من حيث الواردات والصادرات والناتج الإجمالي لكل منها وفعالية كل منهما وقدرة تأثيره على الإقتصاد الكلي والمحلي في روسيا الإتحادية.

ثالثاً: عمل إستبيان يوضح حجم الصناعات والمشروعات وحجم الناتج المحلي لهما وتأثيرهما على النمو الإقتصادي. **رابعاً**: بيان تأثير رأس المال وقطاعات الصناعة ودروهما في تقليل نسبة التضخم والكساد في الدولة وزيادة فرص العمل ومناصبه

وخلق أجواء عملية وتدريبية وتوظيفية للمجتمع من أجل العمل على إنعاش الإقتصاد الوطني وتحفيز وتشجيع تمويلات المشاريع والمؤسسات والشركات(١٤).

شكل (١) : ديناميكية الإستهلاك في روسيا الإتحادية في عام ٢٠١٣.

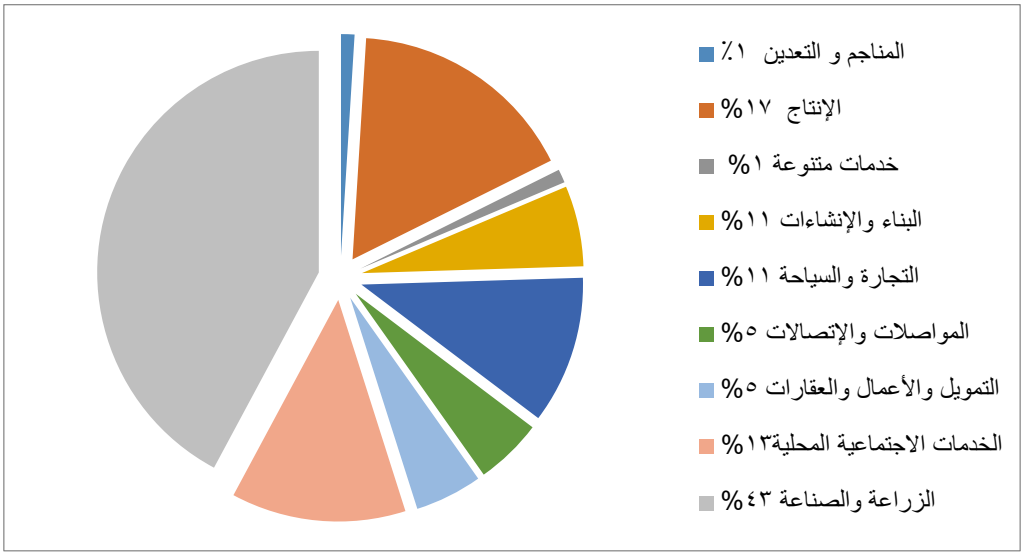

المصدر: لجنة الإحصاءات الدولية لروسيا الأتحادية ، موسكو، روستات، لعام ٢٠١٣

يوضح الشكل التالي نسب مئوية لكميات الأستهلات المالية والتمويلية لهذه القطاعات، فنجد أن قطاع الزراعة والصناعة يأخذان أعلى معدل للتمويل بنسبة ٤٣%، بينما قطاع الإنتاج أخذ المرتبة الثانية بنسبة ١٧%، أما قطاع البناء والإنشاءات للبنة التحتية والتجارة والموصلات أيضا أخذن نسبة أقل بكثير ١١%، وقطاع الخدمات العامة يحتل المرتبة الثالثة بنسبة ١٣%.

هياكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٤ (في نهاية السنة بالنسبة المئوية %)

شكل (٢): المشروعات المتوسطة شكل (٣): المشروعات الصغيرة شكل (٤): المشروعات الصغيرة والمتوسطة

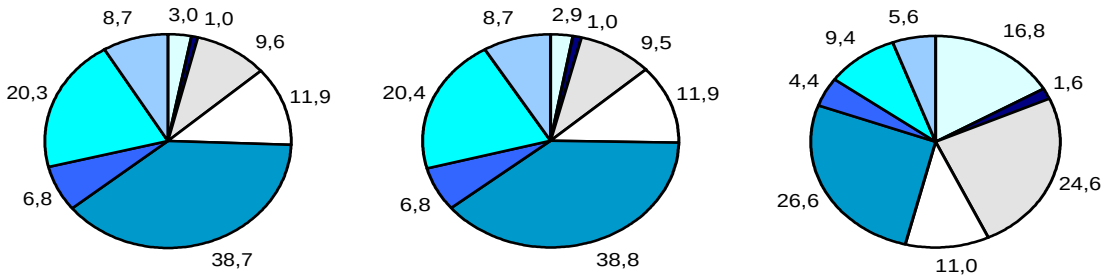

المصدر: لجنة روستات، البيانات الإحصائية في الفيدرالية الروسية، لعام ٢٠١٥

المصدر: تم ذكره مسبقاً في شكل ٢,٣,٤ .

توضح الأشكال التالية هياكل وحجم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في روسيا الإتحادية لعام ٢٠١٤ بالنسبة

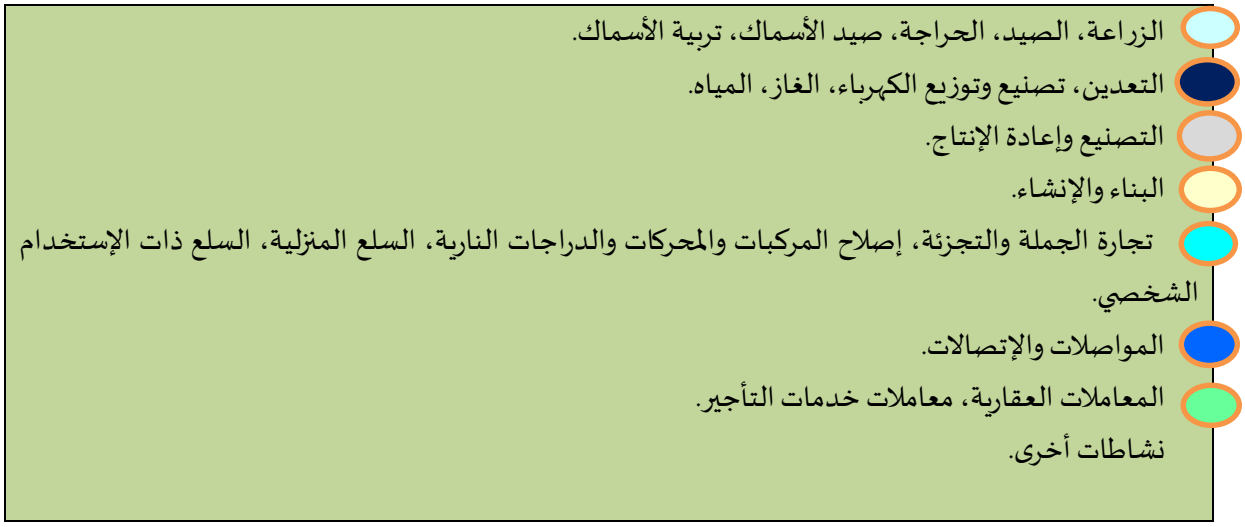

المئوية وتبين فيها نسب الهبوط والصعود أي (نمو وإنخافض) لدى هذه المشروعات والشركات لمعظم قطاعات الصناعة والإنتاج وكافة التفصيلات موضحة بالشكل أعلاه.

جدول (٥) : المؤشر المُركب للحالة المالية للجماعات الفردية للشركات والؤسسات

السنة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	ديناميكية المؤشرات
حجم المشروعات				
المشروعات الكبيرة	-٠,١٠	٠,٠٢	-٠,٢٥	**هبوط (إنخفاض)**
المشروعات الصغيرة	٠,٢٧	٠,٤٤	٠,٢٢	**هبوط (إنخفاض)**
المشروعات المتوسطة	٠,٣٩	٠,٦٣	٠,٦١	**هبوط (إنخفاض)**
القطاعات				
الصناعة	٠,٣٠	٠,١٥	-٠,٠٧	**هبوط (إنخفاض)**
البناء	٠,١٧	٠,٠٧	-٠,٢٢	**هبوط (إنخافض)**
الزراعة	-٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٠٤	**هبوط (إنخفاض)**
التجارة	-٠,١١	٠,٢٠	-٠,١٩	**هبوط (إنخفاض)**
الخدمات	٠,١٠	-٠,٠٧	٠,٠١	**صعود (نمو)**
النشاط الإبتكاري والإبداعي				
الأنشطة الإبتكارية	٠,٣٦	٠,٣٤	٠,١٤	**هبوط (إنخافض)**
الأنشطة غير الإبتكارية	-٠,١٦	٠,٠٣	-٠,٢٩	**هبوط (إنخافض)**

http://www.tpp-inform.ru/analytic_journal/6477.html)

المصدر: مسح رقم ١٢٠١ من قبل رجال الأعمال القابضة والمنظمين وجسك، وبنك الشركات الصغيرة والمتوسطة، في شهر مارس وأبريل لعام ٢٠١٥

دور السوق المالي الروسي في تنمية الإقتصاد الوطني:

تلعب الأسواق المالية دورا ً هاما ً وحيويا ً في عملية التنمية الإقتصادية، وتسهم سوق الأوراق المالية في عملية التنمية الإقتصادية من خلال:-

١.تعبئة المدخرات المالية الروسية، تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الإدخارية من خلال تشجيع الأفراد على إستثمار فوائضهم في قنوات إدخارية تؤمن لهم دخلا ً إضافيا ً وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة في بيع أسهمهم وقت يشاؤون وبإقل كلفة ممكنة عن طريق التوجه إلى السوق الثانوية(١٥).

٢.توفير السيولة للمستثمرين الروس والأجانب، أصبحت الأسواق المالية تلعب دورا ًهاما ًوحيويا ًفي عمليات التمويل المالي للمشاريع الإقتصادية المختلفة في معظم الإقتصاديات المتقدمة وبعض الإقتصاديات النامية.

٣.التنبوء بحالة الإقتصاد الوطني الروسي وإتخاذ الإجراءات المناسبة، تُعد أسعار الاوراق المالية المتداولة في الإقتصاد في الدولة لإتخاذ الترتيبات اللازمة والإجراءات التصحيحية عندما يلزم الأمر.

٤.تحويل الفائض إلى إدارة مختصة (لشركات المساهمة) بدلا ً من جامعي الأموال، يسهم السوق في تشجيع تأسيس الشركات المساهمة ذات الميزة التشاركية والتي تتلائم مع طبيعة العادات الإدخارية في البلد.

٥.الرقابة على إدارة الشركات، تعتبر البورصة جهة رقابية خارجية غير رسمية على كفاءة سياسات الشركات التي يتم تداول أوراقها المالية في ردهة البورصة(١٦).

جدول (٦) : إرتفاع عدد الأصول الثابتة والمعدات الأساسية لقطاعات الصناعة (بالنسبة المئوية)

	جميع المعدات الأساسية في نهاية العام	العمر بالسنوات				العمر المتوسط بالسنوات
		أقل من ٥	٦-١٠	١١-١٥	٦-٢٠	أكثر من ٢٠	
١٩٩٠	١٠٠,٠	٢٩,٤	٢٨,٣	١٦,٥	٠,٨	١٥,٠	١٠,٨
١٩٩٥	١٠٠,٠	١٠,١	٢٩,٨	٢١,٩	٥,٠	٢٣,٢	١٤,٣
٢٠٠٠	١٠٠,٠	٤,٧	١٠,٦	٢٥,٥	١,٠	٣٨,٢	١٨,٧
٢٠٠١	١٠٠,٠	٥,٧	٧,٦	٢٣,٢	٢,٠	٤١,٥	١٩,٤

المصدر: مركز خدمات الإحصاءات الروسية، روستات، لعام ٢٠٠٣

المصدر: مركز التحليل الإقتصادي في ظل حكومة روسيا الأتحادية ، موسكو ، نظرة عامة على ظروف السوق الإستثمارية في عام ٢٠٠٣، ص. ٨.

نلاحظ أنه المعدات التي يقل عمرها دون الخمس سنوات تأخذ واحدة من أكبر المعدلات بنسبة ٢٩,٤ في سنة ١٩٩٠ ثم بدأت بالتناقص شيئاً فشيئاً، بينما المعدات لعام ٢٠٠٠ التي يزيد عمرها عن عشرين عام فهي أخذت أكبر معدلات أيضا بنسبة ٣٨,٢، وكذلك المعدات لعام ٢٠٠١ أخذت أكبر نسبة بالكم عن عمر أكثر من عشرين عاماً بنسبة ٤١,٥

٤. مُلخّص النتائج:

١. يوضح الجدول رقم (١) نسب مئوية لربحية المنتجات الروسية وأصول الصناعة في السوق الروسي، ويظهر أنّ هناك زيادة في الربحية على فترات في الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في قطاعات الصناعة في مختلف مجالاتها، بينما في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠١٦ هناك أنخفاض في الربحية ولكن تبقى النسب متراوحة ومعتدلة بعض الشيء بالغالب.

٢.يظهر في جدول رقم (٢) حجم وعدد المرافق المشيّدة على حساب الموازنة الروسية لعام ٢٠١٥، في قطاعات الصناعة والمواصلات والإتصالات والبناء والمجمع الإجتماعي وتظهر هناك نسب فعلية ووقائع حقيقية وخطط مدخلة ومطبقة على الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ ويتبين في النسب التقديرية أنّ هناك زيادات ونمو في عام ٢٠١٥ من حيث المجموع الكُلّي في تطبيق الخطط المدخلة والواقع الفعلي في السوق في مجالات الصناعة والبناء والمواصلات وغير ذلك.

٣.يبين جدول رقم (٣) كيفية ونسب توزيع المنشآت الصناعية الروسية من أجل الحصول على تقييم للعوامل المؤثرة على النشاط الإقتصادي الروسي من قبل الإفراد والمستطلعين، ونجد هناك توضيح للعوامل المحفزة للإستثمار والمقيّدة للإستثمار أيضاً فنجد أنّ العوامل المحفزة للإستثمار تلعب دوراً أكبر وتأخذ نسب أكبر من نظيرتها في الطلب على المنتجات وتوافر الأموال الخاصة والقروض وحالة القاعدة التقنية في الدولة بالإضافة إلى الوضع السياسي والإقتصادي لها وإلخ.

٤.يكشف جدول رقم (٤) مقارنات بين الأصول الثابتة وتجديدها والتخلّص من بعض البيانات، كمعامل التخلص وتسييل الأصول الثابتة غير الماشية وأيضاً تحديث المعامل من تكاليف الأصول الثابتة غير الحيوانية من ضمنها قطاع الصناعة والزراعة والبناء والمواصلات وغيرها في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، فنجد أنها في السنوات ١٩٧٠ و ١٩٨٠ كانت أكبر نسبةً من حيث الأصول الثابتة في شتى قطاعات الصناعة والزراعة وإلخ(١٧).

٥.يُلخّص جدول رقم (٥) المؤشر المُركّب للحالة المالية للمؤسسات والشركات والجماعات الفردية خلال السنوات ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ويظهر ديناميكية هذا المؤشرات من حيث الصعود والهبوط بها في أحجام المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة وقطاعات الصناعة كافةً والأنشطة الإبتكارية وغير الإبتكارية، فنجد أن في عام ٢٠١٤ كانت النسب مستقرة وجيدة مقارنة مع عام ٢٠١٣ و ٢٠١٥ والتي بدأت بالتدني والهبوط في قطاعات الصناعة والأنشطة الإبتكارية والمشروعات، ونلاحظ صعود على قطاع الخدمات على عكس باقي القطاعات التي أخذت بالهبوط.

٦.يُظهر جدول رقم (٦) معدلات إرتفاع عدد الأصول الثابتة والمعدات الأساسية لقطاعات الصناعة، وتظهر على شكل نسب مئوية في السنوات ١٩٩٠ و ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، تحليل بباني لجميع المعدات الأساسية في نهاية العام وعمرها بالسنوات والتي يقل عمرها عن ٥ سنوات ويزيد عن ٢٠ عام وما بين ذلك أيضاً، بالإضافة للعمر المتوسط لها.

٧.يوضح الجدول رقم (٧) نسب المبالغ الإجمالية للمزايا الضريبية لرأس المال الثابت وإجمالي القيم المضافة التي تم تشكيلها في جنوب روسيا الإتحادية لسنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥، فيتضح لنا أنه النسب أخذت بالنمو والزيادة في عام ٢٠١٥ ولكن بشكل معقول، أي أنّ الزيادة تعتبر ليست بزيادة كبيرة جداً.

٨.يُبين جدول رقم (٨) حصص الشركات الرابحة والخاسرة من العدد الإجمالي للمؤسسات في النشاط الإقتصادي الروسي (كشف عن البيانات المالية) وبنسب مئوية للفترة الزمنية من ٢٠١٠ لغاية ٢٠١٤ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجموع الكُلّي لها وتقسيمها لمشاريع رابحة ومشاريع غير رابحة عديمة الجدوى، نجد أنّ حصص المشاريع والمؤسسات الرابحة أكبر بكثير من المشاريع عديمة الجدوى والربح على مدار الأعوام المذكورة بالجدول.

٩.يُعطي الجدول رقم (٩) معدلات وتحليل للملاءة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات بحسب النشاط الإقتصادي وفقا لبيانات مالية صادرة عن لجنات الإحصاء الحكومية ووزارة المالية الروسية، وتظهر بنسب مئوية كما هو موضح بالجدول

لعام ٢٠١٠ و ٢٠١٤ للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نجد أن نسبة السيولة تضاعفت في عام ٢٠١٤ بينما نسبة معامل الحكم الذاتي تناقصت في هذا العام.

٥. مُلخّص التوصِيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

١.ضرورة دعم أو تدعيم الموازنات الرأسمالية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أيضاً.

٢.توسيع مجالات الإستثمارات في شتى القطاعات والصناعات داخل السوق الروسي.

٣.بناء قدرات فعالة وتوسيع النشاطات الإبتكارية ورفع معدلات الإنتاج المحلي وزيادة الصادرات.

٤.العمل على تفادي مخاطر الإستثمار ووضع إجراءات وطرق فعالة للحد منها خصوصاً على الإستثمارات الأجنبية داخل روسيا الإتحادية، ورفع مستوى الإنتاجية وتعزيز الصادرات من أجل زيادة الدخل القومي والموازنات الداخلية.

٥.إجراء زيادة حاسمة في الإنفاق الحكومي المخصص لتعزيز البحث العلمي والإبتكارات والتنمية التكنولوجية.

٦.تطوير وخلق رؤوس أموال بشرية بنوعية عالية، وخلق مناخات مناسبة للإبداع والإبتكار والتنمية وللمعرفة، من أجل الحصول على أنتاج أكثر جودة وأكثر كماً، ودعم وتعزيز البحث العلمي الذي يختص في قطاعات الصناعة والزراعة وغيرها.

٧.تخصيص أجزاء محددة من أرباح المشاريع والمؤسسات لتعزيز البحث العلمي والإنفاق عليه وعلى عمليات الإبتكار، وخلق ميزات ملائمة ومناخية ومريحة من أجل إستقطاب الإستثمارات الخارجية إلى روسيا.

٨.خلق حواجز للحد من هجرة وخروج الكفاءات العلمية والعملية والفنية العالية التي تمتلك مؤهلات علمية وعملية وفنية مميزة، وفتح دورات بمدربين مختصين بكفاءات عالية لتدريب طواقم من عامة الناس المقبلين على العمل بالسوق.

٩.فتح صناديق إستثمارية وتوفير أموال مخصصه لتطوير عمليات التكنولوجيا، وتمويل قطاعات الصناعة الناشئة التي تحمل آمال بالنجاح في المستقبل وتحقيق أرباح كبيرة جداً ولها قدرة على المنافسة داخل الأسواق.

جدول (٧) : نسب المبالغ الإجمالية من المزايا الضريبية والإستثمار في رأس المال الثابت وإجمالي القيم المضافة التي تم تشكيلها في المنطقة الفيدرالية الجنوبية في روسيا الإتحادية لسنة ٢٠١٤/٢٠١٥

السنة	أجمالي القيمة المضافة ب (مليون روبل)	الإستثمار برأس المال الأساسي ب (مليون روبل)	الإعفاءات الضريبية ب (مليون روبل)	حصة المزايا الضريبية من إجمالي القيمة المضافة ب (مليون روبل)	حصة المزايا الضريبية من الإستثمارات في الأصول الثابتة ب (مليون روبل)
٢٠١٤	٤٧٨٥٤٥٨,٧	١٣٢٩٩٧٤,٠	٥٥٢٠٠,٢	١,١٥	٤,١٥
٢٠١٥	٥٢٥٨٨٢٢,٠	١٤٤٩١٩٣,٠	٧١١٣٥,٢	١,٣٥	٤,٩١

، لجنة الإحصاءات الحكومية لروسيا الإتحادية، روستات.153] URL http://www.gks.ru؛ ١٨١[المصدر:

وفيما يتعلق الإجراء الأول هو ٤,١٥٪ (٢٠١٤) و٤,٩١٪ (٢٠١٥)، والمؤشر الثاني - ١,١٥٪ و ١,٣٥٪ على التوالي.

نلاحظ في الجدول التالي أن نسبة القيم المضافة في عام ٢٠١٢ بلغت أعلى نسبة ومعدل لها ٥٢٥٨٨٢٢,٠ مليون روبل، بينما في عام ٢٠١١ كانت أقل من ذلك بنسبة ٤٧٨٥٤٥٨,٧ مليون روبل ، بينما معدلات الإستثمار لعام ٢٠١٢ بلغت ١٤٤٩١٩٣,٠ مليون روبل، في حين أنها كانت أدني في عام ٢٠١١ ١٣٢٩٩٧٤,٠ مليون روبل، وفي عام ٢٠١١ كانت الإعفائات الضريبية أقل نسبة من عام ٢٠١٢ حيث أنها كانت ٥٥٢٠٠,٢ وأصبحت ٧١١٣٥,٢

جدول (٨) : حصة الشركات المربحة والخاسرة في العدد الإجمالي للمؤسسات حسب النشاط الإقتصادي (وفقاً للبيانات المالية؛ النسب في المئة %)

السنة	الشركات والمؤسسات الصغيرة				الشركات والمؤسسات المتوسطة	
	المجموع الكلي		بما فيه المشروعات الصغيرة			
	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى	المشاريع الرابحة	المشاريع عديمة الربح والجدوى
٢٠١٠	٧٩,٣	٢٠,٧	٧٩,٨	٢٠,٢	٧٦,٧	٢٣,٣
٢٠١١	٨١,٣	١٨,٧	٨١,٥	١٨,٥	٧٩,٥	٢٠,٥
٢٠١٢	٨٢,٣	١٧,٧	٨٢,٤	١٧,٦	٨٢,٣	١٧,٧
٢٠١٣	٨٠,٥	١٩,٥	٨٠,٦	١٩,٤	٨١,١	١٨,٩
٢٠١٤	٧٩,٧	٢٠,٣	٧٩,٩	٢٠,١	٧٩,٧	٢٠,٣

المصدر: مركز خدمات الإحصاءات الروسية، روستات، لعام ٢٠١٥

13مركز الوضع الإقتصادي في ظل حكومة الإتحاد الروسي ، موسكو ، نظرة عامة على الظرف الإستثماري في السوق. م-٢٠١٦ ،ص

ونلاحظ في الجدول التالي أنه في الأعوام ٢٠١٠,٢٠١١,٢٠١٢,٢٠١٣,٢٠١٤ أخذت المشاريع الرابحة معدلات عالية في تحقيق الأرباح المتوقعة أنها من الممكن أن تحققها (للمشروعات الصغيرة) ، أما بالنسبة للمشروعات المتوسطة فكانت أقل نسب أرباح في هذه الأعوام للمشاريع الرابحة، بينما المشاريع عديمة الجدوى والربح نجد أن في كلا السنتين معدلاتها متقاربة من بعض.

جدول (٩) : الملاءة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات حسب النشاط الإقتصادي (وفقاً للبيانات المالية، وفي نهاية السنة؛ بالنسب المئوية)

السنوات	المشروعات والمؤسسات الصغيرة				المشروعات والمؤسسات المتوسطة	
	جميع المشروعات والمؤسسات		بما في ذلك المشروعات الكبيرة			
	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي	النسبة الحالية للسيولة	نسبة معامل الحكم الذاتي
٢٠١٠	١٠٦,٤	٥٠,٥	١٠٦,٩	٥٧,٤	١١٧,٨	٢٦,٦
٢٠١٤	١٧٣,٣	٢٨,٥	١٩٩,٥	٣٠,١	١١٧,٧	٢٠,٠

المصدر: روستات لخدمة الإحصاءات الدولية في روسيا الإتحادية، لعام ٢٠١٥

يوضح الجدول التالي مدى وحجم الملاءة المالية ونسب السيولة المالية والإستقرار المالي للمؤسسات والمشروعات كافة بحسب نشاطها الإقتصادي في نهاية السنة وتظهر النسب لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ على التوالي ويظهر هناك أنه هناك إرتفاع في نسب السيولة والإستقرار المالي للمؤسسات في عام ٢٠١٤.

٦. خاتِمة البحث:

لقد ساهمت رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة في تمويل ودعم وترقية وتنمية المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة بالأخص وفي تخطي صعوبات كثيرة واجهتها هذه المؤسسات خصوصاً في المراحل الأولى من تأسيسها وخاصةً القائمة على مبادرات التكنولوجيا، وتمثل رؤوس الأموال وقطاعات الصناعة أهم أحدى المرتكزات الأساسية لتأسيس

ونمو وتطوير ونجاح المؤسسات والشركات الريادية ويساهمان في إيجاد قطاع تقني ومعرفي حديث يتواكب مع عصرنا الحديث وعملت على إيجاد وخلق فرص عمل كثيرة وساعدت على الحد من البطالة في روسيا وتحسين الوضع الإقتصادي الكُلّي(١٨).

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

٢.١ موقع مركز دراسات كاتيخون – متاح:

http://katehon.com/ar/article/nkhfd-mlhwz-fy-mdlt-tsrb-rwws-lmwl-lrwsy

٢. ٤ الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ١١ جامعة ورقلة / الجزائر، ٢٥ و٢٦ نوفمبر. ٢٠١٣

٣. ٧ موقع مجلس الأعمال الروسي العربي – متاح:

http://www.russarabbc.ru/arab/?SHOWALL_1=1

٨. ٤ موقع الثورة الأمريكية والمناورات المالية – متاح:

http://www.khayma.com/alhkikh/a7gar/07.htm

١١. ٥ مركز الجزيرة للأبحاث والدراسات

http://studies.aljazeera.net/ar/files/gccpath/2015/01/2015114111914285936.html

١٢. ٦ نبيل مرزوق - مركز جمعية العلوم الإقتصادية السورية – متاح:

http://www.mafhoum.com/syr/articles99/marzouk/marzouk.htm

١٦. ٧ خالد المرزوك. الحركة الدولية لعوامل الإنتاج، العراق: جامعة بابل. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية - المجلد الأول- العدد الأول

١٣. ٨ نبيل مرزوق، الإنفاق الإستثماري العام والنمو الإقتصادي، جمعية العلوم الإقتصادية، بعنوان التحولات في السياسات الإقتصادية الكلية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص ١١

١٠. ٩ أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يونيكتاد لأول مرة في تقرير الإستثمار العالمي لعام ٢٠٠١ مؤشر الإستثمار الأجنبي الوارد لإستشفاف مدى نجاح جهود الدولة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من منظور مقارنة قوة الدولة الإقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الإستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق فرص ووظائف في سوق العمل، وتم تطوير هذا المؤشر في التقارير المتتالية.

١٠. ٦ أصدر صندوق النقد الدولي الطبعة السادسة لدليل ميزان المدفوعات ووضع الإستثمار الدولي عام ٢٠٠٩، وجاء فيه المفهوم الدولي للإستثمار في ص ١٠٠ مطابقاً لذلك، وبذلك تم تطبيق مفاهيم ومنهجية الطبعة الجديدة على كافة دول العالم.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Кузьминов А. Н, Хазуев А.И. Постиндустриальная модель развития энергетической отрасли как драйвер реструктуризации промышленности // Вестник Юж.-Рос. гос. техн. ун-т (НПИ). Серия Социальные и экономические науки 2015. - № 6. – С. 61-66
2. 5 Сидоров А.И Потенциал Вольного экономического общества России на пользу регионам // Общество. Среда. Развитие (Terra Humana). 2011. №4 С.20-24.
3. ٩ Capital Account Liberalization: Theoretical and Practical Aspects// By Barry J. Eichengreen, Michael Mussa, Giovanni Dell'Ariccia

4. 16 Сова О. А. Роль финансового рынка в развитии российской экономики // Пространство экономики. 2008. №4-2 С.142-144.
5. 3 Bundell R., Dearden Lorraine, Meghir C., Barbara Sianesi ,1999, Human Capital Investment: The Returns from Education and Training to the Individual, the Firm and the Economy, Fiscal Studies, vol. 20, no. 1, pp. 1-23.
6. 14 Шевченко П. М. Виды межотраслевого перелива капитала в современной экономике // Вестник Саратовского государственного социально-экономического университета. 2009. №3 С.49-53.
7. 15 Инвестиционная деятельность в России: Условия, факторы, тенденции. М.: Госкомстат России, 2001.
8. 17 http://www.dissercat.com/content/mekhanizmy-mezhotraslevogo-pereliva-kapitala-v-rossiiskoi-ekonomike

The Impact of Common Problems between the Sectors of Industry and Capital and Ways of their Solutions in the Russian Federation

Nemer Louay Badwan

Abstract

This study summarizes the impact of common problems between capital and industry sectors and aims to find solutions to these problems to reduce them or to reduce them. It also clarifies the resemblance and comparison of technology to the sectors of industry and capital in Russian Russia. Russia's total over the previous years, and show what happened in the Russian financial market following the withdrawal of many capital and investors from within Russia to abroad, and also shows us this study also the rotational nature of capital in Russia, as this study shows some of its objectives as a most important explanation The capital and industry sectors, their success factors and competitiveness in their application. It also shows the impact of capital financing on industries, clarifying the role of capital finance in various investment projects and in different sectors of industry, and summarizes the scientific and practical concept of capital and industry sectors. And the process, and this can be seen through analytical, graphical and statistical tables within the Russian market in terms of products, profits and losses of the Russian industries by percentages, and the exposure of some Russian investments within Russia, As well as some of the dynamics of consumption within Russia in terms of expenditures, exports, imports and expenditures, and the structure of small and medium-sized enterprises in percentages in terms of production and consumption In the various sectors of Russian industry. The study also summarizes the role of the Russian financial market in the national economic activity and the ratios of fixed assets and the total amounts invested and taxes imposed on them. The study also examined the financial and industrial activities of most of the industrial sectors in Russia and their impact on the economic situation inside the country.

Keywords: Russian Federation, Capital, Industry, Small and Medium and large Enterprises, Finance, Innovation, Strategic.

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

دور الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية الجامعية على المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية

" وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف "

جعفر عبد الله موسى إدريس
قسم إدارة الأعمال - جامعة الطائف - المملكة العربية السعودية.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرسالة والروية والأهداف الإستراتيجية الجامعية على المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية . وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف " فالمسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس هي نابعة من رسالة الجامعة ورؤيتها وأهدافها ، فكلما كانت الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية للجامعة واضحة لأعضاء هيئة التدريس ، كلما كانت المسؤولية المجتمعية واضحة لهم وبالتالي يمكن تحقيقها . أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث تم تصميم إستبانة و توزيعها على (70) من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف ، وتم الإجابة على أسئلة الاستبانة ، واعتمدت الدراسة على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل. و قد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها أن للجامعة رسالة ورؤية وأهداف إستراتيجية مكتوبة وواضحة لجميع أعضاء هيئة التدريس ، إلا أن الجامعة تشاركهم بنسبة ضعيفة في صياغتها، كما أن هناك قصور في القيام بالمسؤولية المجتمعية متمثلة في بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المحلي وتقديم الاستشارات العلمية لهذه المؤسسات. ، و هنالك معوقات تواجههم في القيام بمسؤولياتهم المجتمعية..

الكلمات المفتاحية: الرسالة والرؤية الإستراتجية ، المسؤولية المجتمعية ، أعضاء هيئة التدريس.

1. المقدمة

إن الثروة العلمية والمعرفية الهائلة التي يمتلكها العالم المتقدم التي مكنته في تحقيق التقدم والرفاه الاجتماعي والرقي الحضاري ، كان للجامعات الدور الرائد فيها ، فهذا الرصيد العلمي والمعرفي الضخم قد أبدعته وطدته العقول النيرة والتي كانت للجامعات دور مهم في احتضانها وصياغتها و تهيئة الظروف الملائمة لنموها وإبداعها (التثني ، 2000 ص 212).

المهام الأساسية للجامعات ، انطلاقاً من كونها مؤسسات تربوية رفيعة المستوى في إعداد الكوادر المؤهلة وأعداد البحوث العلمية التي تطلبها عملية التقدم العلمي والتكنولوجي في المجتمع وتطويره ، لذلك فإن دورها تتسم بالخطورة ، من خلال مسؤولياتها في قيادة النهضة العلمية ، وتوسيع آفاق المعرفة ونشرها والتصدي للمشكلات والتحديات الآنية التي تواجه المجتمع ، فضلاً عن التنبؤ بالتحديات المستقبلية. (حربو، 1991 ص16).

إن وجود أي مؤسسة (جامعة) مرتبطة برسالة معينة تسعى إلى تحقيقها، وتشتق هذه الرسالة من البيئة التي تعمل فيها المنظمة ، ومن المجتمع الذي تنتمي إليه ، وعادة ما تبدأ المنظمة برسالة معينة واضحة ، ولكن بمرور الزمن ومع تغيير تشكيلة المنتجات أو الخدمات التي تصنعها وتنوع الأسواق التي تخدمها ، فأن هذه الرسالة قد تتطلب بعض التعديلات لكي تلاءم المتغيرات التي تواجهها.

وتعبر الرسالة عن النظرة Vision طويلة الأمد للمؤسسة أو للجامعة من حيث الهدف الذي ترغب في تحقيقه والذين ترغب في خدمتهم. ولكل منظمة غرض من وراء قيامها حتى إذا لم يترجمها الإستراتيجيون إلى رسالة مكتوبة.

يعرف (Thompson ,1998) الرسالة على أنها : تمثل الغاية من وجود المنشأة وبدء انطلاقها إلى عالم الأعمال ، والأساس في بناء الغايات التي تسعى لتحقيقها والوصول إليها والقاعدة التي تنطلق منها الأهداف والسياسات والإستراتجيات وهي في النهاية الأداة لتحديد هوية المؤسسة ومدى تفردها عن غيرها من المؤسسات وقيمها الأساسية .

ويتفق مع هذا التعريف مع كلا (Higgins and Vince ,1993) حيث أشارا إلى أن رسالة المنظمة نعني بها : الغرض الأساسي الذي وجدت من أجله المنشأة ، أو المهمة الجوهرية لها ، ومبرر وجودها واستمرارها وهي أيضا تعبير عن الرؤيا العامة من جهة ، توصيف أكثر تفصيلا لأنشطة ومنتجات ومصالح المنشأة وقيمها الأساسية .

وتشير المعنى الاصطلاحي لكلمة الرؤية على وفق ما ورد في قاموس (Webster) إلى أنها القدرة على رؤية الأشياء التي لا يمكن رؤيتها إلا من خلال التصور الذهني والإدراك والمقارنة ، أما مفهوم الرؤية حسب التوجيه الإستراتيجي يمثل بيان متكامل وفاعل يوضح ما ستكون عليه الأعمال والنشاطات.

الرؤية الإستراتيجية Vision تعكس المواقف والظروف الحالية ، وتعطي انطباعاً عن الحالة المستقبلية المرغوبة ، بحيث تكون هذه الرؤية تكاملية وشمولية لكل أنشطة وأعمال المؤسسة محققة بذلك التنسيق والارتباط والتكامل والتفاعل بين هذه الأنشطة والأعمال .

ويرى (حارب 2006) أن الرؤية الإستراتيجية هي مجموع السياسات العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية التي تتبناها المؤسسة التعليمية (الجامعة) و توضح ماذا يجب أن تكون عليه في المستقبل ، أي ما هو الوضع المتوقع أن تكون عليه المؤسسة التعليمية بعد عشر سنوات مثلاً .

أي يمكن القول: أن الرؤية الإستراتيجية الجيدة تعطي صورة واضحة لما نريد أن تكون عليه المؤسسة في المستقبل إذ أنها تسمح للمديرين أن يقرروا المسارات التي يراد العمل بها وتلك التي ينبغي الابتعاد عنها. وإن رؤية الجامعة Universe- Vision هي طموحات الجامعة وآمالها في المستقبل والتي لا يمكن تحقيقها في ظل الموارد الحالية. فالرؤية = الطموح أو الحلم.

مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في إن هناك عدد من أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم إلمام برسالة الجامعة ورؤيتها الإستراتيجية ومسؤولياتها الاجتماعية ، حيث أن الرسالة تعبر عن الغاية من إنشائها والرؤية معنية بقراءة المستقبل.

وعليه فإن مشكلة الدراسة تكمن في محاولة التعرف على الرسالة والرؤية الإستراتيجية الجامعية وعلاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس وجوده ويكمن صياغة مشكلة الدراسة من خلال **الأسئلة الآتية** :

1. هل أعضاء هيئة التدريس لديهم إلمام كاف بالرسالة والرؤية الإستراتيجية لجامعاتهم؟
2. هل تعبر الرسالة والرؤية الإستراتيجية عن أهداف الجامعة الأساسية الأكاديمية والبحثية والمجتمعية ؟
3. هل هناك علاقة ايجابية بين الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية وبين قيام أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتهم الاجتماعية ؟

هل هناك معوقات تؤثر على قيام أعضاء هيئة التدريس بمسؤولياتهم الاجتماعية؟

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الرسالة والرؤية الإستراتيجية الجامعية وعلاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، دراسة تطبيقية على جامعة الطائف . وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف **أهمها** :

1.التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو قيامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية ، ويتم ذلك من خلال تحليل استبيان الدراسة .

2.اطلاع عضو هيئة التدريس في الجامعة على أثر الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية على تحقيق المسؤولية المجتمعية لعضو هيئة التدريس.

3. التعرف على مجالات المسؤولية الاجتماعية بمؤسسات التعليم العالي "الجامعات".

4. تحديد أهم العوامل التي تساعد أعضاء هيئة التدريس في القيام بواجباتها أو تعيقها عن ذلك وسنكتفي بالحد الأدنى من تلك الممارسات.

5. الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها الوصول إلى تقديم التوصيات التي تساعد أعضاء هيئة التدريس على التعرف على مجالات المسؤولية الاجتماعية ، القانونية ، والثقافية والبيئية . ويسعى الدراسة إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إجراء تحليل على الرسالة والروية الإستراتيجية للجامعة .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية دراسة المسؤولية الاجتماعية كونها تمثل الالتزام الذاتي والعقلي للفرد اتجاه الجماعة وما ينطوي عليه من الاهتمام بها وحل مشكلاتها والمشاركة معها في انجاز بعض الإعمال التي تقوم بها ، فضلاً عما يحمله الفرد من أحساس بحاجات الجماعة ويكون هذا نابعاً من ضميره. (الجيبوري ، 1992 ص16)

تحظى هذه الدراسة بأهمية كبيرة ، تنبع من أهمية الموضوع الذي تتناوله ، وكونها محاولة بحثية تركز على دراسة موضوع الرسالة والرؤية الإستراتيجية وعلاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية بالتطبيق على جامعة الطائف.

وبشكل عام فإن النقاط الآتية تبرز أهمية الدراسة بشكل واضح :

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها من الموضوعات القليلة التي تتناول مفهوم الرسالة والرؤية الإستراتيجية الجامعية ، ناهيك عن كونها من الدراسات القليلة النادرة التي تسعى إلى التعرف على مستوى المسؤولية الاجتماعية لأداء أعضاء هيئة التدريس.

2. كذلك تمثل هذه الدراسة إضافة معرفية وعلمية للمكتبة العربية التي تفتقر لمثل تلك الدراسات الميدانية . ويمكن القول : أن الأهمية العلمية لهذه الدراسة تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

4. **فرضيات الدراسة :**

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية هامة عند مستوى الدلالة (a=0.05) ، وبين متوسطات درجات الممارسة أعضاء هيئة التدريس للمسؤولية المجتمعية تعزا للمتغيرات الديمغرافية كالجنس ، التخصص ، الدرجة الوظيفية ، عدد سنوات الخبرة.

2. توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام المسؤولية المجتمعية وبين وضوح الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية لأعضاء هيئة التدريس. الدلالة (a=0.05).

منهجية الدراسة :

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي Analytical Descriptive Approach باعتباره المنهج العلمي المناسب الذي يتلاءم مع طبيعة هذه الدراسة باعتبارها ذات طبيعة نظرية ، يسلط فيها الضوء على أثر استخدام الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية الجامعية على المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ، حيث تم تصميم إستبانة و توزيعها على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف ، وتم الإجابة على أسئلة الاستبانة واختبار فرضياتها ، وأعتمد الباحث على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) في التحليل.

حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : الفترة من 1437 ، 1438 هـ.

الحدود المكانية: جامعة الطائف ، المملكة العربية السعودية.

مجتمع البحث: تمثل أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف.

الدراسات السابقة :

دراسة (ندى ، عبد باقر ، 2012) عن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية الأساسية. تم الدراسة على كلية التربية الجامعة المستنيرية ، حول الأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية الأساسية. توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريس .

دراسة (عقلة ، 2012) عن المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية ، حيث تم التركيز على دراسة المسؤولية الاجتماعية للطلبة وعلاقتها بمنظومة القيم الممارسة. توصلت إلى نتائج ومن أهمها اتفاق الجميع بأهمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة.

دراسة (شاهين ، 2012) دراسة وصفية وتحليلية عن المسؤولية المجتمعية في الجامعات العربية ، جامعة القدس المفتوحة. وأكدت الدراسة أن للجامعات دورا مهما اتجاه المجتمع ، ويجب القيام بمسؤولياتها الاجتماعية.

دراسة (حسين والجميل ، 2013) هدفت الدراسة إلى تحديد المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاساتها على أخلاقيات العمل ، استهدفت الدراسة عينة من العاملين في بعض المستشفيات في مدينة الموصل ، وتوصل الباحثان إلى أن هناك العديد من الأبعاد الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين على الشركات الأخذ بها لأنها تعزز من ولائهم الوظيفي . دلت النتائج على أن كافة المشاركين في الدراسة تتفق على أهمية قيام الشركات بتحمل مسؤولياتهم الاجتماعية.

دراسة (السيحباني ، 2009) هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تبني الشركات في المملكة العربية السعودية مفهوم المسؤولية الاجتماعية ، والتعرف على تأثيرات المسؤولية الاجتماعية في المجتمع السعودي ودورها في محاربة الفقر وتحقيقه التنمية ، ومن النتائج التي توصلت عليها الدراسة أن هناك غياب لآليات واستراتيجيات المسؤولية الاجتماعية داخل الشركات السعودية في مجال خدمة المجتمع.

دراسة (الجربوع ، 2007) تهدف إلى التعرف على مدى وجود منظمات أعمال من الشركات والمؤسسات وغيرها ، منخفضة بممارسة المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة . وتبين من الدراسة أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لم تحظ بالقدر الكافي من الاهتمام من جانب الجمعيات المهنية ، وأن الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية إطار غير محدد المعالم.

دراسة (الزريقات ، 2012) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في البنوك التجارية الأردنية وقد توصلت الدراسة إلى نتائج ومن أهمها ، وجود أثر الأبعاد التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ذات مستوى مرتفع ، وأن تصوراتهم للمسؤولية الاجتماعية ذات مستوى متوسط.

دراسة (**إبراهيم** ، أحمد عثمان وآخرون ، 2013) بعنوان أثر المتغيرات الشخصية والبيئية على الإسهام الفكري لأعضاء هيئة التدريس بفروع جامعة الطائف ، هدف البحث إلى التعرف على حجم ونوع الإسهام الفكري الذي يقدمه عضو هيئة التدريس ، والتعرف على أهم العوامل التي تؤثر على أدائه. وتوصلت البحث إلى أنه لا توجد علاقة بين بعض المتغيرات الشخصية والإسهام الفكري للعضو.

دراسة (**درة** ، 2005) حيث تناولت الجانب الأخلاقي لعضو هيئة التدريس وأثره على واجباته وأدائه في تحقيق أهداف الجامعة التي يعمل فيها ، وأظهرت الدراسة ضرورة وجود ميثاق عمل أخلاقي لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة وأثر ذلك على جودة مخرجات العملية التعليمية.

دراسة (**فرحان** ، 2004) عن قواعد أخلاقيات مهنة التعليم العالي في إطار أهداف ورسالة الجامعة ، وأثر ذلك على جودة التعليم وتميز الجامعة من خلال تحقيق رسالتها وأهدافها .

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أن معظم الدراسات ركزت على المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية والمالية ، وندرت الدراسات التي تناولت الرسالة والرؤية الإستراتيجية وعلاقتهما بالمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية . لذا تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تتناول علاقة الرسالة والرؤية الإستراتيجية بالمسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. وعليه جاءت هذه الدراسة لاستكمال جوانب النقص في الدراسات السابقة وأضافت متغيرا آخر هو الرسالة والرؤية الإستراتيجية عن المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس.

يستفاد من الدراسة :

هذه الدراسة ستساعد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف والجامعات الأخرى بالتعرف على الرسالة والرؤية الإستراتجية لجامعاتهم ثم علاقتها بالمسؤولية الاجتماعية ، حيث تعكس الرسالة والرؤية الدور المجتمعي للجامعة. ويستفيد المجتمع المحلي والإقليمي والعالمي من الخدمات التي تقدمها الجامعات لها المتمثلة في توفير الكوادر البشرية المؤهلة، والبحوث العلمية التي تعكس روح الإبداع والابتكار والخدمة المجتمعية التي تساعد في حل مشكلاتها. كذلك سيستفيد مؤسسات التعليم العالي "الجامعات" من هذه الدراسة من خلال مساعدتها في القيام بمسؤولياتها الاجتماعية نحو المجمع وهي رسالتها الأساسية .

وأخيراً سيكون هذه الدراسة عوناً للباحثين والمهتمين بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي من خلال أعضاء هيئة التدريس فيها .

الإطار النظري للدراسة :

الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات)

ترجع كلمة إستراتيجية كما تحددها المعاجم في أصلها إلى العلوم العسكرية وتعني فن تخطيط العمليات في الحرب لا سيما ما يتعلق منها بحركة الجيش وفقاً لأحسن الأوضاع المناسبة للحرب ، وتربط بكلمة الإستراتيجية " كلمة تكتيك "وهي أيضاً كما تعرفها المعاجم تعني فن وضع أو تحريك القوات المحاربة من أجل المعركة .

ويرجع أصل الإستراتيجية إلى المصطلح اليوناني Strategies والذي استخدم في عام 1506 ق.م . أثناء الحرب التي نشبت بين الإغريق والفرس في العام 506 قبل الميلاد ليعبر عن فن قيادة الجيوش. (موسى ،2013).

عرف Wheeling & Hung الإدارة الإستراتيجية بأنها: عملية تنمية وصيانة العلاقة بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها من خلال تنمية أو تحديد غايات وأهداف وإستراتيجيات نمو وخطط لمحفظة الأعمال المتعلقة بكل العمليات أو الأنشطة التي تمارسها هذه المنظمة.

والإستراتيجية تعني تكييف المؤسسة مع بيئتها لتحقيق الغايات التنظيمية وتأكيد بقاء التنظيم ، والعمل على تنميته وتطويره في المدى البعيد من خلال تدعيم وتعزيز قيمة منتجات المنظمة وضمانتها في المجتمع ، ويرى بنيامين

تورجو بأنها تصور المنظمة لما تريد أن تكون عليه مستقبلا ، وهي الإطار المرشد للاختيارات التي تحدد طبيعة منظمة ما واتجاهاتها.

أولاً: الرؤية الإستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي (الجامعات)

تشير المعنى الاصطلاحي لكلمة الرؤية على وفق ما ورد في قاموس (Webster) إلى أنها القدرة على رؤية الأشياء التي لا يمكن رؤيتها إلا من خلال التصور الذهني والإدراك والمقارنة ، أما مفهوم الرؤية حسب التوجيه الإستراتيجي يمثل بيان متكامل وفاعل يوضح ما ستكون عليه الأعمال والنشاطات.

الرؤية الإستراتيجية Strategic Vision:

هي عبارة عن التطلع المستقبلي الذي يحدد ورغبة المنظمة نحو تحقيق جوانب نجاح وتميز مرغوبة مستقبلاً. وتصاغ الرؤية أو التطلع المستقبلي بشكل عام وتوضح ما يمكن أن تصبح عليه المنظمة، كما ينبغي أن تقدم صورة واقعية وجادة لما يمكن تحقيقه مستقبلاً. (مرسي، 2010).

الرؤيا هي قوة إدراك تصويرية أوهي الفكر السليم تجاه شيء ما، ومن زاوية المضمون ألمنظمي، فأن الرؤيا تعني تلك الصورة الذهنية والفكرية عن مستقبل المنظمة، وانه من الأهمية رسمها كما يريدون لها أن تكون مستقبلاً. (موسى ، 2013)

ويشير (بني حمدان وإدريس : 2007) إلى أن الرؤية الإستراتيجية تعكس المواقف والظروف الحالية ، وتعطي انطباعاً عن الحالة المرغوبة ، بحيث تكون هذه الرؤية تكاملية وشمولية لكل أنشطة وأعمال المنظمة محققه بذلك التنسيق والارتباط والتكامل والتفاعل بين هذه الأنشطة والأعمال وبذلك تستطيع المنظمة أن تحكم وتضبط الوضع الراهن وتضمن المستقبل في ميدان أعمالها .

فالرؤية الإستراتيجية تعكس المواقف والظروف الحالية ، وتعطي انطباعاً عن الحالة المستقبلية المرغوبة ، بحيث تكون هذه الرؤية تكاملية وشمولية لكل أنشطة وأعمال المؤسسة محققة بذلك التنسيق والارتباط والتكامل والتفاعل بين هذه الأنشطة والأعمال .

ويرى (حارب 2006) أن الرؤية الإستراتيجية للجامعة هي مجموع السياسات العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية التي تتبناها المؤسسة التعليمية (الجامعة) و توضح ماذا يجب أن تكون عليه في المستقبل ، أي ما هو الوضع المتوقع أن تكون عليه المؤسسة التعليمية بعد عشر سنوات مثلاً .

يمكن القول : أن الرؤية الإستراتيجية للجامعة هي السياسات العلمية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية التي تتبناها الجامعة وتبين ما يجب أن تكون عليه في المستقبل ، أي ما هو الوضع المتوقع أن تكون علية الجامعة بعد كذا سنة . في إطار العملية التعليمية والبحثية و الإبداعية وخدمة المجتمع .

ثانياً : الرسالة الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي (الجامعات)

تسعى المنظمات عادة إلى ترجمة رؤيتها في شكل وثيقة أو بيان يحدد الاتجاهات العامة للمنظمة وفلسفتها في استغلال مواردها المادية والبشرية بما يزيد من قيمها في نظر مختلف أصحاب المصالح ويميزها عن المنظمات الأخرى العاملة في نفس القطاع . هذا البيان أو الوثيقة يطلق عليه رسالة المنظمة. (رشيد ، 2008).

فإذا كانت رؤية المنظمة تمثل أحلامها وطموحاتها المستقبلية التي لا يمكن تحقيقها في ظل الإمكانات الحالية لها ، فإن رسالتها تعبر عن تلك المساحة من الأحلام الذي يمكن تحقيق الجزء الأكبر منها في ظل الإمكانات الحالية للمنظمة . فإذا كان حلم المنظمة ، على سبيل المثال ، أن تكون الرائدة في مجال عملها ، فإن رسالتها سوف تتركز على تحقيق جزء محدد من ذلك الحلم ضمن مدى زمني يمكن تحديد حدوده المستقبلية.

رسالة المؤسسة (الجامعة) هي الغاية النهائية التي من أجلها وجدت الجامعة ومن أجلها تبقى وتستمر المنظمة، بدون تحقيقها لا يكون هناك مبرراً لدى كآفة الأطراف لبقاء المنظمة ، ونموها وتتحدد رسالة المنظمة أو غايتها على أساس الرؤية المستقبلية للمكانة المستهدفة للمنظمة (الجامعة) وما تحققه من مزايا ومنافع للأطراف ذوي العلاقة بها .

أما (Thompson ,1998) فيرى أن الرسالة : تمثل الغاية من وجود المنشأة وبدء انطلاقها إلى عالم الأعمال ، والأساس في بناء الغايات التي تسعى لتحقيقها والوصول إليها والقاعدة التي تنطلق منها الأهداف والسياسات والإستراتجيات وهي في النهاية الأداة لتحديد هوية المؤسسة ومدى تفردها عن غيرها من المؤسسات وقيمها الأساسية .

ويتفق مع هذا التعريف كلا (Higgins and Vince ,1993) حيث أشارا إلى أن رسالة المنظمة نعني بها : الغرض الأساسي الذي وجدت من أجله المنشأة ، أو المهمة الجوهرية لها ، مبرر وجودها واستمرارها وهي أيضا تعبير عن الرؤيا العامة من جهة ، توصيف أكثر تفصيلا لأنشطة ومنتجات ومصالح المنشأة وقيمها الأساسية .

والرسالة هي عبارة عن خطوط إجرائية لتحقيق رؤية (الجامعة) التعليمية، ويتم التعبير عنها بشكل عام ومختصر وليست بشكل تفصيلي كما تعد الرسالة الإطار المميز للجامعة، من حيث مجال نشاطها، منتجاتها، عملائها، أسواقها، والتي تعكس السبب الجوهري لوجودها وهويتها وعملياتها وممارساتها.

ثالثاً : الغايات والأهداف الإستراتيجية : Strategic Goals and Objectives

توجد حكمة إغريقية تقول : " لو أن قائد السفينة لا يعرف ما هو الميناء الذي يجب أن يرسو به ، فإنه لن يستطيع الاستفادة من اتجاهات الرياح ، ولن تنفعه كفاءته الشخصية ولن يرسو على أي ميناء .

يشير مفهوم الغايات (Goals) إلى النتائج النهائية للمنظمة والتي ترتبط بتحديد الغرض الذي يميزها عن غيرها من المنظمات المماثلة .

أي الغايات تُعد بمثابة أهدافاً عاماً وشاملة تعكس ما ترمي المنظمة إلى تحقيقه في المدى البعيد . بينما تشير مفهوم الأهداف Objectives إلى النتائج المطلوب تحقيقها لترجمة مهام المنظمة و رسالتها إلى واقع عملي ، وتتسم الأهداف بالتحديد الدقيق وإمكانية القياس والميل إلى التفصيل.

وأن تكون الأهداف قابلة للقياس ، والتحديد ، البساطة والوضوح في صياغتها ، ويمكن تصنيفها حسب الفترة الزمنية (طويلة ، متوسطة ، قصيرة) .

يجب أن تكون للأهداف خمس خصائص SMART على الأقل وهي :

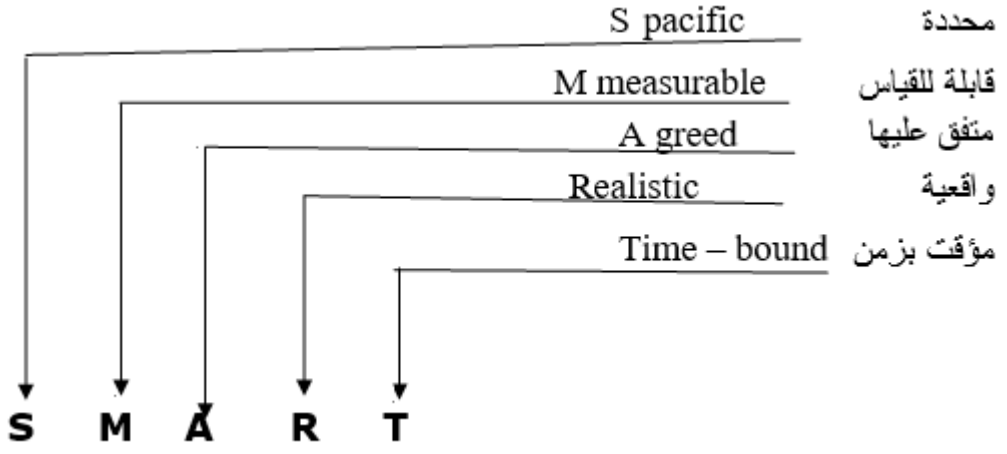

فالأهداف تتضمن تحديد القيم والاتجاهات التنظيمية التي تمكنها من تحقيق معايير الجودة في ظل الموارد الحالية .إذا كانت الأهداف واضحة ومحددة ودقيقة تستطيع الإدارة العليا وضع إستراتيجيات كفيلة لتحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها ، ولا يمكن اعتبار الأهداف حقائق ثابتة بل يمكن اعتبارها مرامي أساسية تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ويمكن

تعديلها أو تغييرها إذا تطلب الأمر ذلك وخاصة عند تغير الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة وبالتالي يتطلب تغيير بعض الإستراتيجيات بما ينسجم وطبيعة وحجم تلك التغيرات.

رابعاً : المسؤوليات المجتمعية للأستاذ الجامعي :

إن التعليم العالي والبحث العلمي يجب أن يرتبط بالواقع المجتمعي المعاش من أجل تطويره وربط الجامعة بواقع المحيط المجتمعي و تحقيق متطلباته المختلفة المهنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

ومن مسئوليات التعليم الجامعي إتاحة الفرص المتنوعة للطلاب لخدمة المجتمع المحلي ، وأن يكون النظام التعليمي في الجامعة مرناً ، بحيث يحتسب للطالب الجامعي ساعات معتمدة مقابل أي خبرة عملية أو خدمة يقدمها للمجتمع المحلي. وأن تضاف هذه الساعات المعتمدة إلى سجل الطالب من الساعات المعتمدة في برنامجه الأكاديمي في الجامعة.

إن مسؤوليات الأستاذ الجامعي الأخلاقية بنيت على أساس أهداف مهنته التي تتضمن البحث عن المعرفة وإنتاجها والإسهام في حل المشكلات العملية والعلمية للمهنة والجامعة والمجتمع ، والتدريس الجامعي ، ولأن المسؤوليات الأخلاقية تجاه المهنة تصب دائماً في خدمة المجتمع ، لذا ينبغي على أساتذة الجامعة أن يتحملوا المسؤوليات الاجتماعية من أجل الوفاء بالالتزامات والإبقاء على تأييد الجماهير للعلم والعلماء .

وهكذا نجد مسؤوليات الأستاذ الجامعي الأخلاقية تتحدد في ضوء **مصدرين أساسين هما :**

1- الخلق العام

2- أخلاقيات المهنة .

يمكن تصنيف المسؤوليات الاجتماعية للأستاذ الجامعي بالمجالات الرئيسة الآتية :

1. **مسؤولياته تجاه طلابه :**

وتشمل التدريس ، التقويم ، الإرشاد ، التوجيه ، والإشراف على بحوث الطلاب ودراساتهم سواء في المرحلة الجامعية الأولية أو العليا . وتشكيل اتجاهات نحو تحمل المسؤولية الأخلاقية الفردية و نحو علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والتواصل مع الثقافات العالمية في حل المشكلات والإيمان بالعمل الجماعي والقدرة على التفكير الناقد الإبداعي.

2. **مسؤوليات تجاه الجامعة**

التي يعمل بها أو يعود لها ، وتشمل العمليات الإدارية بما فيها الاشتراك في اتخاذ القرارات ، وكذلك في رسم السياسات ، ووضع الخطط وتخطيط البرامج ، والمشاركة في اللجان ، والهيئات العلمية والمشاركة في الاجتماعات وتمثيل الجامعة في المحافل العلمية .

3. مسؤولياته تجاه المجتمع المحيط به ،

وتشمل : خدمة المؤسسات ذات العلاقة في المجتمع المحلي ونشر الثقافة ، وتقديم الاستشارات ، وإجراء الدراسات والأبحاث التي تتناول قضايا تهم المجتمع أو تسهم في معالجة مشكلاته ، والإسهام في تدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي ، وتفعيل دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في خدمة طلاب الجامعة .

4. **مسؤولياته تجاه نفسه ومكانته**

في مهنته ، وتشمل سعيه نحو رفع مستوى تأهيله وتطوير ذاته مهنياً من خلال الاطلاع والبحث وحضور حلقات النقاش والمشاركة في المؤتمرات والدورات التدريبية وتبادل الزيارات مع الجامعات الأخرى .

ومن الضروري امتلاك الأستاذ الجامعي الكفايات اللازمة التي تمكنه من أداء هذه المسؤوليات بفاعلية ، فضلا عن تزويده بالقدرة على مواكبة المتغيرات الدولية لما فيه مصلحة الطلاب والجامعة وخدمة المجتمع .

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المسؤولية الاجتماعية على أنها : التزام المنظمة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية ، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام ، بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف(الماحي ، 2014 ص 316) .

أما البنك الدولي فيعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بأنها : الالتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة ، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط الشركات وللتنمية الاقتصادية.

وعرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية بأنها : جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المنظمات لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية ، وبالتالي فالمسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المنظمات دون وجود إجراءات ملزمة قانونياً ، ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع والتعليم .

يمكن القول : أن المسؤولية الاجتماعية بأنها : التزام أخلاقي بين المنظمة والمجتمع ، تسعى من خلاله إلى تقوية الروابط بينها وبين المجتمع ، بما من شأنه تعزيز مكانتها في أذهان المستهلكين والمجتمع بشكل عام ، والذي ينعكس بدوره على نجاحها وتحسين أدائها في المستقبل.

2. الدراسة الميدانية :

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف ، حيث تم توزيع (70) استبيان بطريقة عشوائية تشمل الفروع المختلفة في كل من (رنية ، الخرمة ، تربة) ، و تمثل العينة نسبة ضئيلة مقارنة بالعدد الكلي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، السبب في ذلك للتشابه في مفردات العينة ويشير الجدول رقم (1) إلى الاستبيانات الموزعة والعائد منها .

جدول رقم (1) الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة والعائد والفاقد

الفئة	الاستبيانات الموزعة	العائد	المستبعد	الخاضعة للتحليل
أعضاء رجال	55 بنسبة78,6%	51	4	51 بنسبة 72.9%
أعضاء نساء	15 بنسبة 21.4%	14	1	14 بنسبة 17.1%

المصدر : الباحث استبيان 1437

نلاحظ من الجدول أعلاه أن العائد من الاستبيانات 65 استبيان يمثل نسبة 91.7% وجميع العائد من الاستبيانات خاضعة للتحليل و الاستبيانات المستبعدة وعددها 5 بنسبة 8.3% وهي نسبة معقولة .

ثانياً : المؤهل العلمي لأعضاء هيئة التدريس :

جدول رقم (2) توزيع عينة الدراسة من المبحوثين وفقاً للمؤهل العلمي:

المؤهل	العدد	نسبة
الدكتوراه	52	%80
الماجستير	8	%12.3
أخرى	5	%7.7
المجموع	65	%100

المصدر : الباحث استبيان 1437

ونلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة 80% من أعضاء هيئة التدريس من حملة درجة الدكتوراه بينما درجة الماجستير تمثل نسبة 12.3% وأخرى بنسبة 7.7% .

الدرجة الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس :

جدول رقم (3) توزيع عينة وفقاً للدرجة الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس

الوظيفة	العدد	النسبة
أستاذ مشارك	9	%13.8
أستاذ مساعد	43	%66.2
محاضروأخرى	13	%.20
المجموع	65	%100

المصدر : الباحث استبيان 1437

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من أعضاء هيئة التدريس من شاغلي وظيفة أستاذ مساعد وأقل من شاغلي وظيفة محاضر ومعيد (أخرى) .

سنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس

جدول رقم (4) توزيع عينة وفقاً لسنوات الخبرة لأعضاء هيئة التدريس

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
5-1	13	%20
10-6	30	%46.2
10 فأكثر	22	%33.8
المجموع	65	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن سنوات الخبرة من (1-5) بنسبة 20% و (6-10) بنسبة 46.2% و(10 فأكثر) بنسبة 33.8% ، يوضح مدى خبرة أعضاء هيئة التدريس .

2. أداة الدراسة :

أعتمد الباحث على الاستبانة في جمع البيانات ، حيث يتكون الجزء الأول فيها من بيانات شخصية والجزء الثاني يتضمن الأسئلة الدراسة وعددها 35سؤالاً حول أثر استخدام الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية على المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية . دراسة حالة جامعة الطائف. أعد الباحث أداة الدراسة بطريقة تحقق أهداف الدراسة ويسهل معها إدخال متغيرات الدراسة للحاسوب حتى يتسنى تحليلها بواسطة برنامج SPSS بعد استبعاد الاستبيانات غير المستوفية لمعايير الدراسة .

ثانياً : الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية والمسؤولية المجتمعية لأعضاء التدريس.

أولاً: الرسالة الإستراتيجية في الجامعات Strategic Mission in Universities			
ت	**العبارة**	**الوسط الحسابي**	**الانحراف المعياري**
1	لدى الجامعة رسالة مكتوبة وواضحة للجميع .	4.95	**2.48**
2	تعبر رسالة الجامعة عن الغاية النهائية للجامعة .	4.75	**2.37**
3	عضو هيئة التدريس على دراية كاملة برسالة الجامعة.	4.86	**2.43**
4	رسالة الجامعة واضحة ومفهومة لكل الأطراف داخل الجامعة وخارجها .	4.73	**2.36**

5	الجامعة تشارك أعضاء هيئة التدريس في كتابة الرؤية والرسالة والأهداف .	5.33	**2.67**
6	رسالة الجامعة مختصرة بدرجة تكفي أن تعلق بذهن أعضاء هيئة التدريس .	4.61	**2.31**
7	تتصف رسالة الجامعة بالديناميكية يسمح بإجراء التعديلات مستقبلاً .	4.21	**2.10**
8	تتصف رسالة الجامعة بالواقعية والموضوعية وتثير التحدي ليست مجرد شعارات	4.86	**2.43**
9	تعكس رسالة الجامعة القيم والمعتقدات والفلسفات المرتبطة بالجامعة.	4.78	**2.39**
10	تتسم رسالة الجامعة بالسهولة يصل جميع الأطراف.	4.96	**2.48**
11	يتم استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس لكل واحد منهم لأخذ رأيه.	5.28	**2.64**
ثانياً : الرؤية الإستراتيجية للجامعات Strategic Vision in Universities			
12	للجامعة رؤية واضحة ومعروفة للجميع .	4.92	**2.46**
13	رؤية الجامعة تعكس والظروف الحالية ، وتعطي انطباعاً عن الحالة المستقبلية.	4.51	**2.26**
14	رؤية الجامعة تم اختيار كلماتها بعناية وتفكير وان يتم وزن الدلالات الخاصة .	4.92	**2.46**
15	تم كتابة الرؤية الإستراتيجية بصورة بسيطة وواضحة ومفهومة ومختصرة .	4.55	**2.27**
16	تم إجراء دراسة وتحليل القدرات الذاتية للجامعة وتحليل البيئة الداخلية والخارجية	4.30	**2.15**
17	الجامعة تشارك في إعداد الصيغة الأولية أو المبدئية للرؤية عدد من أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة وأعضاء المجتمع المحلي .	4.41	**2.20**
18	رؤية الجامعة تصف مستقبلا أفضل .	4.91	**2.46**
19	رؤية الجامعة واضحة. بحيث يستطيع عضو هيئة التدريس أن يراها وان يتصورها في مخيلته حتى يمكن العمل على تحقيقها.	4.75	**2.37**
20	رؤية الجامعة طموحة. حيث ينبغي إيصالها إلى أعضاء التدريس على المستوى العقلي ومستوى العاطفي .	5.26	**2.63**
21	رؤية الجامعة تحوي رغبات وآمال الأطراف ذات المصلحة وهم الطلاب ، هيئة التدريس ، الجامعة ، أولياء الأمور المؤسسات الحكومية والخاصة والمجتمع .	4.78	**2.39**
ثالثاً : الغايات والأهداف الإستراتيجية : Strategic Goals and Objectives			
22	للجامعة أهداف واضحة وبسيطة في صياغتها.	4.61	**2.305**
23	هل تخضع الأهداف إلى القياس الكمي حتى يمكن الوصول إليها .	4.03	**2.015**

24	هل يتم مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع أهداف الجامعة الإستراتيجية.	4.08	**2.04**
25	تتسم الأهداف بالقدرة على تحقيق التكييف مع المتغيرات غير المتوقعة.	4.00	**2.00**
26	تتسم أهداف الجامعة بالموضوعية وقابلة للتحقيق وتمثل مصالح مختلف الأطراف	5.15	**2.57**
27	يتم ربط عنصر الأهداف بعنصر الزمن بمواعيد زمنية لها بداية ونهاية معلومة .	4.63	**2.31**
رابعاً : المسؤولية المجتمعية للأستاذ الجامعي : Social Responsibility			
28	تطوير البرامج والتخصصات الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل.	4.23	**2.12**
29	تقديم الإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة للمجتمع.	4.73	**2.36**
30	تقديم الاستشارات في المجالات المختلفة للمؤسسات والأفراد .	4.25	**2.13**
31	بناء شراكات مع مؤسسات المجتمع المختلفة .	3.52	**1.76**
32	توظيف أنشطة الجامعة العلمية في خدمة المجتمع .	3.56	**1.78**
33	عضو هيئة التدريس ناشط في المجتمع وقوى التغيير.	3.98	**1.99**
34	قيادة حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة والثقافة الايجابية.	4.9	**2.45**
35	**تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ، ليكون قادراً على حل المشكلات واتخاذ القرارات.**	**5.32**	**2.65**

المصدر:: الباحث اسنبيان 1437

تحليل الاستبيانات :

من خلال تحليل الاستبيانات أظهرت الأتي : (النسب المئوية مأخوذة من نتائج الاستبيان قبل المتوسطات والترجيح)

1- أن (55) من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم أي نسبة 84,6% يوافقون بشدة ويوافقون أن للجامعة رسالة ورؤية وأهداف مكتوبة .

2- وإن 90% من أعضاء هيئة التدريس يوافقون بشدة ويوافقون على أنهم على دراية كاملة برسالة الجامعة .

3- وأن (57) عضو أي نسبة 87% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن رسالة الجامعة مختصرة وواضحة ، بحيث يمكن أن يظل عالقة بالذهن ، كما هوا لحال في الرؤية والأهداف .

4- وان ما نسبته 60% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يؤكدون أن الجامعة تشاركهم الرأي في وضع الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية.

5- 89% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن للجامعة رسالة ورؤية وأهداف واضحة ومكتوبة وتم اختيار كلماتها بعناية وتعبر عن النظرة المستقبلية . وفي المقابل 49% فقط يشاركون في كتابة الرؤية ووضع الأهداف .

6- وأن 96% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون أن أهداف الجامعة تتصف بالموضوعية و 84,6% بالبساطة و58,5% يؤكدون أن الأهداف يتم ربطها بعنصر الزمن.

وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس فإن نسبة 83% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن الجامعة تقوم بتطوير البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل وأن نسبة 71% منهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون الإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة للمجتمع .

وأن 47,6% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون الاستشارات العلمية للمؤسسات والأفراد في المجتمع المحلي.

وأن نسبة 43% يوافقون بشدة ويوافقون على أن الجامعة توظف الأنشطة العلمية لخدمة المجتمع المحلي .

ونلاحظ أن 92,3% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقودون حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة الثقافية الايجابية .

وأن ما نسبته 100% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات واتخاذ القرارات .

أثبات الفروض :

الفرضية الأولى : توجد فروق ذات دلالة إحصائية هامة عند مستوى الدلالة (a=0.05) ، وبين متوسطات درجات الممارسة أعضاء هيئة التدريس للمسؤولية المجتمعية تعزا للمتغيرات الديمغرافية كالجنس ، التخصص ، الدرجة الوظيفية ، عدد سنوات الخبرة.

الجدول (1) يبين الفروق الخاصة بالجنس، حيث عدد الرجال أكبر من العنصر النسائي .

الجدول (2) يبن الفروق الخاصة بين أعضاء هيئة التدريس حسب المؤهل العلمي ذات دلالة إحصائية يبن أن أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس معظمهم من حملة الدكتوراه .

الجدول (3) يبن الفروق الإحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حسب الدرجة الوظيفية .

الجدول (4) يوضح الفروق الإحصائية بين أعضاء هيئة التدريس حسب الخبرة .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى التزام المسؤولية المجتمعية وبين وضوح الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية لأعضاء هيئة التدريس. الدلالة (a=0.05).

الفقرات (28، 29، 30 ، 31، 32، 33، 34، 35) يؤكد صحة الفرضية الثانية . وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس فإن نسبة 83% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن الجامعة تقوم بتطوير البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل .

وأن نسبة 71% منهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون الإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة للمجتمع .

وأن 47,6% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقدمون الاستشارات العلمية للمؤسسات والأفراد في المجتمع المحلي.

وأن نسبة 43% يوافقون بشدة ويوافقون على أن الجامعة توظف الأنشطة العلمية لخدمة المجتمع المحلي .

ونلاحظ أن 92,3% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقودون حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة الثقافية الايجابية .

وأن ما نسبته 100% من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يوافقون بشدة ويوافقون على أن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات واتخاذ القرارات .

3. النتائج :

1.معظم المستقصون يؤكدون وجود الرسالة والرؤية والأهداف مكتوبة وواضحة للجميع .

2. معظم المستقصون من أعضاء هيئة التدريس الذين تم استقائهم يؤكدون أن الجامعة تشاركهم في وضع الرسالة الرؤية والأهداف ولكن في إطار محدود .

3. إن نسبة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس لديهم دراية وعلم بأهمية وجود الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية وهي بمثابة الموجهات لأعضاء هيئة التدريس التي تساعدهم على القيام بمسؤولياتهم المجتمعية.

4. وإن معظم أعضاء هيئة التدريس يصفون أهداف الجامعة بالموضوعية ويتم ربطها بعنصر الزمن

5. إن غالبية أعضاء هيئة التدريس على دراية بمسؤولياتهم المجتمعية اتجاه المجتمع المحلي .

6. غالبية أعضاء هيئة التدريس يؤكدون على أن الجامعة تقوم بتطوير البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات سوق العمل .

7. معظم أعضاء هيئة التدريس يرون أنهم يقودون حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة الثقافية الايجابية .

8. إن غالبية أعضاء هيئة التدريس يقومون بتثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على حل المشكلات واتخاذ القرارات.

9. معظم أعضاء هيئة التدريس يرون أن هنالك قصور في تقديم الإبداع والمعارف العلمية التي تعود بالفائدة للمجتمع ويسعون نحو تحسينها مستقبلاً.

10. غالبية أعضاء هيئة التدريس يؤكدون محدودية تقديم الاستشارات العلمية للمؤسسات والأفراد في المجتمع المحلي .

11. لا توجد شراكات بين مؤسسات المجتمع المحلي مع الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس إلا في إطار محدود

12.أعضاء هيئة التدريس ناشط في المجتمع وقوى التغيير ويقودون حراك مجتمعي وتوجيهه نحو نشر المعرفة الثقافية الايجابية .

13. جميع أعضاء هيئة التدريس يؤكدون دورهم في تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادراً على ظل المشكلات واتخاذ القرارات .

4. التوصيات :

1. ضرورة مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في عملية صياغة الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية .
2. نشر ثقافة الجودة من خلال شرح مضامين الرسالة والرؤية والأهداف وعلاقتها بالمسؤولية المجتمعية.
3. يجب مشاركة جميع العاملين ولاسيما أعضاء هيئة التدريس عند التحليل القدرات الذاتية في البيئة الداخلية والخارجية.
4. الرسالة والرؤية والأهداف ، يجب أن تكون واضحة وبسيطة ومفهومة للجميع ، حيث يحمل في طياتها فلسفة الجامعة ومعتقداتها ونظرتها للمستقبل.
5. ضرورة بناء شراكات بين الجامعة ومؤسسات المجتمع من خلال أعضاء هيئة التدريس .

6. يجب تقديم استشارات علمية في كافة المجالات للمؤسسات والأفراد.
7. ضرورة تثقيف الطالب وتوعيته وإكسابه المهارات الشخصية والاجتماعية ليكون قادرا على حل المشكلات واتخاذ القرارات.
8. يجب تفعيل دور الأستاذ الجامعي باعتباره ناشط في المجتمع وقوى التغيير يقدم حراك مجتمعي وتوجيهي نحو نشر المعرفة الثقافية.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المراجع العربية :

1. أبو قحف ، عبد السلام ، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، الطبعة الثانية ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر 1997 م .
2. أبو قحف، عبد السلام ، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر 2005 م .
3. الخفاجي ، عباس خضر ، الإدارة الإستراتيجية ، المداخل والمفاهيم والعمليات ، دار الثقافة ، عمان ، الأردن ، 2004 .
4. الدوري ، زكريا مطلك ، الإدارة الإستراتيجية ، مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، 2005 م .
5. السالم ، مؤيد سعيد ، أساسيات الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2005 م .
6. المرسي ، جمال الدين وآخرون ، التفكير الاستراتجي والإدارة الإستراتجية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2007 م
7. القطامين ، أحمد ، الإدارة الإستراتجية ، (المفاهيم والحالات التطبيقية) ، عمان ، دار المجد ، 2002 م.
8. المغربي ، عبد المجيد عبد الفتاح ، الإدارة الإستراتجية ، لقياس الأداء المتوازن – القاهرة – المكتبة المصرية 2006 م.
9. المقلي ، عمر عثمان ، الإدارة الإستراتجية ، الخرطوم ، مطابع العملة السودانية ، حامد ، 1999م .
10. إدريس ، ثابت عبد الرحمن ، إدارة الأعمال ، نظريات ونماذج وتطبيقات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2007 م .
11. الحسين ، فلاح حسن عداي ، الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها ، مداخلها ، عملياتها المعاصرة ، دار وائل ، 2006 م.
12. الغالبي ، طاهر محسن منصور ،إدريس ، وائل محمد ، الإدارة الإستراتيجية " منظور منهجي متكامل ، دار وائل ، عمان ، الأردن ، 2007 م
13. ألركابي، كاظم نزار ، الإدارة الاستراتيجية : المنافسة والعولمة ، عمان ، دار وائل ، عمان ، الأردن 2004 م .
14. موسى ، جعفر عبد الله ، الإدارة الإستراتيجية ، خوارزم ، جدة ، 2013م .
15. موسى ، جعفر عبد الله ، الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، والاعتماد الأكاديمي ، خوارزم ، جدة 2015م.
16. موسى ، جعفر عبد الله ، إدارة الجودة الشاملة والحصول على شهادة الأيزو ISO ، خوارزم ، جدة 2015م.
17. ميسر إبراهيم أحمد الجبيوري ، إدارة الجودة جوانب نظرية وتجارب واقعية ، الرياض، معهد الإدارة العامة-2010م-1431هـ.
18. عبد المحسن بن محمد السميح ، دراسات في الإدارة الجامعية ، عُمان ، دار حامد 2010م.

19. محمد عوض الترتوري ، أغادير عرفات ، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات ، عمان، دار المسيرة 2009 م ، 1429هـ .
20. حسين الجبيوري ، التخطيط الإستراتيجي في التعليم (تخطيط معاصر في عالم متجدد بيروت ، الدار العربية ، 2010م .
21. نبيل محمد مرسي خليل ، هاني العمري ، الإدارة الإستراتيجية المعاصرة ، مفاهيم وتطبيقيات علمية ، الرياض ، الشقري ، 2010 م .
22. الجبيوري ، حسين ، التخطيط الاستراتيجي في التعليم ، تخطيط معاصر في عالم متجدد ، الدار العربية ، بيروت ، لبنان 2010 م .
23. بسمات فيصل محجوب ، إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية (دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة) القاهرة : المنظمة العالمية للتنمية الإدارية 2001 م ص105 .
24. أحمد الخطيب – الجامعات الافتراضية نماذج حديثة ، عمان – عالم الكتب 2006
25. رمزي أحمد عبد الحي ، تقيم أداء الإدارة الجامعية في ضوء إدارة الجودة الشاملة ، الإسكندرية ، دار الوفاء 2007 م
26. أبو سعادة رشيد ، أبوبكر سمير " الجامعة المنتجة ، التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة القرن الحادي والعشرين (الدراسات المرجعية) ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، 2000 م.
27. الحارثي ، عسكر، (2009) تجربة المملكة العربية السعودية في ترسيخ أسس المسؤولية الاجتماعية . ورقة مقدمة في الملتقى العربي الأول حول المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال ، تجارب عربية وأجنبية . الشارقة.
28. حسين ، ليث سعد الله ، والجميل ، ريم سعد 2012) المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين وانعكاسها على أخلاقيات العمل دراسة لآراء عينة من منتسبين بعض مستشفيات مدينة الموصل ، مجلة بحوث مستقبلية ، مجلد 4 عدد1 ، ص 33.
29. جربوع ، يوسف محمود ،(2007) . مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة دراسة استكشافية لأراء المديرين الماليين ورؤساء الأقسام المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة في قطاع عزة ، فلسطين ، مجلة الجامعة الإسلامية مجلد 15 ، عدد1 ص ص 239-281.
30. راشي ، طارق ، (2013) دور تبني مقارنة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعم ريادة تنافسية منظمات. ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ، بعنوان النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي ، اسطنبول ، تركيا.
31. الزريقات ، خالد خلف ، 2012) أثر التوجه الاستراتيجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية ، دراسة تطبيقية ، في المصارف التجارية الأردنية مجلة كلية العلوم الاقتصادية ، بغداد ، العدد الحادي والعشرين ، ص 281-324.
32. حريم ، حسين ، رشاد الساعد ، (2005) نظرة المديرين للمسؤولية الاجتماعية ومدى مساهمة منظماتهم في تحملها بحث ميداني في عينة من المنظمات الصناعية الإستراتيجية بالأردن ، مجلة العلوم التطبيقية ، المجلد الثامن ، عمان ، الأردن ص58-65.

33. عزاوي ، عمر ، سابح بوزيد ، 2011) ، دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسة الاقتصادية في إرساء الثقافة البيئية الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات الحكومات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ورقلة 22-23 نوفمبر2011ص 40.

ثانيا: المراجع الاجنبية :

1. Bald win .L.M , Total Quality Management in Higher Education , The Implication of Internal and External Stock Holder Perceptions PHD. New Mexico University 2002.

2.Whelan .T.L and Hunger .JD Concepts of Strategic Management and Business Spicy person Education India 8 the 2002-P.25.

3.Kohler Jorgen – Quality Assurance, Accreditation , and Recognition of Qualifications as Regulatory Mechanisms in European Higher Education in Europe vole xx v11 No3 2003.

4..J. A. Khader , Measure the gap between the perceptions & expectations of the beneficiaries of educational services: A field study on the application in Riyadh Community College, King Saud university , Journal of Arab Administrative Development organization , Egypt , Special Issue . 2013.

5. J. A. Khader ,The Effect of personal & Functional Characteristics to Resist Change: A Study on the workers in some institutions in KSA , Journal of Arab Administrative Development organization , Egypt , June , 2013

6- Simon Darcy, Shane Pegg (2010) Toward s Strategic Intent: Perceptions of disability service provision amongst hotel accommodation managers, International Journal of Hospitality Management Vol. (12), No (3), pp: 1-9.

7.Tashman ،peter & Rivera ،Jorge.(2010)."Are Members of Business for Social Responsibility More Socially Responsible?",The Policy Studies Journal, Vol. 38, No.3.

8..Al-Intisar Wal-Aamel (2012). The Saudi corporate social responsibility forum: to submit unprecedented support programs. Retrieved fromhttp://www.iktissadevents.com/events/CSRF/2Zpress

9.Bowen, H. R. (2013). Social Responsibilities of the Businessman. Iowa City, IA: University of Iowa Press. definitional construct.

10..Hollender, J., Breen, B., & Senge, P. (2010). The Responsibility Revolution: How the Next Generation of Businesses Will Win. Los Angeles: Jossey-Bass.

11..Reddy, A.J.M. (2006), "Corporate social responsibility for sustainable development", inSahay, B.S., Stought, R.R., Sohal, A. and Goyal, S. (Eds), Green Business, Allied Publishers Pvt, New Delhi. Report of the First Leadership Dialogue (2008).

Abstract

The aim of this study was to identify the role of the message and the heroic and the strategic objectives of the university on the social responsibility of faculty members in Saudi universities. The view of faculty members at Taif University "

The social responsibility of faculty members stems from the mission of the university and its vision and objectives. The more the mission, vision and strategic goals of the university are clear to the faculty members, the more the community responsibility is clear to them and thus can be achieved.

The researcher relied on the analytical descriptive approach. The questionnaire was then designed and distributed to (70) faculty members at Taif University. The questionnaire was answered. The study was based on the statistical package for social sciences (SPSS) in the analysis

The study found that the university has a message, vision and strategic objectives written and clear to all faculty members. However, the university has a weak role in formulating them. There is also a lack of community responsibility in building partnerships with local community institutions and providing scientific advice to them. Institutions., And there are obstacles to their community responsibilities

Keyword: mission, vision. community responsibility, faculty members

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة لغرض تحسين العمليات الإدارية من وجهة نظر الهيئة الإدارية (دراسة ميدانية على كلية التربية للبنات بشقراء)

شريفة بنت عوض الكسر
استاذ مساعد - جامعة شقراء - شقراء - المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء عضوات الهيئة الإدارية بكلية التربية للبنات بجامعة شقراء في أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في جامعة شقراء، وإمكانية تطبيق هذه المتطلبات في الجامعة ؛ لمعالجة مشكلة البحث استخدم المنهج الوصفي، و استخدمت استبانة وزعت على عينة من أعضاء الهيئة الإدارية في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء، احتوت أربعة مجالات هي (متطلبات عامة للإدارة من منظور استراتيجية كايزن، متطلبات صياغة استراتيجية كايزن، متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن، متطلبات تقويم استراتيجية كايزن)، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية: النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، وللحكم على صدق الاستبانة عرضت على مجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعات سعودية، وتم التأكد من ثباتها بتطبيقها على عينة استطلاعية شملت (15) عضوه هيئة إدارية من خلال حساب معامل ألفا كرونباخ ((**Cronbach – Alpha**، والذي بلغ (0.94) لأهمية متطلبات استراتيجية كايزن للإدارة، و(0.95) لإمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن. بينت نتائج البحث أن أهمية متطلبات استراتيجية كايزن للإدارة حصلت على تقدير عالٍ لدى إجابات عضوات الهيئة الإدارية في جامعة شقراء، وقد كشفت النتائج أيضاً أن إمكانية تطبيق متطلبات الاستراتيجية حصلت على تقدير متوسط،كما قدم البحث مقترحات ، منها أن تتبنى جامعة شقراء إتباع استراتيجية كايزن في الإدارة كأداة من أدوات التغيير و التطوير للعمل الإداري .

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، الإدارة، استراتيجية كايزن، عضوات الهيئة الإدارية .

1. المقدمة:

لا يعد مفهوم الاستراتيجية من المفاهيم الحديثة ، لكنه في حقيقة الأمر مفهوم قديم في الفكر البشري، لكن إدراك الناس لهذا المفهوم يتنوع ، فقد يفهم البعض أن كلمة استراتيجية: خطة فعلية، أو أنها : برنامج عمل يهدف إلى النجاح والامتياز ، بينما تعني للبعض الآخر أنها: عبارة عن شيء مهم ، و الاستراتيجيات الإدارية متنوعة و متعددة كاستراتيجية الإدارة الحديثة و غيرها، و لكن في الآونة الأخيرة تزايد الاهتمام باستراتيجية كايزن اليابانية و استخدامها في الإدارة في قطاع التعليم بصفة خاصة و في جميع مجالات الحياة بصورة عامة (Chase،2004).

فاستراتيجية كايزن فلسفة إدارية أبتكرها تايشي أوهونو(Taiichi ohno) لقيادة المؤسسات الصناعية والمؤسسات المالية، بل و لتطبيقها في كل نواحي الحياة ، معتمدة على التحليل و العملية و في ميدان الأعمال أو الصناعات، لكن الخبير الياباني ماسكاي إماي يرجع له الفضل في نشر مفهوم الكايزن حيث أصدر كتاب: كايزن عام 1986م ثم كتاب: قمبا كايزن عام 1997، فيما بعد دخلت طريقة وفلسفة استراتيجية كايزن في الإدارة في كل مناحي الحياة اليابانية ، ليصبح الإبداع والتنظيم جزءً أساسياً في التربية والتعليم والتطبيق لديهم ؛ ليكون الفرد في مرحلة تحسين وتطوير دائم سواءً أكان هذا التحسين في نفسه ، عبادته ، عمله ... الخ.(عبد الجبار، 2013).

استراتيجية كايزن في الإدارة تعتمد على عدد من المبادئ الأساسية ، و منها مبدأ العمل في الوقت المناسب ويكون عن طريق إنتاج ، أو نقل الوحدات المطلوبة فقط عندما نحتاجها لجميع عمليات التصنيع،أيضاً هناك مبدأ التوقف لحل المشكلات حيث يتم إيقاف العمل لملاحظة المشكلة والتعرف على جذورها ومن ثم إصلاحها بطريقة تضمن عدم تكرار الخطأ

ويمكن عزل المشكلة عن خط الإنتاج ؛ ليعود كما كان للتركيز عليها بشكل أكبر بشكل مستقل بدون أن تتوقف عملية الإنتاج (Titu,2010) ، بالإضافة لذلك استراتيجية كايزن تضم مبدأ منع حدوث المشكلات من خلال إنشاء أنظمة لا تسمح بحدوث الأخطاء أو أنظمة ذكية تستطيع مراقبة الأخطاء، و مبدأ معاينة الأشياء بشكل مباشر وعدم الاكتفاء بقراءة التقارير أو سماع وجهات نظر الآخرين. أيضاً هناك مبدأ عمق المسؤولية لكل شخص يعمل في المنظمة خاصة في المؤسسات التعليمية ، وذلك يتضمن إحساس الشخص بالتقصير والسعي من أجل معالجته (Lee,2004) .

ومن خلال ما سبق يتضح أهمية تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة في المؤسسات التعليمية، حيث أصبح لزاماً على هذه المؤسسات، ومنها جامعة شقراء، إعادة النظر في جميع المفاهيم والأساليب الإدارية التي تمارسها وتطبيق استراتيجيات إدارية حديثة بهدف الوصول إلى معدلات عالية من الإنتاج والأداء حتى نستطيع تقديم الخدمة المطلوبة بالجودة العالية .

ومن الأهمية التي يشكلها تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة في المؤسسات التعليمية، يأتي هذا البحث للكشف عن متطلبات تطبيقها في جامعة شقراء بصورة عامة و كلية التربية للبنات بصورة خاصة من وجهة نظر عضوات الهيئة الإدارية العاملة فيها .

مشكلة الدراسة:

للمضي قدماً في التطور و اللحاق بمصاف الدول المتقدمة لا بد من استخدام الإدارة كأداة تطوير ، بحيث تعمل على استغلال الطاقات المتوافرة في الاتجاه المرغوب فيه إلى أقصى مدى ممكن، فما حدث في اليابان وأمريكا من الانقلاب الصناعي، وما صاحبه من تقدم تكنولوجي ، إنما يعود في معظمه إلى إعادة النظر في أساليب الإدارة في تلك البلدان ، ولقد نظرت هذه البلدان أيضاً إلى النظام التعليمي مثله مثل غيرة من الأنظمة الحياتية المختلفة من حيث احتياجه إلى الإدارة التي تعمل على تطويره و تحسينه باستمرار و مواجهة التغيرات المختلفة، و لكي يحقق التعليم ثماره، فإنه يحتاج إلى إدارة فاعلة تنظم نشاطاته وتنسق جهود أفراده من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من ذلك النظام التعليمي، وفي العصر الحالي المليء بالتغيرات المستمرة لا بد أن تدار المؤسسات بأسلوب إداري يسعى إلى تحقيق التغيير التدريجي ولو كان بطئ ولكن يكون مستمر، وذلك لعمل شيء قليل بطريقة أفضل كل يوم، عن طريق جعله أكثر تبسيطاً بدراسته ثم القيام بالتحسين من خلال التخلص من الهدر؛ لتتمكن المؤسسة من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، و هذا الأسلوب الإداري هو ما يعرف باستراتيجية كايزن في الإدارة.

فتطبيق استراتيجية كايزن اليابانية في مؤسسات التعليم يسهم في رفع جودة العملية التعليمية، من خلال جرأة المؤسسة التعليمية في التغيير عبر حذف وشطب كل ما يعيق الإبداع، من نظم وقوانين وقواعد، بالإضافة لتغيير عقلية المشرفين والمديرين أو حتى لو احتاج الأمر لتغييرهم أنفسهم، فإذا عاش الجيل الجديد فلسفة التطوير المستمر والبسيط لأخذ تراكم المعرفة السابق، فيضيف إليها معرفته ليسلمها لمن يأتي بعده، وهكذا.....

وبملاحظة الواقع الإداري التعليمي في مجتمعاتنا العربية نلمح غياب التنوع في ممارسة أنماط الإدارة، فالإدارة اقتصرت على النمط التقليدي فينظر إليها دوماً على أنها علاقة بين رئيس و مرؤوس، والأوامر دائماً تأتي من الأعلى للأسفل ، والموظفون يعملون فقط كجهة تنفيذية، بينما في الدول المتقدمة نجد أن الإدارة نمت وتطورت في كثير من المنظمات وذلك كان نتيجة لسلسلة من التطبيقات على نمط استراتيجية كايزن في الإدارة وممارسة هذه الاستراتيجية، حيث أوضحت النتائج أن استخدام استراتيجية كايزن كنمط من أنماط الإدارة يؤدي إلى الفعالية والجودة في الإنتاج.

و ترى الباحثة أنه على الرغم مما كتب حول استراتيجية كايزن و تطبيقها في مجال الإدارة، إلا أنه لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين في مجال التعليم، كما أن هناك ضعفاً في ممارسة هذا النمط في التعليم عامة، وفي التعليم العالي بصورة خاصة، مما دفع الباحثة إلى تناول هذا الموضوع، والكشف عن آراء عضوات الهيئة الإدارية بكلية التربية للبنات في

متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة في جامعة شقراء وعن مدى توافر إمكانية تطبيق هذه المتطلبات في جامعة شقراء من وجهة نظرهن أيضاً .

وانطلاقاً مما سبق، فإنه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالأسئلة الآتية:

أسئلة الدراسة:

تجيب الدراسة عن السؤالين الرئيسين التاليين ، والذي تتفرع من كل منهما أربعة أسئلة فرعية:

السؤال الرئيس الأول:

1.ما متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في كلية التربية للبنات بشقراء؟

والذي تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهمية تطبيق المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في كلية التربية للبنات بشقراء؟
2. ما هي متطلبات صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في كلية التربية للبنات بشقراء؟
3. ما هي متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في كلية التربية للبنات بشقراء؟
4. ما هي متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في الإدارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في كلية التربية للبنات بشقراء؟

السؤال الرئيس الثاني:

2.ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة بكلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة البحث من أعضاء الهيئة الإدارية العاملات في هذه الكلية ؟

والذي يتفرع من الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما درجة إمكانية تطبيق المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟
2. ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟
3. ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟
4. ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1.التعرف على متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء .

2. التعرف على إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن اليابانية في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء .

3.تقديم مقترحات يمكن أن تسهم في تطبيق استراتيجية كايزن اليابانية في جامعة شقراء بصورة خاصة وفي الجامعات الأخرى بصورة عامة .

أهمية الدراسة :

تحرص كلّ المنظمات على تحسين وتطوير أدائها للوصول إلى الأداء المرضي، وأن واقع المنظمات يشير إلى أن مستوى نجاحها في تحقيق ذلك يتفاوت حسب كفاءتها في الإدارة، ويمكن أن تسهم نتائج هذا البحث في مساعدة المهتمين في السعي لتطوير الإدارات الجامعية في جامعات التعليم العالي بالسعودية .

تأتي أهمية البحث من أهمية حاجة المؤسسات التعليمية لهذا النمط من الإدارة لما له دور فعال في التحسين المستمر بأقل جهد وتصحيح الأخطاء فور وقوعها ورفع كفاءة العمل والعاملين في مختلف المستويات الوظيفية مما يؤدي إلى رفع جودة العملية التعليمية .

من خلال مراجعة الدراسات السابقة تبين قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت تطبيق استراتيجية كايزن في التعليم العالي في الدول العربية بشكل عام، وفي الجامعات السعودية بشكل خاص، والبحث الحالي يأتي للمساعدة في سد هذه الثغرة .

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: اقتصر البحث على الفصل الثاني من العام الدراسي 2014-2015 .

الحدود المكانية: اقتصر البحث على كلية التربية للبنات بجامعة شقراء.

الحدود البشرية: اقتصر البحث الحالي على عضوات الهيئة الإدارية في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء .

حدود المحتوى: تمّثل في أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء، وفي درجة إمكانية تطبيق متطلباتها في هذه الكلية .

مصطلحات الدراسة:

الكايزن Kaizen:

عرف ماهر (2013) الكايزن بأنها : طريقة و فلسفة مبتكره، ابتكرها اليابانيون لإدارة المؤسسات الصناعية و المالية بل و سائر مناحي الحياة ، و تعتمد فلسفة الكايزن علي التحليل و العملية ، والهدف منها هو تقليل الهدر في الموارد و الوقت و الجهد و زيادة الإنتاج ، و هو مفهوم مرادف للجودة بمعناها الواسع الشامل في كل مناحي الحياة و تطبق استراتيجية الكايزن بطريقة الخطوات الصغيرة و ليس التغييرات الشاملة المكلفة .

تعرف الكايزن اجرائياً بأنها : استرتيجية منهجية و فلسفه ابتكرها اليابانيون ؛ لإدارة المؤسسات و الحياة في اليابان، وتعتمد فلسفة الكايزن علي الخطوات الصغيرة لإحداث تغييرات كبيرة .

كلية التربية:

عرف التركاوي (2015) كلية التربية بأنها: هي كلية أكاديمية رئيس ؛ لتأهيل معلمين في مستوى الدرجة الجامعية الأولى (البكالوريوس) للمدارس الأساسية والثانوي العام .وتعرف كلية التربية إجرائياً بأنها: الكليات الأكاديمية التابعة للجامعات والتي تدرس مقررات تربوية تؤهل خرجيها للتدريس في مدارس التعليم العام الخاصة والعامة .

منهج الدراسة :

في ضوء طبيعة البحث والبيانات المراد الحصول عليها استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والذي يصف الظاهرة التربوية كما هي في الواقع، ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً بحيث يؤدي ذلك إلى فهم علاقات هذه الظاهرة إضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات مقبولة (بدر، 2000) .

2. الإطار النظري للدراسة:

مفهوم استراتيجية كايزن:

استراتيجية كايزن:

استراتيجية استخدمتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية في مجال الصناعة و التجارة وأثبتت نجاحها ، ولكن استخدامها في الإدارة توسع فيما بعد؛ ليشمل جميع نواحي الحياة من منظمات تعليمية واجتماعية (Cane, 1996).

و حسب ما ذكره تركستاني (2014) فاستراتيجية كايزن فلسفة إدارية أبتكرها تايشي أوهونو(Taiichi ohno) لقيادة المؤسسات و لتطبيقها في كل نواحي الحياة ، معتمدة على التحليل والعملية .

بالإضافة لذلك فقد وضح تركستاني (2014) بأن استرتيجية كايزن دخلت في إدارة كل مناحي الحياة اليابانية، ليصبح الإبداع والتنظيم جزءً أساسياً في التربية والتعليم والتطبيق لديهم، وبعبارة أخرى: أن يكون الفرد في مرحلة تحسين و تطوير دائم سواءً أكان هذا التحسين في نفسه ، عبادته ، عمله ... الخ.

فاستراتيجية كايزن تعني التحسين، التحسين المستمر الذي يشمل كل شخص في المنظمة، ابتداءً من الإدارة العليا انطلاقاً إلى المدراء و رؤساء الأقسام و من ثم بقية الموظفين في مختلف الدرجات الوظيفية؛لأهمية استراتيجية كايزن أصبح معظم المؤسسات و المنظمات في اليابان يؤمنون بها و يقومون بتطبيقها بصورة تلقائية. (Barnes, 1996)

و تتم استراتيجية كايزن بإدخال تحسينات تدريجية بسيطة وصغيرة تقلل تكاليف الهدر وتزيد الإنتاجية، كما تعمل على حل المشكلات مكانيًا وزمنيًا وعليه فهو أسلوب مستمر يستمد قيمته من أرض الواقع، وتقوم (كايزن) على العمل الجماعي ، وتقدير المقترحات ، وتسعى للتطبيق والتطوير المستمر(محمد، 2013) .

ف"كايزن" كما ذكر محمد (2013) استراتيجية لا تعني التطوير التكنولوجي واستخدام الأساليب المعقدة، بل على العكس، فإن "كايزن" هو ألد أعداء التعقيد، فهو يهدف إلى تخفيف الإجراءات غير اللازمة وتسهيل حركة العمل بإزالة ما يعوق الأداء، كما أنها تعني تطبيق أسلوب التطوير المستمر التدريجي على ما يتم داخل موقع الأحداث والعمليات وتوليد القيمة الحقيقية على أرض الواقع، ويمكننا أن نطلق عليه "الإدارة من موقع الأحداث"، فهي استراتيجية تدعو إلى عدم الرضا أو الاقتناع بالوضع الراهن و النتائج التي تم إحرازها في الفترة الماضية، لكن يجب على الإدارة بجميع مستوياتها أن تتطلع دوماً للأفضل (Dliworth,1996).

كما وضح تركساتني (2014) أنه بالإضافة لأن استراتيجية الكايزن تعد عملية تحسين دائمة فهي تتميز بـ"التأثير الواضح " Significant " و تركز على الأماكن الأهم استراتيجيا " Stragically important areas " و تحقق نتائج سريعة " Speedily Achieved " كما أنها تحافظ على استمرارها " Sustainable.

أهمية تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة :

تنبع أهمية تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة من مفهومها بأنها : استراتيجية تعتمد على التغيير البطيء التدريجي ولكنه تغيير مستمر، أيضاً تعتمد استراتيجية كايزن على عمل شيء قليل بطريقة أفضل كل يوم ، وذلك عن طريق جعله أكثر تبسيطاً بدراسته ثم القيام بالتحسين من خلال التخلص من الهدر (Dan,2002) .

بالإضافة لذلك وضح Lee (2004) أن استراتيجية كايزن تساعد على خلق بيئة قيادية متفاعلة مع النتائج وترغب في صنع التغيير مهما كلف الأمر من جهد ، و لأهمية العمل بروح الفريق عند تطبيق الكايزن فإن مؤسسات القطاع العام كالجامعات والتي تفتقد طعم العمل بروح الفريق سيساعد تطبيق استراتيجية كايزن في إدارتها على جعل هذه الروح محببة إلى الجميع .

كما أنه لا يغفل بأن معنى التكلفة للإنتاجية و الهدر في القطاع الخدماتي غير واضحة للكثير من المؤسسات وبالتالي فإن للكايزن دور واضح في صنع هذه الثقافة ، بالإضافة لمساعدة الكايزن في التقليل من الحزازيات التي تنتج بين الطبقات الإدارية فهو يساعد أيضا على تكوين أسس الإبداع في مرحلة متقدمة بعد التخصيص .(عبدالجبار، 2013) .

كما تتزايد أهمية تطبيق استراتيجية الكايزن في الإدارة من خلال الخمس خطوات الضرورية من أجل التحسين وتلك الخطوات هي :

1. التصنيف : وهو التخلص من الأشياء التي لا يحتاجها الموظف و ذلك بعد التفريق بين الأشياء الضرورية وغير الضرورية
2. الترتيب : وهي خطوة تتضمن قاعدة " الـ 30" ثانية التي تشير لأن أي شيء لا تجده خلال 30 ثانية يعني أنه بحاجة إلى إعادة ترتيب وتتطلب الترتيب حلول تخزين وترتيب مبتكرة، وبذلك تلغي هذه الخطوة عملية البحث عن الأشياء .
3. النظافة: تعرف الكايزن النظافة بأن تكون نظافة المكان كمعيار ينظر إليه الآخرون .
4. المعايرة: وتتم من خلال وضع العلامات واللوحات الإرشادية والتحذيرية و بذلك يتم وضع معايير لإبقاء الأشياء منظمة ومرتبة ونظيفة سواء على الصعيد الشخصي والبيئي .
5. الالتزام: وهو أن يتم بشكل يومي و دوري القيام بالعمل الصحيح كمنهج. (العثماني، 2013).

بينما وضح محمد (2013) بأن الخطوات السابقة في الكايزن عبارة عن جزء من سلسلة من الخطوات فيما يعرف بالتطهير فكلما امتلأت بيئة العمل بصغائر الأمور، كان هناك هدر بالمال والوقت والجهد وقلة الإنتاجية، لذلك فإن ترتيب المهام وتنظيم العمل وتطهيره من المعوقات هو أحد المتطلبات الرئيسية لأسلوب كايزن، فالتطهير يتمثل في (التصنيف ،ثم الترتيب، ثم التنظيف، ثم الاستمرار، ثم التقنين) . بينما القضاء على الهدر في الكايزن يعني بأن هناك أنشطة غير ضرورية، ولا تضيف شيئًا حقيقيًا لناتج العمل، وهي ما تساعد على الهدر، ويطلق عليها باليابانية (مودا)، ومنها على سبيل المثال مودا الإفراط ومودا التخزين، مودا الأخطاء ومودا الانتظار، ...إلخ.لذا لا بد من التخلص منها بعدم إتباعها عند انجاز العمل.

بالإضافة إلى ذلك وضح محمد (2013) بأن الكايزن استراتيجية تتضح أهميتها من خلال وضع قواعد التشغيل والتي بدورها عبارة عن مجموعة الإجراءات العملية التي تتخذ بهدف تحسين العمل، وعندما يتم ذلك ضمن استراتيجية كايزن فإنه يعني التطوير والتعديل المستمر لهذه القواعد، ويستمر هذا التطور حتى يتم التخلص من أي هدر في الموارد والجهد والوقت، ويتم الحصول على أفضل النتائج الممكنة .

وما يميز قواعد التشغيل الفعالة في تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة هو أنها أفضل وأسهل طريقة لإنجاز العمل كما تزيد من خبرة الموظفين وتزيد من كفاءتهم، توفر معايير واضحة لقياس أداء الموظفين و توضح خط السير الواقعي للعمليات حيث تبنى القواعد على خبرات سابقة لنفس المهام، أيضاً سهولة تطبيقها وتطويرها بحسب المؤسسة، كما تزيد من وضوح أهداف المؤسسة، و تحدد المهام التي يجب أن يتدرب عليها الموظفون في أي مؤسسة و توفير وسائل عدم تكرار الخطأ والتغلب على نقاط الضعف .

أسلوب إتباع استراتيجية كايزن في الإدارة:

ذكر Titu (2010) أن هنالك عدد من المبادئ يجب إتباعها لتطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة مثل:

- النزول إلى موقع الحدث، فالإدارة العليا يجب أن تكون دائمًا في موقع الأحداث وتراقب ما يحدث لحظة بلحظة .
- عليهم أيضاً الاهتمام بعناصر موقع الأحداث، كالأفراد والمعدات والآلات، فإذا وجد أحدها معطلاً فلا يترك ، بل يتم إصلاحه أولاً .

• كذلك فالإدارة العليا عليها اتخاذ الإجراءات الوقائية الكافية والفورية، حتى وإن لم تكن هذه الحلول جذرية ولكن منعًا لتوقف العمل، فعلى سبيل المثال، إذا تغيبت إحدى مدرسات المدرسة عن العمل لمدة ثلاث أسابيع، يجب تكليف إحدى مدرسات المدرسة بحصصها إلى أن يتم توفير البديل.

• البحث عن جذور المشكلة إذا وجدت، بعد وضع التدابير اللازمة وأخذ الإجراءات اللازمة لمنع توقف العمل، يجب معالجة المشكلات من جذورها لعدم تكرار حدوثها.

• وضع قاعدة لتجنب تكرار المشكلة، والذي يعني التقنين وهو أحد أهم أساليب واستراتيجيات كايزن. (محمد، 2013)

أيضاً ذكر بوحجي (2013) بأن تطبيق كايزن يتضمن عناصر تقنية واجتماعية لأن هدف الإدارة باستخدام كايزن هو التخلص من الهدر أو الفاقد في العمليات قدر الإمكان، مما يؤدي بالتالي لتحسن زمن العملية وتكلفتها وجودتها وهذا هو الجانب التقني في العملية، كما تتضمن هذه الاستراتيجية التغيير في ثقافة العاملين والمؤسسة من خلال التعلم واعتبار أنشطة التعلم جزء أساسي في فلسفة كايزن، حيث يتعلم الفرد كيف يحدد أهدافه ويصل إليها بنفسه وهذا هو الجانب الاجتماعي .

اقتراحات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة :

وضح Cane (1996) مما يميز استراتيجية كايزن عن غيرها من الاستراتيجيات الأخرى أنه يمكن أن تطبقها في أي مرحلة من مراحل عمر أي مؤسسة مهما كان نوعها، لأنها تقوم على مبدأ أن هناك فرصة للتحسين والتطوير، المشكلة في التغيير هي تغيير أفكار مسئولي الإدارة العليا لأي مؤسسة عن التغيير بحد ذاته، و ذلك لأن معظم المديرين العرب يسعون للعلاج المؤقت للمشاكل ، أو الحلول السهلة التي تنتج نتائج مبهرة وسريعة ولا يستطيعون رؤية أهمية التركيز على زيادة اعتمادية العملية من خلال التقييم والتحسينات الصغيرة المتراكمة ، فاقتناع والتزام الإدارة العليا بالتغيير باستخدام استراتيجية كايزن هو السر خلف نجاح أي تغيير لأنهم المثل والقدوة لباقي العاملين .

بالإضافة لما سبق لابد من وجود رؤية واضحة لعملية التغيير ، وتفهم ما هو مطلوب لنجاح هذه العملية، فالتحسين المستمر لابد أن يظل دائماً مستمراً ، و لابد من مشاركة العاملين في كل المستويات في عملية التغيير وخلق الرغبة داخلهم في التغيير للأفضل، و التغيير يشمل تغيير ثقافة العمل داخل المؤسسة بترك اللوم والنقد والبحث دائماً عن حلول تمنع تكرار المشاكل، كما أنه على الإدارة العليا دائماً أن تبدأ بالعمليات التي يمكن التعامل معها بسهولة؛ لتحقيق نتائج سريعة تسهل قبول التغيير ، وتدعم التطوير، وتذكر أن كل عملية يمكن تحسينها ، كما يجب التركيز على تحسين ظروف العمل وأي عوامل ممكن أن تدعم عملية التغيير (Hilton, 2005)..

كما أن هناك عدد من القواعد و التوصيات لتطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة كما ذكرها العبدالجبار (2013) وهي: على الشخص ألا يحاول أن يبرر الماضي ، و لكن عليه طرح التساؤل عن الأفكار الراسخة كما يجب أن يكون إيجابيا و يفكر كيف يمكن عمل الشيء وليس لماذا لا يستطيع عمله ؟ لذلك عليه أن يستخدم الحقائق والبيانات ولا يصنع النظريات و يستخدم العقل والحكمة وليس المال، فيجب أن يشتغل بطريقة أذكى وليس جهد أكبر ويجعل له معايير ومواصفات عالية فتصحيح الأخطاء حالا،70%الآن خير من 100%لا يأتي أبداً، فالقائد عليه أن يكون قدوة في القيادة ، وليس في الكلام و أن يعمل مع المرؤوسين كفريق عمل لأن ذلك أفضل من العمل مع خبير واحد للبحث عن الجذور الرئيسة للمشكلة، فالإداري عندما يعمل على تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة عليه أن يفكر في "كيف" ينفذ الاقتراح الجديد، وليس "لماذا" ينفذه و ألا يبحث عن الكمال في الاقتراح الجديد، فقط ينفذه ولو بنسبة نجاح 50 %، بعد ذلك يطبق عليه "كايزن" بأسلوب تدريجي، بأن يصحح الأخطاء فور وقوعها، وعلى الإدارة العليا عدم تخصيص أيّ نفقات لتطبيق "كايزن"، إذ تكمن كفاءة "كايزن" في تقليل النفقات، فلا يجعلها تنقلب إلى نقيضها، كما يحدث لأغلب الممارسات الإدارية، و عند

إتباع استراتيجية كايزن على الإدارة العليا العمل دائما على مستويين ، مستوى الأفراد ومستوى العمليات فهذا هو سر تفوق استراتيجية " كايزن" على استراتيجيات الإدارة الأخرى التي تعمل على العمليات فقط .

الفرق بين الإدارة التقليدية والإدارة بالكايزن:

ذكر العثماني (2013) أن الإدارة بالكايزن تختلف عن الإدارة التقليدية من عدة أوجه تتمثل في:

1. يقتصر دور الموظف في الإدارة التقليدية على التنفيذ فقط مما يجعله في عمل روتيني لا يتغير بينما الإدارة بالكايزن تمنح الموظف صلاحية التغيير في مجال عمله وتكافئه عند نجاحه في تخفيض الهدر.
2. تستلم الإدارة التقليدية أفكار التطوير والتحسين من الموظفين ثم تدرس إمكانية تطبيقها من عدمه ، بينما تستلم إدارة كايزن نتائج تطبيق الأفكار لتصرف المكافئات لمن نجح فيها .
3. الإبداع في الإدارة التقليدية سواء على مستوى سياسات المؤسسة أو على مستوى العمليات اليومية مقتصر على الإدارة العليا فقط بينما يملك الموظفون تحت كايزن صلاحيات إبداع كثيرة في عملهم اليومي.
4. يمكن تقديم أفكار تطويرية للإدارات التقليدية بأي مجال من مجالات عمل الشركات بينما تقتصر اقتراحات الأشخاص تحت كايزن على عملهم فقط مما يخفف من التشتيت.

مما سبق يتضح أن استراتيجية الكايزن تشتمل على عدة مبادئ وأفكار منها:

1. مبدأ العمل في الوقت المناسب: وهو مفهوم إنتاج أو نقل الوحدات المطلوبة فقط عندما نحتاجها لجميع عمليات التصنيع.
2. نظام الكانبان وهو نظام إمداد للموارد المطلوبة لعملية التصنيع .
3. التوقف لحل المشكلات حيث يتم إيقاف العمل لملاحظة المشكلة والتعرف على جذورها ومن ثم إصلاحها بطريقة تضمن عدم تكرار الخطأ ويمكن عزل المشكلة عن خط الإنتاج ليعود كما كان ؛ للتركيز عليها بشكل أكبر بشكل مستقل بدون أن تتوقف عملية الإنتاج.
4. مبدأ منع حدوث المشكلات من خلال إنشاء أنظمة لا تسمح بحدوث الأخطاء أو أنظمة ذكية تستطيع مراقبة الأخطاء.
5. مبدأ معاينة الأشياء بشكل مباشر وعدم الاكتفاء بقراءة التقارير أو سماع وجهات نظر الآخرين.
6. مبدأ عمق المسؤولية ويتضمن إحساس الشخص بالتقصير والسعي من أجل معالجته .

كما أن لتطبيق الكايزن في الإدارة عدة فوائد منها: تمكين الموارد البشرية، و اكتشاف قدرات وإمكانيات جديدة مما يساعد على تحسن ملموس في معنويات العاملين ، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء و التقليل في التكلفة والزمن والمساحة المستخدمة و زيادة الكفاءة على جميع الأصعدة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة عبد الرحمن وأحمد (2013) إلى رفع وتحسين كفاءة الخدمة الجامعية من خلال استخدام تقنية التحسين المستمر ، أي : استخدام الوسائل الحديثة للتعلم بدلا من الوسائل التقليدية، وتوصل الباحثان إلى ضرورة اعتماد المؤسسات التعليمية على الوسائل الحديثة في التعلم ، وذلك لضمان مواكبة التطورات العلمية التي تخدم العملية التعليمية بما يسهم في سرعة التواصل ما بين الطالب والتدريس ، وبما يساعد على القدرة على البقاء في ظل التطورات التكنولوجية الحاصلة، وخلصت الدراسة بتوصيات من أهمها : ضرورة الاستمرار في إجراء التحسينات في العملية التعليمية .

في دراسة Titu (2010) التي تهدف إلى تطبيق استراتيجية كايزن في منظمات المعرفة للتحسين من الخدمات التي تقدمها هذه المنظمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن استراتيجية كايزن تعد من أفضل الأساليب دوليا في التحسين المستمر،

من خلال خطوات صغيرة، مما يؤثر ايجابياً على النتائج الاقتصادية للشركات. وأوصت الدراسة باستخدام الاستراتيجية مع تقنيات أخرى مثل تقنية "S5" التي تسمح تعزيز الكفاءة والإنتاجية، مع ضمان المناخ التنظيمي اللطيف.

كذلك فقد هدفت دراسة ريزان و برزين (2009) إلى دراسة وتطبيق أسلوب كايزن كأحد أدوات التحسين المستمر وعلاقته بتخفيض التكاليف، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن استخدام ونجاح أسلوب كايزن في أية وحدة اقتصادية وبما فيها الشركة يحتاج إلى دعم الإدارة العليا، إذ أن هذه الإدارة هي التي تضع هذا الأسلوب كاستراتيجية لها، كما أن مسؤولية الاستخدام لم تقتصر على عاتق الإدارة العليا حيث للمستويات الإدارية الأخرى كالإدارة الوسطى والمشرفين والعاملين دور كبير في نجاح تطبيقه، بينما كان من أهم التوصيات التي ختم بها الباحثان الدراسة ضرورة اعتماد المنظمات على أساليب إدارية حديثة ؛ لتحسين العمليات الإنتاجية لما لها من دور كبير وبارز في تعزيز القدرات التنافسية لهذه الوحدات في مواجهة البيئة الحالية متسارعة التغيير ، وما ينعكس من تحقيق أهداف المنظمة في البقاء والنمو والاستمرار في تقديم خدمات ذات جودة عالية .

في دراسة البرواي و سفاع (2008) هدفت إلى دراسة إمكان استخدام بعض تقنيات التحسين المستمر من قبل المنظمات عموماً في تحسين أدائها مثل استراتيجية كايزن، وذلك مقارنة بالتطبيقات المتميزة محلياً وعالمياً، وخلصت الدراسة بالنتائج والتوصيات التي توضح أنه على المنظمة في مشروع إعادة هندسة عمليات العمل على إعادة النظر في الهيكل التنظيمي الحالي للمنظمة بحيث يتم التقسيم الدقيق للأعمال المناطة بالقطاعات المختلفة .

مجتمع الدراسة وعينتها:

إن مجتمع الدراسة يضم عضوات الهيئة الإدارية في كلية التربية بشقراء، وقد شملت العينة جميع أعضاء الهيئة الإدارية العاملات في هذه الكلّية للعام الدراسي 2014-2015، حيث بلغ مجتمع الدراسة (50) إدارية عند تطبيق الدراسة وتم توزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة عادت منها (35) استبانة.

إعداد الاستبانة وحساب النتائج:

تم استخلاص متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة من خلال الإطار النظري، ومن ثم تم بناء استبانة التحكيم، وتضمنت الاستبانة مقدمة تبين الهدف من الاستبانة، وطريقة الإجابة عن عباراتها، والبيانات الأساسية، واعتمد أسلوب التحليل وفق مدرج خماسي، واشتملت الأداة (الاستبانة) على محورين:

تضمن المحور الأول: أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة.

في حين اشتمل المحور الثاني على: درجة إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء.

وفي المحورين اشتملت بنود الاستبانة على عبارات تتعلق بأربعة مجالات (متطلبات عامة لاستراتيجية كايزن ، متطلبات صياغة استراتيجية كايزن، متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن، متطلبات تقويم استراتيجية كايزن)، وأعطي لكل فقرة من فقرات الاستبانة بالمجالات الأربعة وزناً مدرجاً، لتقدير درجة الأهمية، ودرجة إمكانية التطبيق على الشكل الآتي: (عالية جداً = 5، عالية = 4، متوسطة = 3، ضعيفة = 2، ضعيفة جداً = 1)، وقد حسبت النتائج من خلال قيمة المتوسط الحسابي على الدرجة القصوى، حيث حددت النقاط الفاصلة على التدرج، من خلال (المدى الأعلى – الأدنى مقسوماً على ثلاثة مستويات) (3÷5-1) وذلك بغرض المقارنة بين المتوسطات وترتيب درجة أهمية المتطلبات، ودرجة إمكانية التطبيق، وبالتالي تم وصف مستوى عبارات المتطلبات على الشكل الآتي: من (1 - 2.33) ضعيفة، من (2.34 – 3.67) متوسطة، من (3.68 - 5) عالية، وبذلك تم تحليل نتائج الأداة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية "SPSS" للتوصل إلى نتائج البحث.

صدق وثبات الأداة:

للتوصل إلى صدق الأداة عرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية المختصين في هذا المجال، بلغ عددهم (ستة) محكمين، وطلب منهم قراءة فقرات الاستبانة، وإبداء الرأي في درجة وضوحها، وسلامة صياغتها اللغوية، ودرجة ملاءمتها للمجال الذي تنتمي إليه، وإضافة أو حذف فقرات، واقتراح أو إضافة مجالات، وأخيراً بيان وجهات النظر بشكل عام عن درجة ملائمة الاستبانة لمعرفة أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة وإمكانية تطبيقها في جامعة شقراء، إلى أن استقرت الاستبانة بصورتها النهائية، وقد بلغ عدد بنودها (75) .

ولحساب ثبات الاستبانة تم حساب معامل الاتساق الداخلي لمجالات الاستبانة الأربعة لأهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة، وأيضاً لإمكانية تطبيقها باستخدام معادلة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) وذلك عن طريق تطبيقها على (15) فرداً من خارج عينة البحث ،

وكان معامل الاتساق الداخلي على النحو المبين في الجدول (1) الآتي:

الجدول (1): معامل ثبات مجالات أداة الدراسة

المجال	معامل الثبات لأهمية المتطلب	معامل الثبات لتوافر المتطلب
أولاً- متطلبات عامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة	*0.85	*0.95
ثانياً- متطلبات صياغة استراتيجية كايزن	*0.93	*0.96
ثالثاً- متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن	*0.79	*0.8
رابعاً- متطلبات تقويم استراتيجية كايزن	*0.86	*0.96
الأداء ككل	*0.94	*0.95

*عند مستوى دلالة 0.05.

وهذا يشير إلى أن أداة الدراسة تتسم بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والوثوقية، بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله .

3. النتائج والمناقشة :

للإجابة عن السؤال الرئيس الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على:

ما أهمية متطلبات الإدارة الاستراتيجية في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية العاملات في هذه الكلّية ؟

تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل متطلب من متطلبات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن الواردة ضمن كلّ مجال، وللمجالات ككل ولكل فقرة مع مجالها، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة حسب تقديرات عينتها لأهمية متطلبات كلّ مجال من مجالات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء:

أولاً الإجابة عن السؤال الفرعي الأول من أسئلة السؤال الرئيس الأول: ما هي أهمية تطبيق المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة بكلية التربية بشقراء من وجهة نظر عضوات الهيئة الإدارية العاملات في الكلية؟

يلاحظ من الجدول (2) أن متوسط بنود العبارات الواردة في مجال أهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة جاء بواقع (3.61 %)، وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن ستة بنود واردة جاءت ضمن الدرجة العالية وهي الفقرة (1) لابد أن تتوافر لدى أفراد الكلية المعرفة بعمليات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن، والفقرة (2) لابد أن تتوافر في الكلية نظم معلومات جيدة تسهل عملية اتخاذ القرارات، والفقرة (6) من المهم أن تؤكد إدارة الكلية على روح المبادرة والبحث عن

الفرص في بيئتها الداخلية، والفقرة (7) لابد أن تسعى إدارة الكلية للتغييرات المستمرة الهادفة، والفقرة (9) عند اتخاذ القرارات يجب أن ينظر للحقائق والبيانات وليس النظريات، والفقرة (11) من المهم أن تتداول المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار لكل الإداريين والعاملين في الكلية، ومن خلال هذه النتائج يتضح أهمية متطلبات استراتيجية كايزن كعامل مهم في إنجاح العمل الإداري .

جدول (2): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	لابد أن تتوافر لدى أفراد الكلية المعرفة بعمليات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن.	19.7	39.4	10.6	0	0	3.68	0.91	عالية
2	لا بد أن تتوافر في الكلية نظم معلومات جيدة تسهل عملية اتخاذ القرارات.	20.5	44.7	21.1	12.1	1.5	3.7	0.98	عالية
3	لا بد أن يوجد في الكلية أنظمة اتصال جيدة (اجتماعات، تقارير، لجان،....) تساعد على توفير فهم متكامل للقرارات المتخذة.	12.9	36.4	22.7	22.7	5.3	3.29	1.12	متوسطة
4	يجب أن تتميز القرارات المتخذة في مختلف المستويات التنظيمية للكلية بالترابط والتكامل.	23.5	31.1	27.3	10.6	7.6	3.52	1.18	متوسطة
5	لابد أن تسعى الكلية لتحقيق التميز على المدى الطويل .	17.4	30.3	23.5	20.1	8.3	3.28	1.12	متوسطة
6	من المهم أن تؤكد إدارة الكلية على روح المبادرة والبحث عن الفرص في بيئتها الداخلية .	27.3	34.8	24.2	9.8	3.8	3.72	1.09	عالية
7	لابد أن تسعى إدارة الكلية للتغييرات المستمرة الهادفة	27.3	37.1	25.8	9.1	0.8	3.81	0.97	عالية
8	يظهر أفراد الكلية قدراً كبيراً من الحماس للعمل .	22.7	31.8	30.1	8.3	6.8	3.55	1.14	متوسطة
9	عند اتخاذ القرارات يجب أن ينظر للحقائق والبيانات وليس النظريات .	25.8	32.6	37.9	3	0.8	3.8	0.89	عالية
10	من المهم أن تشيع الثقة بين الإداريين في مختلف	27.3	37.9	17.4	16.7	0.8	3.74	1.06	عالية

	المستويات التنظيمية وبين العاملين.								
11	من المهم أن تتداول المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار لكل الإداريين والعاملين في الكلية.	27.3	32.6	21.2	13.5	5.3	3.63	1.18	متوسطة
12	من المهم أن يشارك أفراد الكلية بفعالية في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم.	22.7	26.5	42.4	6.8	1.5	3.62	0.96	متوسطة
	المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الأول	22.8	34.6	27.01	11.98	3.54	3.61		

ثانياً: الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني: ما هي أهمية صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة بكلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في الكلية؟

يلاحظ من الجدول (3) أن متوسط بنود العبارات الواردة في مجال أهمية صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة جاء بواقع (3.7)، وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن ثلاثة عشر بنداً ، ورد ضمن الدرجة العالية ، وأن متوسط النسب للعبارات الواردة في هذا المجال هي (25.13 %) عالية جداً، (33.9 %) عالية، (22.35 %) متوسطة، (13.39%) ضعيفة، (5.16 %) ضعيفة جداً.

وتؤكد هذه النتيجة إدراك عضوات الهيئة الإدارية في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء لأهمية تطبيق الفكر الإداري الاستراتيجي في كليتهن، والإلمام بالعوامل المؤثرة في استخدام استراتيجية كايزن في الإدارة ، وإدراكهن لأهمية صياغة الخطط الاستراتيجية للتحسين المستمر قصير و طويل الأمد .

جدول (3): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	من المهم أن تشجع إدارة الكلية الحوار المفتوح والأفكار	27.3	35.6	24.2	11.4	1.5	3.76	1.03	عالية
2	لابد أن يشارك أعضاء الكلية في جلسات للعصف الذهني لتحديد توجهاتها المستقبلية .	27.3	25	23.5	21.2	3	3.52	1.19	متوسطة
3	لابد أن يشارك أعضاء الكلية في جلسات للعصف الذهني لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أدائها .	25	28	15.2	30.3	1.5	3.45	1.21	متوسطة
4	يجب أن تمتلك الكلية فهماً واضحاً لما تريد أن تكون عليه وتسعى له .	31.1	29.5	21.9	12.9	5.3	3.68	1.19	عالية

5	يجب أن يمارس أفراد الكلية أدوارهم في ضوء مجموعة من القيم التنظيمية المتفق عليها .	25	32.6	30.3	9.8	2.3	3.68	1.03	عالية
6	لابد أن تمتلك الكلية الاستقلالية في تحديد رسالتها وتطويرها.	26.5	31.8	30.3	5.3	6.1	3.67	1.11	متوسطة
7	لابد أن يعي أفراد الكلية رسالتها بشكل ينعكس على أدائهم .	34.8	40.2	13.6	9.8	1.5	3.97	1.01	عالية
8	يجب أن تحدد أهداف الكلية بناء على النتائج المرغوبة من منطلق الأداء الحالي.	22.7	42.4	18.9	13.6	2.3	3.7	1.04	عالية
9	من المهم أن يشترك في وضع الأهداف الأفراد المسؤولون عن تحقيقها .	34.8	40.9	15.2	7.6	1.5	4	0.97	عالية
10	لابد أن تعزز أهداف الكلية تحقيق رؤيتها على المدى البعيد والقريب .	23.5	25.8	25.8	15.9	9.1	3.39	1.04	متوسطة
11	يجب أن تتسم أهداف الكلية بالواقعية بحيث تعكس الإمكانيات الحقيقية للجامعة .	34.1	34.1	20.5	9.8	1.5	3.89	1.04	عالية
12	لابد أن تتسم أهداف الكلية بالمرونة والاستجابة لظروف ومتطلبات بيئتها.	29.5	40.2	20.5	7.6	2.3	3.87	1	عالية
13	من المهم أن يتم تصنيف الملفات أو التقارير بطريقة تساعد على سهولة الرجوع لها .	21.2	25.8	29.5	20.5	3	3.42	1.13	متوسطة
14	من المهم أن تراجع اللوحات الإرشادية بشكل دوري للتأكد من صلاحيتها وتماشيها مع ما تدل عليه .	24.2	29.5	25	18.2	3	3.54	1.14	متوسطة
15	لابد أن تترجم أهداف الكلية في محتوى وأنشطة المقررات والبرامج الدراسية	16.7	38.6	25	13.6	6.1	3.46	1.12	متوسطة
16	من المهم أن تركز أهداف الكلية على تحقيق التميز في العمل .	18.9	35.6	28	9.1	8.3	3.48	1.15	متوسطة

17	يجب أن تركز أهداف الكلية على العدد المطلوب من قبول الطلبة وحسب إمكانيات واستيعاب الكلّية .	17.4	40.9	25	9.8	6.8	3.52	1.1	متوسطة
18	من المهم مسح بيئة الكلية بشكل مستمر لتحديد التوجهات والتغيرات (في النواحي الاجتماعية الديموغرافية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية)	25	45.5	15.2	11.4	3	3.78	1.04	عالية
19	من المهم تحليل إمكانيات الكلية (المالية والإدارية والبشرية والتكنلوجية) بشكل دوري .	24.2	42.4	22	8.3	3	3.77	1.01	عالية
20	لابد أن تدرس جوانب القوة والضعف في أداء الكلية في ضوء الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية	28.8	48.5	18.9	3.8	0	4.02	0.8	عالية
21	من المهم مناقشة أهم القضايا التي قد تؤثّر على تحقيق أهداف الكلية .	2.3	3	14.4	43.9	36.4	4.09	0.91	عالية
22	يجب أن تتم صياغة استراتيجيات محددة للتعامل مع القضايا الهامة وتحقيق أهداف الكلية	32.6	31.1	29.5	0.8	6.1	3.83	1.09	عالية
	المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الثاني	25.13	33.95	22.35	13.39	5.16	3.7		

ثالثاً الإجابة على السؤال الفرعي الثالث من أسئلة السؤال الرئيس الأول: ما هي متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة بكلية التربية بشقراء من وجهة نظرعضوات الهيئة الإدارية العاملات في الكلية؟

يوضح جدول رقم (4) أن متوسط بنود العبارات الواردة في مجال متطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة جاء بواقع (3.79)، وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن سبعة بنود واردة جاءت ضمن الدرجة المتوسطة، في حين أتت بقية العبارات ضمن الدرجة العالية ، وأن متوسط النسب للعبارات الواردة في هذا المجال هي (27.52 %) عالية جداً، (40.15%) عالية، (21 %) متوسطة، (6.81 %) ضعيفة، (4.5 %) ضعيفة جداً .

وتدل هذه النتائج على وعي أفراد عينة الدراسة بمتطلبات تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة .

جدول (4): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية تطبيق استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	تتواجد الإدارة العليا في مقر العمل للتأكد من سيرة و الخلو من المشاكل .	32.6	25	11.4	3	0	4.15	0.74	عالية
2	تنشر الكلّية خططها بعيدة المدى في وثائقها ومنشوراتها .	38.6	37.9	18.2	3	2.3	4.08	0.95	عالية
3	تنشر الكلية خططها السنوية في وثائقها ومنشوراتها.	31.8	37.9	18.2	3	2.3	4.08	0.95	عالية
4	تشتق أهداف الأقسام من الأهداف العامة للكلية.	31.8	34.1	21.2	6.8	6.1	3.79	1.15	عالية
5	تضع الكلية مجموعة من السياسات والإجراءات التي توجه أفرادها عند تحقيق الأهداف.	36.4	43.9	9.8	8.3	1.5	4.05	0.97	عالية
6	يتم تدريب العاملين بالكلية تبعاً لاحتياجات الكلية و مهام الخطط الجديدة .	31.1	44.7	16.7	0.8	6.8	3.92	1.06	عالية
7	يتم تضمين قيم وأخلاقيات الكلية في محتوى البرامج التدريبية.	22	38.6	21.2	11.4	6.8	3.58	1.15	متوسطة
8	تحرص الكلية على جذب المبدعين المؤهلين لتحقيق أهدافها.	36.4	35.6	18.2	3	6.8	3.92	1.13	عالية
9	يراعى عند اختيار العاملين توافق خلفياتهم وخبراتهم وقيمهم مع أهداف الكلية.	21.2	43.2	23.5	3.8	8.3	3.65	1.11	متوسطة
10	تشجع الكلية أفرادها على التجديد والإبداع وابتكار طرق أفضل للأداء.	22.7	40.9	28.8	6.1	1.5	3.77	0.92	عالية
11	توظف التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإدارة والتدريس بشكل يؤدي إلى تطوير الأداء.	27.3	51.5	17.4	2.3	1.5	4.01	0.82	عالية
12	تسعى الكلية للتطور والتميز من خلال برامج للبحوث والتطوير.	33.3	45.5	16.7	3.8	0.8	4.07	0.85	عالية

13	توفر الكلية بيئة مريحة تشجع على العمل.	25.8	47	22.7	3	1.5	3.92	0.86	عالية
14	ترتبط أنظمة المكافآت والحوافز بمدى تحقق أهداف الكلية على المدى القريب والبعيد .	30.3	38.6	21.2	6.8	3	3.86	1.03	عالية
15	تخصص الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق كلّ هدف.	20.5	32.6	28.8	15.9	2.3	3.53	1.06	متوسطة
16	تمتلك إدارة الكلية مهارات إدارية عالية تساعدها على التغلب على المشكلات التي تواجه تنفيذ الخطط الموضوعة.	24.2	30.3	28	9.8	7.6	3.54	1.18	متوسطة
17	تحدد المسؤوليات والوظائف الموكلة للأفراد المسؤولين عن التنفيذ بدقة.	26	32.6	29.5	6.1	5.3	3.69	1.09	عالية
18	تحدد المسؤوليات ودور كلّ موظفة في تفعيل الخطط الموضوعة عن طريق مراجعة الهيكل التنظيمي و المسؤوليات للتأكد من مناسبتها للخطة.	29	44.7	17	3.8	4.5	3.91	1.02	عالية
19	يحفز قادة الجامعة التزام أفرادها بتحقيق الرؤية المنشودة .	28	34.1	28.8	5.3	3.8	3.77	1.04	عالية
20	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تكون في قلب الحدث لمحاولة حل المشكلة .	1.07	33.3	21.2	22.7	3	3.33	1.13	متوسطة
21	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تكتفي بالتوجيه من منطلق التقارير التي تصلهم .	22.7	40.2	16.7	9.1	11.4	3.54	1.26	متوسطة
22	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تتصرف بسرعة لحلها.	17.4	40.9	23.5	8.3	9.8	3.48	1.17	متوسطة
23	المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الثالث.	27.52	40.15	21	6.81	4.5	3.79		

رابعاً الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع من أسئلة السؤال الرئيس الأول: ما هي متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر عضوات الهيئة الإدارية العاملات في الكلية؟

من قراءة الجدول (5) يتبين أن متوسط بنود العبارات الواردة في مجال متطلبات تقويم استراتيجية كايزن جاء بواقع (4.03)، وهو يقع ضمن الدرجة العالية، كما أن جميع العبارات الواردة ضمن هذا المجال أتت ضمن الدرجة العالية. وجاءت عبارة يوفر نظام التقويم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب بأعلى متوسط نسب بلغت (% 44.7%)، كما أن متوسط النسب للعبارات الواردة في هذا المجال هي (35.08 %) عالية جداً، (41.25 %) عالية، (17.14 %) متوسطة، (4.33 %) ضعيفة، (2.23 %) ضعيفة جداً.

وقد أتت هذه النتيجة موضحة إيمان أفراد عينة الدراسة في تحديد أسس الرقابة والإدارة والتقييم، وبالتالي ضمان وجود آراء موحدة ومتحدة بخصوص الأفعال والمسائل الهامة، ومن ثم تحديد مقاييس الأداء وآليات الرقابة اللازمة في كلية التربية.

جدول (5): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهمية متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة:

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط	الانحراف	درجة
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً	الحسابي	المعياري	أهمية المتطلب
1	يقارن أداء الكلية بالمعايير الموضوعة بشكل دوري.	28.8	40.5	21.1	5.3	4.5	3.83	1.05	عالية
2	تقارن الكلية أداءها مع أداء الكليات الأخرى محلياً وعالمياً.	28	45.5	17.4	6.8	2.3	3.9	0.96	عالية
3	تقارن الكلية أداءها مع المؤسسات المعروفة بتميزها في مجالات معينة .	36.4	37.9	18.9	5.3	1.5	4.02	0.95	عالية
4	تحرص الكلية على أخذ التغذية الراجعة عن أدائها من الجهات المستفيدة من خدماتها .	29.5	39.4	17.4	7.6	6.1	3.79	1.13	عالية
5	تؤخذ التغذية الراجعة عن أداء الكلية من أعضاء الهيئة الإدارية والعاملين بالاعتبار.	26.5	41.7	23.5	3.8	4.5	3.82	1.02	عالية
6	تؤخذ التغذية الراجعة عن أداء الكلية من طلابها بالاعتبار.	32.6	43.9	18.9	2.3	2.3	4.02	0.9	عالية
7	يوفر نظام التقويم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	37.1	37.9	18.9	5.3	0.8	4.05	0.92	عالية
8	تعدل الإجراءات والممارسات في ضوء نتائج التقويم .	44.7	42.4	9.8	2.3	0.8	4.28	0.79	عالية
9	تعدل الخطط والأهداف في ضوء نتائج تحليل البيئة الخارجية للكلية .	39.4	43.9	13.6	0.8	2.3	4.17	0.86	عالية

10	يوازن التقويم بين قياس تحقق الأهداف على المدى البعيد والقريب .	39.4	40.2	13.6	5.3	1.5	4.11	0.94	عالية
11	تحلّل أهداف المقررات والبرامج للتأكد من تغطيتها للأهداف العامة للجامعة .	29.5	41.7	18.9	5.3	4.5	3.86	1.05	عالية
12	تحرص إدارة الكلية على إيصال نتائج تقويم أداء الكلية إلى أفرادها والمستفيدين من خدماتها .	41.7	42.4	12.1	3.8	0	4.22	0.8	عالية
13	تراجع الخطط بعيدة المدى سنوياً للتأكد من ملاءمتها للتغيرات في بيئة المنظمة .	39.4	49.2	9.1	2.3	0	4.26	0.72	عالية
14	تنفذ الكلية مسوح دورية لتقويم مدى رضا أفرادها .	31.1	45	20.5	3	0	4.26	0.8	عالية
15	تنفذ الكلية مسوح دورية لتقويم مدى رضا المستفيدين من خدماتها .	30.3	40.2	19.7	6.1	3.8	3.87	1.04	عالية
16	تغطي عملية التقويم كافة الجوانب المهمة في أداء الكلية وبيئتها الداخلية .	41.7	32.6	21.2	3	1.5	4.1	0.94	عالية
17	تغطي عملية التقويم كافة الجوانب المهمة في بيئة الكلية الخارجية .	40	36.4	16.7	5.3	1.5	4.08	0.96	عالية
المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الرابع .		35.08	41.25	17.14	4.33	2.23	4.03		

السؤال الثاني: ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات في هذه الكلِّية ؟

للإجابة عن السؤال الرئيس الثاني تم تحليل النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال فرعي من أسئلة السؤال الرئيس الثاني كما هو واضح فيما يلي:

السؤال الفرعي الأول من أسئلة السؤال الرئيس الثاني: ما درجة إمكانية تطبيق المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟

أشارت النتائج الواردة في الجدول (6) المتعلقة بإمكانية تطبيق فقرات المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة،حيث إن إمكانية تطبيق فقرات هذا المجال كانت متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.84)، وقد حصلت عبارة مشاركة أفراد الكلية بفعالية في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم على أعلى درجة إمكانية تطبيق في هذا المجال، وحصلت عبارة وجود أنظمة اتصال جيدة (اجتماعات، تقارير، لجان،..)

تساعد على توفير فهم متكامل للقرارات المتخذة في الكلية كأدنى درجة لإمكانية التطبيق للفقرات، وقد يشير إلى أن أنظمة الاتصال الجيدة لم تكن مفعلة بالصورة المرضية.

جدول (6):النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإمكانية تطبيق المتطلبات العامة لاستراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة .

ت	العبارة	المتوسط الحسابي لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	تتوافر لدى أفراد الكلية المعرفة بعمليات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن.	8.3	13.6	32.6	28	17.4	2.67	1.16	متوسطة
2	تتوافر في الكلية نظم معلومات جيدة تسهل عملية اتخاذ القرارات .	20.5	10.6	18.2	33.3	22.7	15.2	2.86	متوسطة
3	توجد في الكلية أنظمة اتصال جيدة (اجتماعات، تقارير، لجان،....) تساعد على توفير فهم متكامل للقرارات المتخذة .	12.9	6.8	20.5	27.3	31.8	13.6	13.6	متوسطة
4	تتميز القرارات المتخذة في مختلف المستويات التنظيمية للكلية بالترابط والتكامل .	7.6	15.2	36.4	25.8	15.2	2.74	1.12	متوسطة
5	تسعى الكلية لتحقيق التميز على المدى الطويل .	17.4	30.3	23.5	20.1	8.3	3.28	1.12	متوسطة
6	تؤكد إدارة الكلية على روح المبادرة والبحث عن الفرص في بيئتها الداخلية .	7	32	32.6	11	15.9	2.62	1.12	متوسطة
7	تسعى إدارة الكلية للتغييرات المستمرة الهادفة .	7.8	18.9	37	20.5	15.2	2.83	1.13	متوسطة
8	يظهر أفراد الكلية قدراً كبيراً من الحماس للعمل .	22.7	31.8	30.1	8.3	6.8	3.55	1.14	متوسطة
9	عند اتخاذ القرارات فإنه ينظر للحقائق و البيانات و ليس النظريات .	7.6	19.7	32.6	22	18.2	2.77	1.18	متوسطة

10	تشيع الثقة بين الإداريين في مختلف المستويات التنظيمية وبين العاملين.	11.4	21.2	37.9	15.9	11.4	3.12	1.2	متوسطة
11	تتداول المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار لكل الإداريين والعاملين في الكلية .	27.3	32.6	21.2	13.5	5.3	3.63	1.18	متوسطة
12	يشارك أفراد الكلية بفعالية في اتخاذ القرارات المرتبطة بهم.	22.7	26.5	42.4	6.8	1.5	3.62	0.96	متوسطة
	المتوسط الحسابي و متوسط النسب للمجال الأول	10.55	18.82	34.98	21.73	13.96	2.84		

ثانياً الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني من أسئلة السؤال الرئيس الثاني: ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات صياغة استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء ؟

أشارت النتائج المدرجة في الجدول (7) المتعلقة بدرجة إمكانية تطبيق فقرات استراتيجية كايزن في الإدارة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة إلى أن درجة تطبيق فقرات هذا المجال كانت متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.8) ، كما أن حصول عبارة امتلاك الكلية الاستقلالية في تحديد رسالتها وتطويرها على أعلى درجة تطبيق في هذا المجال، كما أن حصول عبارة تعزز أهداف الكلية تحقيق رؤيتها على المدى البعيد والقريب على أدنى درجة تطبيق في هذا المجال .

جدول (7): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإمكانية صياغة استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	تشجع إدارة الكلية الحوار المفتوح والأفكار	12.1	15.2	24.2	23.5	24.2	2.67	1.03	متوسطة
2	يشارك أعضاء الكلية في جلسات للعصف الذهني لتحديد توجهاتها المستقبلية.	6.8	12.1	32.6	30.3	18.2	2.59	1.13	متوسطة
3	يشارك أعضاء الكلية في جلسات للعصف الذهني لتحديد أهم العوامل المؤثرة على أدائها.	14.4	28.8	26.5	19.7	10.6	3.17	1.21	متوسطة
4	تمتلك الكلية فهماً واضحاً لما تريد أن تكون عليه وتسعى له.	12.9	17.4	28	25.8	15.9	2.86	1.26	متوسطة

5	يمارس أفراد الكلية أدوارهم في ضوء مجموعة من القيم التنظيمية المتفق عليها .	15.9	19.7	25	28	11	3.01	1.26	متوسطة
6	تمتلك الكلية الاستقلالية في تحديد رسالتها وتطويرها.	5.3	15.2	34.1	34.1	21.1	4	1.14	عالية
7	يعي أفراد الكلية رسالتها بشكل ينعكس على أدائهم.	12.9	25.8	31.8	22	7.6	3.14	1.13	متوسطة
8	تحدد أهداف الكلية بناء على النتائج المرغوبة من منطلق الأداء الحالي.	10.6	31.8	34.8	15.9	6.8	3.23	1.06	متوسطة
9	يشترك في وضع الأهداف الأفراد المسؤولون عن تحقيقها.	4.5	12.9	40.2	26.5	15.9	2.64	1.04	متوسطة
10	تعزز أهداف الكلية تحقيق رؤيتها على المدى البعيد والقريب.	23.5	25.8	25.8	15.9	9.1	3.39	1.04	متوسطة
11	تتسم أهداف الكلية بالواقعية بحيث تعكس الإمكانيات الحقيقية للجامعة .	3.8	9.1	23.5	28.8	34.8	2.18	1.12	ضعيفة
12	تتسم أهداف الكلية بالمرونة والاستجابة لظروف ومتطلبات بيئتها .	9.1	22	32.6	22	14.4	2.89	1	متوسطة
13	يتم تصنيف الملفات أو التقارير بطريقة تساعد على سهولة الرجوع لها.	7.6	14.4	27.3	33.3	17.4	2.61	1.16	متوسطة
14	تراجع اللوحات الإرشادية بشكل دوري للتأكد من صلاحيتها و تماشيها مع ما تدل عليه.	4.5	19.7	43.9	16.7	15.2	2.82	1.06	متوسطة
15	تترجم أهداف الكلية في محتوى وأنشطة المقررات والبرامج الدراسية .	6.8	13.6	37.1	28.8	13.6	2.71	1.08	متوسطة
16	تركز أهداف الكلية على تحقيق التميز في العمل	6.1	15.2	31.8	29.5	17.4	2.63	1.12	متوسطة
17	تركز أهداف الكلية على العدد المطلوب من قبول الطلبة وحسب إمكانيات واستيعاب الكلية .	7.6	7.6	33.3	24.2	27.3	2.44	1.19	متوسطة

18	يتم مسح بيئة الكلية بشكل مستمر لتحديد التوجهات والتغيرات (في النواحي الاجتماعية الديموغرافية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسية)	5.3	15.2	26.5	30.3	22.7	2.5	1.16	متوسطة
19	تحليل إمكانيات الكلية (المالية والإدارية والبشرية و التكنلوجية) بشكل دوري.	3.8	10.6	31.8	31.1	22.7	2.42	1.07	متوسطة
20	تدرس جوانب القوة والضعف في أداء الكلية في ضوء الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية	4.5	13.6	33.3	31.8	16.7	2.58	1.06	متوسطة
21	تناقش أهم القضايا التي قد تؤثّر على تحقيق أهداف الكلية .	7.6	28	26.5	25	12.9	2.92	1.16	متوسطة
22	تتم صياغة استراتيجيات محددة للتعامل مع القضايا الهامة و تحقيق أهداف الكلية .	8.3	24.2	30.3	22.7	14.4	2.89	1.17	متوسطة
المتوسط الحسابي و متوسط النسب للمجال الثاني		7.95	17.7	31.3	26.45	17.04	2.8		

ثالثاً الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث من أسئلة السؤال الرئيس الثاني: ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء؟

أشارت النتائج المدرجة في الجدول (8) المتعلقة بإمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة من نظر أفراد عينة الدراسة إلى أن درجة تطبيق فقرات المجال كانت متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.52)، وهو أقل متوسط حسابي مقارنة بمجالات متطلبات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن، كما أن حصول عبارة حرص الكلية على جذب المبدعين المؤهلين لتحقيق أهدافها على أعلى درجة إمكانية تطبيق في هذا المجال، قد يعود إلى إدراك أفراد عينة البحث بأن الكلية تعمل على جذب الكوادر العلمية المبدعة والمؤهلة تأهيلاً علمياً عالياً، كما أن حصول عبارة تحفيز قادة الكلية التزام أفرادها بتحقيق الرؤية المنشودة على أدنى درجة تطبيق في هذا المجال، قد يكون مرد ذلك إلى كون الكلية لا تدرك بدقة إمكانيات الالتزام المتوافر لدى أفرادها لتحديد مسارها.

جدول (8): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	تتواجد الإدارة العليا في مقر العمل للتأكد من سيرة و الخلو من المشاكل.	6.1	15.9	35.6	29.5	12.9	2.73	1.07	متوسطة
2	تنشر الكلية خططها بعيدة المدى في وثائقها ومنشوراتها.	6.1	12.9	26.5	37.9	16.7	2.54	1.1	متوسطة
3	تنشر الكلية خططها السنوية في وثائقها ومنشوراتها.	8.3	22.7	26.5	25.8	16.7	2.8	1.21	متوسطة
4	تشتق أهداف الأقسام من الأهداف العامة للكلية.	9.8	14.4	40.9	23.5	11.4	2.88	1.11	متوسطة
5	تضع الكلية مجموعة من السياسات والإجراءات التي توجه أفرادها عند تحقيق الأهداف .	9.1	22.7	35.6	21.2	11.4	2.97	1.13	متوسطة
6	يتم تدريب العاملين بالكلية تبعاً لاحتياجات الكلية و مهام الخطط الجديدة .	9.1	15.2	33.3	20.5	22	2.69	1.23	متوسطة
7	يتم تضمين قيم وأخلاقيات الكلية في محتوى البرامج التدريبية.	9.8	12.1	32.6	26.5	18.9	2.67	1.2	متوسطة
8	تحرص الكلية على جذب المبدعين المؤهلين لتحقيق أهدافها.	8.3	9.8	23.5	30.3	28	2.4	1.23	متوسطة
9	يراعى عند اختيار العاملين توافق خلفياتهم وخبراتهم وقيمهم مع أهداف الكلية.	10.6	9.8	18.9	23.5	37.1	2.33	1.35	ضعيفة
10	تشجع الكلية أفرادها على التجديد والإبداع وابتكار طرق أفضل للأداء.	9.1	12.1	25	26.5	27.3	2.49	1.26	متوسطة
11	توظف التكنولوجيا المتقدمة في عمليات	9.1	7.6	22.7	25.8	34.8	2.3	1.27	ضعيفة

	الإدارة والتدريس بشكل يؤدي إلى تطوير الأداء.								
12	تسعى الكلية للتطور والتميز من خلال برامج للبحوث والتطوير.	6.8	10.6	18.9	20.5	43.2	2.17	1.28	ضعيفة
13	توفر الكلية بيئة مريحة تشجع على العمل.	6.8	7.6	28	24.2	33.3	2.3	1.2	ضعيفة
14	ترتبط أنظمة المكافآت والحوافز بمدى تحقق أهداف الكلية على المدى القريب والبعيد.	6.1	8.3	22	25.8	37.9	2.19	1.21	ضعيفة
15	تخصص الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق كلّ هدف.	6.1	7.6	18.9	28.8	38.6	2.14	1.19	ضعيفة
16	تمتلك إدارة الكلية مهارات إدارية عالية تساعدها على التغلب على المشكلات التي تواجه تنفيذ الخطط الموضوعة.	6.1	53	17.4	31.1	40.2	2.06	1.16	ضعيفة
17	تحدد المسؤوليات والوظائف الموكلة للأفراد المسؤولين عن التنفيذ بدقة.	5.3	21.2	33.3	22.7	17.4	2.74	1.14	متوسطة
18	تحدد المسؤوليات ودور كلّ موظفة في تفعيل الخطط الموضوعة عن طريق مراجعة الهيكل التنظيمي و المسؤوليات للتأكد من مناسبتها للخطة.	6.8	20.5	30.3	25.8	16.7	2.75	1.16	متوسطة
19	يحفز قادة الجامعة التزام أفرادها بتحقيق الرؤية المنشودة .	3	17.4	39.4	22	18.2	2.65	1.16	متوسطة
20	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تكون في قلب الحدث لمحاولة حل المشكلة .	5.3	14.4	37.9	28	14.4	2.68	1.06	متوسطة
21	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تكتفي بالتوجيه من منطلق التقارير التي تصلهم .	2.3	17.4	32.6	27.3	20.5	2.54	1.06	متوسطة

22	عند حدوث مشكلة فإن الإدارة العليا تتصرف بسرعة لحلها.	17.4	40.9	23.5	8.3	9.8	3.48	1.17	متوسطة
المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الثالث.		7.17	13.6	28.56	26.06	24.65	2.52		

رابعاً الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع من أسئلة السؤال الرئيس الثاني: ما درجة إمكانية تطبيق متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء ؟

أشارت النتائج المدرجة في الجدول (9) المتعلقة بإمكانية تطبيق متطلبات تقويم استراتيجية كايزن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة إلى أن درجة تطبيق فقرات هذا المجال كانت متوسطة، وقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (2.68) ، كما أن حصول عبارة موازنة التقويم بين قياس تحقق الأهداف على المدى البعيد والقريب على أعلى درجة تطبيق في هذا المجال، ربما يعود ذلك إلى إدراك أفراد عينة البحث لأهمية ذلك من وجهة نظرهم، كما أن حصول عبارة مقارنة الكلية أداءها مع المؤسسات المعروفة بتميزها في مجالات معينة على أدنى درجة تطبيق في هذا المجال، وقد يكون مرد ذلك إلى أن التخطيط الحالي للكلية لا تضع في حسبانها مراقبة أداء الكلية في وضعها الحالي مع أداء كليات ثانية في جامعات أخرى متميزة .

جدول (9): النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإمكانية تطبيق متطلبات تقويم استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة

ت	العبارة	النسبة المئوية لأهمية المتطلب					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة أهمية المتطلب
		عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جداً			
1	يقارن أداء الكلية بالمعايير الموضوعة بشكل دوري .	2.3	18.9	25	31.1	22.7	2.47	1.11	متوسطة
2	تقارن الكلية أداءها مع أداء الكليات الأخرى محلياً وعالمياً .	3.8	22.7	25	26.5	22	2.6	1.17	متوسطة
3	تقارن الكلية أداءها مع المؤسسات المعروفة بتميزها في مجالات معينة .	2.3	23.5	25	28	21.2	2.58	1.13	متوسطة
4	تحرص الكلية على أخذ التغذية الراجعة عن أدائها من الجهات المستفيدة من خدماتها	0.8	22.7	24.2	31.1	21.2	2.51	1.09	متوسطة
5	تؤخذ التغذية الراجعة عن أداء الكلية من أعضاء الهيئة الإدارية والعاملين بالاعتبار.	3.8	20.5	30.3	30.3	15.2	2.67	1.08	متوسطة

6	تؤخذ التغذية الراجعة عن أداء الكلية من طلابها بالاعتبار.	8.3	25.8	24.2	32.6	9.1	2.92	1.13	متوسطة
7	يوفر نظام التقويم المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب.	2.3	24.2	31.8	30.3	11.4	2.76	1.02	متوسطة
8	تعدل الإجراءات والممارسات في ضوء نتائج التقويم .	3	17.4	29.5	28.8	21.2	2.52	1.1	متوسطة
9	تعدل الخطط والأهداف في ضوء نتائج تحليل البيئة الخارجية للكلية .	1.5	22.7	28	28.8	18.9	2.59	1.08	متوسطة
10	يوازن التقويم بين قياس تحقق الأهداف على المدى البعيد والقريب.	3.8	32.6	32.6	18.9	12.1	2.97	1.08	متوسطة
11	تحلّل أهداف المقررات والبرامج للتأكد من تغطيتها للأهداف العامة للجامعة.	6.8	12.1	37.9	26.5	16.7	2.66	1.1	متوسطة
12	تحرص إدارة الكلية على إيصال نتائج تقويم أداء الكلية إلى أفرادها والمستفيدين من خدماتها	9.1	21.2	26.5	28	15.2	2.81	1.2	متوسطة
13	تراجع الخطط بعيدة المدى سنوياً للتأكد من ملاءمتها للتغيرات في بيئة المنظمة.	8.3	23.5	22	26.5	19.7	2.7	1.25	متوسطة
14	تنفذ الكلية مسوح دورية لتقويم مدى رضا أفرادها .	4.5	29.5	22.7	28.8	14.4	2.81	1.15	متوسطة
15	تنفذ الكلية مسوح دورية لتقويم مدى رضا المستفيدين من خدماتها.	2.3	31.8	28	23.5	14.4	2.84	1.1	متوسطة

16	تغطي عملية التقويم كافة الجوانب المهمة في أداء الكلية وبيئتها الداخلية.	4.5	21.2	29.5	22	22.7	2.63	1.18	متوسطة
17	تغطي عملية التقويم كافة الجوانب المهمة في بيئة الكلية الخارجية	3	17.4	30.3	25.8	23.5	2.51	1.12	متوسطة
المتوسط الحسابي ومتوسط النسب للمجال الرابع		4.14	22.81	27.79	27.5	17.74	2.68		

4. نتائج الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى التعرف إلى متطلبات الإدارة الاستراتيجية في كلية التربية للبنات بشقراء من وجهة نظر عضوات الهيئة الإدارية العاملات فيها ، وقد توصل إلى عدة نتائج أهمها:

1. أن لدى عضوات الهيئة الإدارية بكلية التربية للبنات بشقراء الوعي والمعرفة بأهمية تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة
2. أن إمكانية تطبيق متطلبات استراتيجية كايزن في الإدارة في كلية التربية للبنات بشقراء حصلت على تقدير متوسط بحسب إجابات أفراد عينة الدراسة من عضوات الهيئة الإدارية العاملات فيها .

5. توصيات الدراسة:

من خلال النتائج التي توصل إليها، التي يمكن أن تفيد في تطوير الإدارة من جهة، وفي توفير متطلبات الإدارة باستخدام استراتيجية كايزن في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء بصورة خاصة وفي بقية الكلية بالجامعة بصورة عامة من جهة أخرى ، وبناء على هذه النتائج قدمت المقترحات الآتية:

1. وضع قاموس خاص بالإدارة باستخدام استراتيجية كايزن يتم فيه حصر كلّ المفاهيم المتعلقة بالإدارة باستخدام هذه الاستراتيجية وتوزيعه على كافة العاملات في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء.
2. وضع آلية لترسيخ ثقافة استراتيجية كايزن في الإدارة لدى العاملات في كلية التربية للبنات بجامعة شقراء من أعضاء هيئة تعليمية وإدارية تتجزأ من الثقافة العامة لهذه المؤسسة.
3. التدريب على أهمية إتقان صياغة أهداف الكلية بوضوح والقدرة على تحليل محتواها، وتسخير الخبرات لخدمة الهدف، واختيار الوسائل والأساليب المناسبة لتحقيق الأهداف في ضوء هذه الاستراتيجية .
4. التوعية المستمرة وإقناع العاملات في كلية التربية بأهمية وجدوى استراتيجية كايزن في إحداث التغيير الفعال والمستمر، و حل المشكلات التي قد تواجههن خلال العمل في كلية التربية بجامعة شقراء.
5. إبراز دور وأهمية استراتيجية كايزن في التحسين المستمر كرفع المستوى التعليمي والأداء الإداري للعاملين في الكلية لرفع معنوياتهم وتقوية الدافعية لديهم.
6. فتح قنوات اتصال فعالة مع الأفراد في مختلف المستويات الإدارية في جامعة شقراء و ذلك لمساعدة العاملات في كلية التربية في معرفة أهمية الدور الذي يقمن به في تطوير المؤسسة ككل.
7. أيضا فتح قنوات اتصال مع أفراد ومؤسسات تعليمية أخرى ، و في مختلف المجالات؛ للاستفادة من تجاربهم في تحسين مستوى الأداء في الكلية.

8. عمل مزيد من الدراسات مستقبلية حول تطبيق استراتيجية كايزن في الإدارة تتطرق لجوانب أخرى لم يتم التطرق لها في هذه الدراسة مثل العلاقة بين تطبيق استراتيجية كايزن وتحقيق التنافس المؤسسي في خدمة المجتمع.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: المراجع العربية:

1. البرواي، نزار، سفاع، علي (2008): تقنيات التحسين المستمر والأداء المنظمي: تأطير مفاهيمي ومؤشرات قابلة للتطبيق في المنظمات الصناعية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية.
2. التركاوي، كيندة (2015): تعريف التربية لغة واصطلاحاً. الألوكة، الأردن، عمان.
3. العثماني، نزيه (2013): التحسين المستمر باستراتيجية الكايزن و الكايكو اليابانية. مدونة نزية العثماني.
4. بو حجي، محمد (2015): رؤية تحليلية لمفهوم التغيير من خلال استراتيجية كايزن. الاستشارات الإدارية، البحرين.
5. تركستاني، عبد الله (2014): أسلوب الكايزن في تحسين العمليات الإدارية، ورشة عمل، الرياض.
6. عبد الجبار، مازن (2013): الكايزن فلسفة الجودة اليابانية. الإدارة المعاصرة، الإمارات.
7. عبدالرحمن، مهند و أحمد، رشا (2013): أثر استخدام التحسين المستمر على كفاءة الخدمة الجامعية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (36).
8. عزت، ريزان و محمد، برزين (2009): أسلوب كايزن وعلاقته بتخفيض التكاليف. مجلة جامعة صلاح الدين، جامعة صلاح الدين. العراق.
9. محمد، أميرة (2013): استراتيجية الكايزن للسعادة. موسوعة التنمية البشرية، بريطانيا.
10. ماهر، أحمد (2013): تعرف على استراتيجية الكايزن اليابانية. مجلة رؤى الثقافية والعلمية. http://www.ruoaa.com/2013/10/japanese-kaizen-change-arabic-mind.html#axzz4bDWk6Du5

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Barnes, Y &.. el (1996). Beyond Total Quality Management, 1st ed, MC Graw, Hill-Inc, USA.
2. Cane,S.(1996). "Kaizen strategies for winning through people" , 1996, London :Pitman publishing
3. Chase, R (2004). Operation Management for Competitive advantage.10th ed, MC Graw-Hill Companies, Ince. USA.
4. Dan Reid, R&Sunders, Nada R, (2002). Operation Management, Tohn-Wiley & Sons, Inc USA.
5. Dliworth, James B., (1996). Operation Management, 2nd ed., Mc Graw-Hiil, Inc.,New York.
6. Hilton,.R (2005). Management Accounting, 6th ed., Irwin Mc Graw Hill Co.
7. Lee, Q (2004). All About Kaizen. Consultants Engineers Strategists, Kansas.
8. Titu, M, Oprean, C and Grecu, D (2010). Applying the Kaizen Method and the 5S Technique in the Activity of Post-Sale Services in the Knowledge-Based Organization. The International Multi Conference of Engineers and Computer Scientists (3), Hong Kong

Abstract:

The purpose of this scientific paper is to know the views of members of the governing body of the Faculty of Girls' Education collage at Shaqra University in the importance of the requirements of kaizen strategy in management at collage, and the possibility of the application of these requirements at this collage. To address the problem of the research used a descriptive approach, and data for the study were collected through survey questioners were distributed to a sample of members of the governing body in the College of Education at Shaqra University. It was the use of the following statistical methods: percentages and averages, standard deviation. Search Results showed that the importance of the requirements of the management strategy kaizen got high esteem among the members of the governing body of the answers. The results also revealed that the possibility of the application of the requirements of the strategy got a median estimate. By the end, presented research proposals, including that Shaqra University to adopt a strategy in Kaizen management as a tool of change and development of the administrative work.

Keywords: higher education, management, strategy kaizen, members of the governing body.

مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية
العدد الخامس – المجلد الأول
يوليو 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

التمييز بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب في النظام السعودي والقوانين المقارنة

خديجة عبد الحميد القطيشات

استاذ مساعد بقسم الانظمة - كلية الإدارة والاعمال - جامعة الأميرة نوره بنت عبد الرحمن - المملكة العربية السعودية

الملخص: تشترك الجريمة الإرهابية مع الجريمة السياسية في عدد من العناصر، مما أوقع الكثير من الخلط بين النوعين وضاعف من صعوبة التمييز بينهما، بل وفتح الباب على مصراعيه لتفسيرات وأوصاف مختلفة ومتناقضة لفعل واحد، فكل يفسر الفعل وفقا لمصلحته السياسية، فسادت على نطاق واسع سياسة ازدواجية المعايير أو ما يطلق عليها سياسة الكيل بمكيالين وخاصة على المستوى الدولي. وقد هدف البحث الى تسليط الضوء على الحدود الفاصلة والمميزة بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب في النظام السعودي والقوانين المقارنة. إذ تبين من خلال البحث أن التمييز بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب يكاد يكون ضعيفاً للغاية في مقابل الخلط الشديد بينهما في النظام السعودي.

الكلمات المفتاحية: التمييز، الجرائم، السياسية، الارهاب، النظام السعودي، القوانين المقارنة

المقدمة:

برز مصطلح جرائم الإرهاب في العقود الثلاثة الأخيرة بشكل مطرد، بحيث هذا أصبح مثار الكثير من النقاشات والجدل بشأن تمييز هذا النوع من الجرائم عما سواه من الجرائم، إذ لا يخلو يوم من الأيام إلا وتناهى إلى مسامعنا بعض القضايا المرتبطة بالإرهاب أو مشتقاته أو مصطلحاته الكثيرة. مع هذا فإن موضوع الإرهاب وخصوصًا بعد هجمات الحادي عشر من أيلول أصبح يواجه مفاهيم جديدة استحدثتها ما أسميت بالحرب الأمريكية على الإرهاب، وظهور ما بات يعرف بالجريمة الإرهابية[1].

بيد أن مصطلح الجريمة الإرهابية لازال غامضاً وقاصرة مفاهيمه في التحديد والتوصيف والإحاطة والمنع الاصطلاحي، الأمر نفسه الذي ينطبق على مفهوم "الجريمة السياسية" الذي يعد هو الآخر من أكثر المفاهيم القانونية غموضا وتعقيداً، والتي استعصى على الفقه والقضاء إيجاد تعريف محدد لها، وعزفت جل الدول عن وضع تعريف لها في تشريعاتها الوطنية رغم المبادرات المتعددة للمنتظم الدولي في هذا الإطار، وترجع هذه الصعوبة في تحديد المفهوم أساسا إلى الطبيعة المعقدة للجريمة السياسية في حد ذاتها واختلاف رؤية الدول في معالجة هذا النوع من الجرائم حسب طبيعة نظامها السياسي، وكذا إلى صعوبة وضع تعريف محدد لمصطلح "السياسة" نفسه الذي ما يزال معناه غامضاً ومطاطاً مفتوحا لكل التأويلات يصعب أن يكون أساسا لنظرية معينة في صلب قواعد القانون الجزائي المتسمة بالثبات والاستقرار. لاسيما وأن جرائم الإرهاب تختلط في أذهان البعض مع الجرائم السياسية وبالتحديد جرائم العنف السياسي نظراً للتقارب الشديد بينهما، فكل منهما يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية وكل منهما يستخدم وسائل عنيفة وبصورة منظمة وعلى وجه غير مشروع وكل منهما يمثل خروجاً على المألوف والمتعارف عليه من قيم وعلاقات.

وتشترك الجريمة الإرهابية مع عدد من المفاهيم القانونية والسياسية ولاسيما الجريمة السياسية والكفاح المسلح وأعمال المقاومة وحرب العصابات الخ، في عدد من العناصر، مما أوقع الكثير من الخلط في هذه المفاهيم لصعوبة التمييز فيما بينها، ومما فتح الباب على مصراعيه لتفسيرات وأوصاف مختلفة ومتناقضة لفعل واحد، فكل يفسر الفعل وفقا

[1]. نهاد عبد الإله عبد الحميد خنفر: التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001- 2004، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2005. ص 1.

لمصلحته السياسية، فسادت على نطاق واسع سياسة ازدواجية المعايير أو ما يطلق عليها سياسة الكيل بمكيالين وخاصة على المستوى الدولي.

مشكلة البحث وتساؤلاته:

تنحصر مشكلة البحث في الحاجة الماسة الى تسليط الضوء على الحدود الفاصلة والمميزة بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب في النظام السعودي والقوانين الأخرى المقارنة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في عصرنا الحالي، في الخلط الواقع اليوم بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، لاسيما وأن كلا النوعين يشهدان ارتفاعا كبيرا باستمرار، مما استدعى تطوير القوانين والتشريعات لمواجهة أخطار هذه الجرائم، وخاصة جرائم الإرهاب التي تستحوذ على صدارة الاهتمام السياسي والأمني. إذ تُعد ظاهرة الإرهاب واحدة من أهم القضايا السياسية والأمنية التي تواجه الدول، والتي تتداخل بشدة مع الجرائم السياسية، وهذا ما يتطلب دراسة وتحليل أوجه التشابه والاختلاف ومعايير التمييز بينهما، خاصة في ظل حداثة الأنظمة والقوانين التي تستهدف مكافحة الإرهاب والجرائم السياسية والحد منها، ناهيك عن القضاء عليها وإزالة أسبابها وعواملها.

أهداف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على الحدود الفاصلة والمميزة بين الجريمة السياسية والجريمة الارهابية في النظام السعودي والقوانين المقارنة، من خلال التعرف على الطبيعة النظامية والقانونية لكل منهما، من حيث أنواعها ودوافعها وخصائصها وأركانها، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

الدراسات السابقة:

تمكن الباحث من الاطلاع على عدد من الدراسات التي اقتربت من موضوع البحث الحالي، أو تطرقت إليه بشكل أو بآخر. فقد عنت دراسة **(علا ابراهيم الشريف، 2013)** بتبيين ماهية الجريمة السياسية، وأسباب غياب تعريف موحد ومتفق عليه دولياً لها، وذلك في سياق توضيح الفرق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية مع إعطاء لمحة موجزه عن بعض أنواع الجرائم السياسية، وتوضيح مفهوم هذه الجريمة وموقف التشريع الاردني والتشريعات المقارنة منها. أما دراسة **(نهاد عبد الإله عبد الحميد خنفر، 2005)**، فقد هدفت الى الكشف عن حقيقة الخلط الذي عكفت عليه دولة الاحتلال الإسرائيلي بين المقاومة الفلسطينية بالمنظمات الإرهابية، وعلى وصف المقاتلين الفلسطينيين بالمخربين أو الإرهابيين. أما **(محمد سعيد سيف المخلافي، 2008)** فقد عنى في دراسته بالتعرف على طبيعة وماهية الجرائم الإرهابية في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، وعلى نفس الاتجاه جاءت دراسة **(أُسامة أحمد محمد سمور، 2009)** لتعنى بتوضيح مفهوم الجرائم السّياسية – جرائم البغي – وبيان مشروعيتها، وبيان حقيقتها وخطورتها على المجتمع الإسلامي، وبيان أنواعها وشروطها وأركانها، ومدى مسؤولية المجرمين السّياسيين عن الجرائم التي ارتكبوها، وكيفية الحد والوقاية منها، وما يترتب عليها من عقوبة دنيوية وأخروية، ومقارنتها مع القانون الوضعي، وإبراز تفوق التشريع الجنائي الإسلامي على القانون الوضعي. كما هدفت دراسة **(أبوبكر صالح، 2005)** الى التمييز بين الجريمة السياسية، وكفاح الشعوب، غيرها من الجرائم الوحشية والإرهابية بضوابط وشروط، وإزالة الشبه والالتباس الحاصل لدى الكثير من السياسيين، باستخلاص ذلك من النصوص الشرعية وآراء الفقهاء ومن تاريخ الإجرام السياسي. وأيضاً هدفت دراسة (منال مروان منجد، 2014) الى تسليط

الضوء على الجرائم التي تضمنها قانون مكافحة الإرهاب والسياسة التشريعية الخاصة التي تبناها المشرع في هذا القانون للوقوف على مدى قابلية قانون مكافحة الإرهاب للقضاء عليه.

منهج البحث:

اعتمد الباحث تطبيق المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك لوصف جرائم الإرهاب والجرائم السياسية في ضوء النصوص النظامية والقانونية المعنية بها، وبيان الفروق ومعايير التمييز بين النوعين، وإزالة الخلط واللبس القائم بينهما في كل من النظام السعودي والقوانين المقارنة الأخرى.

خطة البحث:

يتألف البحث من مبحثين على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الجريمة السياسية ودوافعها وأنواعها وأركانها في النظام السعودي والقوانين المقارنة:

- **المطلب الأول:** مفهوم الجريمة السياسية
- **المطلب الثاني:** دوافع الجريمة السياسية وأنواعها
- **المطلب الثالث:** أركان الجريمة السياسية

المبحث الثاني: جرائم الإرهاب وأنواعها وأركانها في النظام السعودي والقوانين المقارنة:

- **المطلب الأول:** تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية
- **المطلب الثاني:** أنواع جرائم الإرهاب وصورها
- **المطلب الثالث:** أركان الجريمة الإرهابية
- **المطلب الرابع:** الحدود الفاصلة بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية

المبحث الأول:

ماهية الجريمة السياسية ودوافعها وأنواعها وأركانها في النظام السعودي والقوانين المقارنة

منذ مراحل تاريخية مبكرة، تزامن ظهور الجرائم السياسية بظهور ونشأة النظم والكيانات السياسية وتطورت بتطورها[2]- إلا أن مصطلح الجريمة السياسية مازال محاطاً بالكثير من الغموض والتعقيد، حتى صعب على الفقه والقضاء الاتفاق على تعريف محدد وموحد له، وهذا ما جعل معظم الأنظمة والقوانين تنأى عن الإقرار في نصوصها بأي تعريف لهذا النوع من الجرائم، الأمر الذي يعزى الى عدم الاتفاق على مفاهيم محددة ودقيقة للنظام السياسي والسياسة بحد ذاتها، ما جعل هذا المصطلح خاضعاً لاجتهادات عديدة في محاولة صياغة تعريف ومفهوم له[3]. كما تكمن هذه

[2]. محمد عطية راغب: التمهيد لدراسة الجريمة السياسية في التشريع الجنائي العربي المقارن، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1966. ص 1.

[3]. إسماعيل علوان التميمي: التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، 2013:

file://c:/user/alfalak/documents/httpwww.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=341741.htm- 8 April 2017.

الصعوبة في علاقة هذا النوع من الجرائم في أن معظم التأويلات تميل الى إضفاء الصبغة السياسية عليها[4]، فضلاً عن أن خلع صفة السياسية على جرائم معينة مازال هو الآخر بعيداً عن دائرة الاتفاق، **فهناك شديد** في مناسبة خلع هذ التوصيف نظراً لتباين وتعدد ظروف المكان والزمان وثقافات الشعوب وتباين أنظمة الحكم السياسية التي تحكمها[5].

وفي هذا المبحث، يسلط الباحث الضوء على مفهوم الجريمة السياسية وابراز ماهيتها وأنواعها وأسبابها ودوافعها في النظام السعودي والقوانين المقارنة.

المطلب الأول: مفهوم الجريمة السياسية:

لم تتبنى الأنظمة والقوانين الجنائية تعريفاً محددا للجريمة السياسية، للأسباب الآنفة الذكر، فضلاً عن أن الجريمة السياسية لم تستقر على حال معينة، بل ظلت تمر بمراحل وأطوار متعددة حتى وصلت الى ما هي عليه اليوم، لذا فإن البحث عن مفهوم الجريمة السياسية، يقتصر وحسب على الاجتهادات الفقهية المطروحة لتعريفها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مفهوم الإجرام السياسي يختلف من نظام وقانون الى آخر[6]. فقد عرفت الجريمة السياسية بأنها الفعل الذي يرتكب ضد الدولة بدافع سياسي[7]. أو هي الجريمة التي تُحدث انتهاكاً للنظام السياسي للدولة سواء من حيث شكلها أو نظامها أو من حيث الحقوق السياسية للأفراد[8]. كما تعرف بأنها تلك الجرائم التي تكون موجهة مباشرة ضد الدولة باعتبارها هيئة سياسية، أو باعتبارها جرائم موجهة ضد النظام السياسي للدولة[9]. وبالتالي فإن الجريمة السياسية تنحصر في تلك الجرائم التي تستهدف نظام الحكم ومؤسسات الدولة، وبالتالي فلا بد ألا تقوم أساساً على الأهداف أو الأغراض الشخصية[10].

في الفقه القانوني الوضعي، عرَّف البعض الجريمة السياسية بأنها: "الفعل المجرم الذي يصطدم مع النظام السياسي للدولة سواء من جهة الخارج كاستقلال الدولة وسلامة أراضيها وعلاقتها بالدول الأخرى". وفي تعريف آخر لها بأنها: "عمل سياسي يجرمه القانون فهي صورة للنشاط السياسي الذي استعجل صاحبه تحقيقه فلجأ إلى الجريمة بدلا من الاستمرار بالعمل السياسي السلمي[11].

كما عرفت بأنها: "تلك الجرائم التي يقصد من ورائها الجاني بصورة مباشرة أو غير مباشرة تغيير الوضع السياسي في الدولة"[12].

أما من الناحية النظامية والقانونية، فقد اتجهت الأنظمة والتشريعات القانونية لتعريف الجريمة السياسية في اتجاهين متباينين: قرر الاتجاه الأول عدم صياغة تعريف لها، وترك الأمر لاجتهاد الفقه والقضاء، لأن مضمونه يحيد عن

[4]. سند نجاتي سيد أحمد: الجريمة السياسية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1983. ص 38.

[5]. عبد الله ابراهيم الطريقي: الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ- 1993. ،ص 319.

[6]. منذر عرفات زيتون: الجريمة السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003. ص 60.

[7]. عبد الله ابراهيم الطريقي: الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 319.

[8]. جاد سامح السيد: مبادئ قانون العقوبات، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، 1978. ص 49.

[9]. منذر عرفات زيتون: الجريمة السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون، المرجع السابق، ص 12.

[10]. حومد عبد الوهاب: الإجرام السياسي، دار المعارف، بيروت، 1963. ص 11.

[11]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005. ص 114.

[12]. هاني رفيق محمد عوض: الجريمة السياسية ضد الأفراد - دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة ، 2009. ص 37.

كل ضبط قانوني دقيق، ويخضع لكثير من الاعتبارات المتباينة، والمؤثرات المتناقضة. أما الاتجاه الثاني فسعى الى وضع تعريف بهذه الجريمة[13].

على الصعيد العربي، لوحظ أن القانون الجنائي المصري لم **يسعى** الى النص على تعريف للجريمة السياسية، بيد أن هذا لا يعني أنه لم يميز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية، بل بالنظر إلى مضمون القواعد الموضوعية والإجرائية في التشريع المصري للأفعال التي اعتبرها الفقه على اختلاف اتجاهاته جرائم سياسية يتبين **إن** التشريع المصري قد ميز في نطاق ضيق بين الجريمة السياسية والجريمة العادية[14]. لاسيما وأن مشروع قانون العقوبات المصري الموحد لسنة 1961 كان قد وضع تعريفاً صريحاً للجرائم السياسية آخذاً بالمعيار الشخصي، حيث نصت المادة (55) من المشروع، على أن: "الجرائم السياسية هي الجرائم المقصودة : التي أقدم عليها الفاعل بدافع سياسي كذلك الجرائم الواقعة على الحقوق السياسية العامة والفردية ولا يعد من الجرائم السياسية الجرائم التي **انقاد مرتكبها الباعث أناني أو دنيء** والجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والجرائم التي تكون من اشد الجنايات خطورة في نظر الأخلاق والقانون"[15].

كما نأت القوانين والتشريعات الأردنية عن تعريف الجريمة السياسية سواءً في قانون العقوبات الأردني رقم 58 لسنة 1951 أو في قانون العقوبات الأردني رقم 16 لسنة 1960. إذ يتبين أنها لم تتبنى أي تمييز بين الجريمة السياسية وغيرها من الجرائم، ولم يضع عقوبات مميزة لها، بل حدد الجرائم التي استقر الفقه على اعتبارها جرائم سياسية كالجرائم التي تقع على أمن الدولة الداخلي أو الخارجي والماسة بالقانون الدولي، فنص على عقوبات على الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي للخيانة والتجسس بالإعدام، أما فيما يتعلق بالجرائم الماسة بالقانون الدولي فقد عاقب عليها بالاعتقال المؤقت[16].

إلا أن الأخذ بالمعيار الشخصي في تعريف الجريمة السياسية يعيبه عدم أخذ الباعث الذي يدفع مرتكبي هذا النوع من التجريم، فساوى بن نبل الباعث وخسته، وبه يتساوى الشخص الذي يسند إليه اتهام نتيجة ارتكابه فعلاً مؤثماً، كان وراءه باعث وطني شريف، مع الشخص الذي يُسند إليه اتهام بالتجسس لحساب دولة أجنبية وهو فعل مؤثم، ارتكبه شخص بدافع أناني دنئ[17].

أما في المملكة العربيّة السّعوديّة، فإنه وكما هو معلوم لا يوجد قانون جنائي مُدوّن للعقوبات، بل تخضع جميع الجرائم الجنائية الى تأويل القاضي وفهمه لنصوص الشّريعة الإسلامية[18]. فقد أقرت المملكة في جميع أنظمتها تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية، وهذه الأخيرة لم تتبنى من قبل مصطلح الجريمة السياسية، بل استخدمت في التعبير عنها مصطلح أصولي شائع في كتب الفقه الاسلامي، وهو مصطلح (البغي) ومنه يعرف المجرمون السياسيون بـ (البغاة)[19]،

[13]. محمد عطية راغب: التمهيد لدراسة الجريمة السياسية في التشريع الجنائي العربي المقارن، مرجع سابق، ص 3.

[14]. أحمد محمد عبد الوهاب: الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي- دراسة مقارنة، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2002. ص 66-67.

[15]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 226.

[16]. مهدي فرحان قبها: الجريمة السياسية في القوانين العقابية- دراسة مقارنة، بحث مقدم الى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2015. ص 11.

[17]. أحمد محمد عبد الوهاب: الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 39.

[18]. مجموعة باحثين: الخليج 2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013. ص 68.

[19]. مطهر علي صالح انقع: جرائم الخيانة العظمى في التشريع اليمني- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003. ص 83.

إعمالاً لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: 9].

والبغي في اللغة يحمل معاني عدة منها الطلب والتعدي والظلم والاستطالة على الناس، فيقال: "بغي عليه بغيا"- أي علا عليه وظلمه واستطال وتسلط"[20].

أما من ناحية الاصطلاح الشرعي، فتعريف البغي محط خلاف بين المذاهب، فهو عند الحنفية: "خروج عن طاعة إمام الحق بغير حق"[21]. وهو عند الشافعية: "خروج جماعة ذات شوكة ورئيس مطاع عن طاعة الإمام بتأويل فاسد"[22]. أما المالكية فقد عرفت الفرقة الباغية بأنها: "فرقة من المسلمين، خالفت الإمام الأعظم ونائبه لمنع حق وجب لله تعالى أو للعباد، أو لخلع الإمام من منصبه"[23]. والبغي عند الحنابلة هو: "خروج جماعة ذات شوكة ، ولو لم يكن مفهوم مطاع، عن إمام ولو عند عدد، بتأويل سائغ"[24]- أي أن يكون خروجهم قائما على سبب يدلل على صحة اعتقادهم.

ونظراً الى تباين وجهات النظر إزاء المصطلح الشرعي (البغي) ارتأى بعض الفقهاء المحدثين تأصيل مفهوم الجريمة السياسية في الفقه الاسلامي، فكان محمد أبو زهرة أول من استعمل هذا المصطلح في كتابه "الجريمة والعقوبة" ثم تبعه فقهاء آخرون ممن أخذوا بمذهب القانون الوضعي في التعريف وطريقة التفريق بين الجريمة السياسية والجرائم العادية، فعرفها أبو زهرة بأنها: "الجريمة التي يكون فيها اعتداء على نظام الحكم أو على أشخاص الحكام بوصف كونهم حكاما، أوقادة الفكر السياسي لآرائهم السياسية"[25].

يبدو للباحث أن التطبيقات النظامية والقضائية السعودية قد أخذت بهذا الاتجاه، وربما أقرت استخدام تعبير الجريمة السياسية فيما يشير الى جرائم البغي، وهو المأخذ الذي ينظر الى الجريمة السياسية بأنها تلك التي تقع اعتداء على الحقوق السياسية للدولة، كمحاولة تغيير نظامها السياسي بالقوة، والتي تعرف في الفقه الإسلامي بجريمة (البغي) ويطلق على المجرمين السياسيين (البغاة أو الفئة الباغية)، وهذا بدوره ما يقتضي التمييز بين الجريمة السياسية والجريمة العادية[26]. هذا مع التأكيد بأنه لا يوجد نظام عقوبات جنائية في المملكة، بحيث يمكن القول بأن النظام السعودي قد أقر صراحة بالجريمة السياسية سواء كتعبير أو كمفهوم.

المطلب الثاني: دوافع الجريمة السياسية وأنواعها:

تأسيساً على ما تقدم، فإن تحاشي الأنظمة والقوانين تبني مفهوم محدد للجريمة السياسية، جعل مسألة تحديد ماهية هذا النوع من الجرائم للفقه والقضاء، وهذا هو المسلك الذي أخذ به كل من القانون المصري والأردني وكذا النظام السعودي، وبالتالي فإن تقرير دوافع الجريمة السياسية وأنواعها مازال في اطار الاجتهاد الفقهي والقضائي.

---

[20]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2009. ص 48.

[21]. محمد عطية راغب: التمهيد لدراسة الجريمة السياسية في التشريع الجنائي العربي المقارن، مرجع سابق، ص 82.

[22]. منتصر سعيد حمودة: الجريمة السياسية- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008. ص 140.

[23]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، المرجع السابق، ص 47.

[24]. محمد عطية راغب: التمهيد لدراسة الجريمة السياسية في التشريع الجنائي العربي المقارن، مرجع سابق، ص 82.

[25]. منذر عرفات زيتون: الجريمة السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون، مرجع سابق، ص 10.

[26]. رضا محمد عيس: النظام الجزائي (1)- قانون العقوبات- القسم العام، مجموعة محاضرات، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، الدمام- المملكة العربية السعودية، 1434- 1435هـ. ص 23- 24.

أولاً: دوافع الجريمة السياسية:

مما لا شك أن كل فعل أو سلوك لابد وأن تنهض به وتلازمه في الأساس مجموعة من الدوافع الكامنة التي تبرر وتعلل انتهاج السلوك الإجرامي، سواء كانت تلك الدوافع شخصية من ثأر أو انتقام أو رغبة في إشباع غريزة كسب أو جنس بطريق غير مشروع، أو كانت الدوافع اجتماعية أو دينية أو اقتصادية أو سياسية. وما يدفع الإنسان لفعل عمل ما أو سلوك ما، هو نفسه الذي قد يوجهها نحو الخير أحياناً ونحو الشر أحياناً أخرى[27]- وهذا ما ينطبق على الجريمة السياسية من حيث أنها لابد وأن تستند في اقترافها الى دوافع بررت لمرتكبها القيام بها دائماً.

والدوافع الكامنة وراء الجرائم السياسية غالباً ما تكون أفكاراً وآراءً معينة لدى بعض الأفراد، فتكون محركاً قوياً نحو الإيمان بمعتقد معين، أو مذهب ما، أو فكر سياسي، أو ديني، وتؤدي إلى تحريك هذه الأفكار أو المعتقدات، ويعززها الإيمان المطلق بالفكرة أو القضية، حتى تكاد تصل إلى التعصب لهذا الرأي أو هذا المعتقد، وإزاء ذلك تنشأ أفكار التعصب بدوافع موجهة تؤدي إلى العنف وفرض الرأي على الآخرين، وتصل إلى القتل أحياناً[28]. وهذا يعني أن الجرائم السياسية قد ترتكب من قبل أفراد أحياناً وفي أحيان أخرى ترتكب من قبل جماعات أو تيارات تتبنى أيديولوجيات معينة.

ويمكن القول بأن دوافع الجريمة السياسية لا تخرج في الغالب عن الدوافع الآتية[29]:

1. **الدوافع الشخصية:** وهي الدوافع التي تنبع من جهة الشخص ذاته أو مجموعة الأشخاص وذلك من جهة الأثر في توجيه الفكر والرأي.
2. **الدوافع الدينية والطائفية والمذهبية:** وهي الدوافع التي تنبع من جهة الانتماء لدين أو مذهب أو طائفة، وغالباً ما تكون متأثرة بمواقف متعصبة ومتطرفة فكرياً وعقدياً.
3. **الدوافع الاجتماعية:** وهي دوافع تحركها املاءات عرقية أو مناطقية أو جهوية متعصبة على هذا الأساس أو ذاك.
4. **الدوافع الاقتصادية:** وهي الدوافع التي تحركها قضايا نابعة عن وضع اقتصادي معين، كالفقر والبطالة والفساد الإداري والمالي، وقد تهدف أحياناً الى الإضرار باقتصاد دولة معينة.

ويرى الباحث أن هذه الدوافع قد تتوفر جميعها أو بعضها وراء الجريمة السياسية، وليس شرطاً أن تستقل كل منها في الدفع الى ارتكاب الجرائم السياسية، ذلك أن الواقع يكشف دائماً عن تداخل وتشابك عميق ومعقد بين هذه الدوافع وهذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الدوافع وإن كانت ليست هي التي تقرر نوع السلوك المجرم بوصفه جريمة سياسية، إلا أنها تقف وراء كافة الجرائم السياسية ابتداء من جرائم الرأي وانتهاءً بجرائم العنف، وهذا بدوره ما يستدعي التعرف على أنواع الجرائم السياسية وأبرز وأهم صورها.

ثانياً: أنواع الجرائم السياسية:

من المؤكد أن الجرائم السياسية لم ولن تكون على رتم واحد أو نسق واحد، فهي من حيث الشكل العام لا تختلف في تعددها وتنوعها عن الجرائم التقليدية أو العادية، بل أنها في جوهرها تكاد تكون كذلك وإنما يقع مناط التأكيد في الفرق

[27]. هاني رفيق محمد عوض: الجريمة السياسية ضد الأفراد - دراسة فقهية مقارنة، مرجع سابق، ص 43.

[28]. المرجع السابق، ص 43.

[29]. المرجع السابق، ص 43- 44.

بينها وبين الجرائم العادية في أنها تنطوي على الدافع والغرض والهدف السياسي، ولهذا تختلف الجرائم السياسية بحسب اختلاف وجهات النظر إليها. "فالبعض قد يرون فيها جريمة سياسية فيما لا يراها البعض الآخر كذلك، والبعض يرجح الدافع والبعض الآخر يرجح حق المعتدى عليه، والبعض يشترط شروطاً معينة فيها لكي تعتبر هذه الجرائم سياسية، فعند ذلك يُتفق على جرائم أنها سياسية ويُختلف على بعض، لذلك لابد من معرفة أنواع الجرائم السياسية، سواء المتفق عليها أو المختلف عليها، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن محل الخلاف في أنواع الجرائم السياسية عند رجال القانون، بينما لا نجد ذلك في الفقه الإسلامي"[30].

مال أغلب الفقه الوضعي وكذا الفقه الاسلامي الى تصنيف الجرائم السياسية الى ثلاثة مجموعات رئيسية[31]:

المجموعة الأولى: جرائم الرأي:

تعتبر جرائم الرأي أبسط أشكال وأنواع الجرائم السياسية، إذ تقوم على تبني **مرتكبوها** آراءً مخالفة أو متعارضة ومتصادمة مع النظام العام في دولهم وغالباً ما تكون تلك الآراء المدانة آراءً منحرفة تتبناها أقلية، تهدف من خلال نشرها الى افساد المناخ الفكري العام أو تضليل الوعي وتزييف الحقائق وما الى ذلك من هذا القبيل، إلا أن هذا النوع من الجرائم السياسية يقتصر من حيث السلوك على ابداء الرأي دون اللجوء الى أعمال العنف.

تندرج ضمن هذه المجموعة عدة صور من صور الجريمة السياسية، أهمها ما يلي:

1. **جرائم الإساءة إلى الأديان والتحريض عليها:** من خلال اعتداء البعض على الأديان والمعتقدات الدينية، والإساءة إلى الكتب والأنبياء والشخصيات والرموز الدينية المعتبرة، والتحريض على مناهضة أو الإساءة أو العدوان على فئة من الناس على أساس الدين والمعتقد.
2. **جرائم التضليل الإعلامي:** بواسطة بث الدعايات المغرضة وترويج الإشاعات والتسبب في ما يثير القلق والإزعاج النفسي العام من خلال تعمد نشر الأخبار الكاذبة والمغلوطة، والعمل على تهويلها وتضخيمها وتزوير الحقائق وقلبها، وتزييفها.

المجموعة الثانية: الجرائم السياسية المحدودة أو المتوسطة:

وغالباً ما تتم هذه الجرائم من خلال ممارسة بعض الأفعال السياسية، التي تترافق مع عنف ظاهر دون الوصول إلى حد حمل السلاح والإيذاء الجسيم، كالمظاهرات غير المرخص لها، وأعمال الشغب والتخريب والإضراب ومنع الموظفين والمؤسسات الحكومية من القيام بعملها وما الى ذلك من الجرائم السياسية التي لا تصل الى مستوى العنف السافر.

المجموعة الثالثة: جرائم العنف السياسي:

تتسم هذه الفئة من الجرائم السياسية بطابع من العنف المقصود، فقد يستخدم مرتكبوها العنف المسلح كأن يقدم أتباع مذهب سياسي معين، أو أصحاب قضية ما، أو من يخول إليهم الأمر من أجهزة خاصة تابعة لحكومات، أو تعمل لصالحها، بقتل الأفراد أو الشخصيات السياسية والقيادية، من أجل تمكين آرائهم الشاذة أو تثبيت رجالاتهم من أن

[30]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، المرجع السابق، ص 143.

[31]. هاني رفيق محمد عوض: الجريمة السياسية ضد الأفراد - دراسة فقهية مقارنة، مرجع سابق، ص ص 45- 46.

يسودوا أو يحكموا رأس الدولة، باسم أيديولوجيتهم، أو خدمة لمصالح دولتهم. وتعتبر هذه الفئة من أخطر الجرائم السياسية.

ومن أبرز الصور الداخلة في هذه الفئة[32]:

1. جرائم اختطاف الرجال والنساء، والأطفال، والأجانب، والصحفيين، والمستأمنين، والذميين، ومن في حكمهم، من غير مبررات، أو أهداف، وقد يصل بهم الأمر الى قتل الرهائن.
2. قتل واغتيال القادة والمسؤولين والشخصيات السياسية والموظفين العموميين في مؤسسات ومرافق الدولة، واغتيال السفراء والمبعوثين الدبلوماسيين وغيرهم.
3. التجسس وإفشاء الأسرار العامة والأسرار والمعلومات السياسية والعسكرية لجهات أجنبية معادية.

والجدير بالذكر أن هناك من يقسم الجرائم السياسية الى نوعين فقط، هما: جرائم القول وتشمل كافة الجرائم التي تقف عند حدود التعبير عن الرأي، وجرائم الفعل والتي تشمل كافة الجرائم السياسية التي ترقى الى مستوى الفعل المادي، سواء كانت متوسطة ومحدودة أو بالغة العنف[33].

كما تبنى الفقه الوضعي تصنيفاً للجرائم السياسية قائماً على ما يعرف بمفهوم الجريمة السياسية البحتة، والتي تعرف بأنها: "الجريمة التي تكون موجهة مباشرة ضد الدولة باعتبارها هيئة سياسية"، أو "تلك الجريمة الموجهة مباشرة إلى كيان السلطة السياسية في الدولة سواء من جهة الخارج أو من جهة الداخل". وتكتسب الجريمة البحتة صفتها السياسية، سواء بالنظر إلى الباعث الذي حث المجرم على ارتكابها، أو طبيعة الحق المعتدى عليه. ومثالها العمل على إسقاط الحكومة، أو عزل الحاكم، أو تزوير الانتخابات، أو أي عمل يستهدف سلامة الدولة سياسيًا، وهذه الجرائم تكون من داخل الدولة نفسها ومن خارج الدولة أيضاً[34]. ولهذا جرى تقسيم الجرائم السياسية البحتة الى قسمين: داخلية وخارجية.

بالإضافة الى ذلك، اعتبر رجال القانون أن من جرائم النشر ما يدخل في نطاق الجرائم السياسية البحتة المُتفق عليها. وتعرف جريمة النشر بأنها: " الجريمة التي تقع بطريق القول أو الكتابة، أو الإشارة في علانية". سواءً عن طريق الصحف والمجلات أو الإذاعة والتلفزيون أو عن طريق الانترنت. ويعزى ذلك الى الرأي السائد بأن استخدام وسائل النشر بشكل أو بآخر لنشر مواد موجهة ضد النظام السياسي للدولة أو رئيس الدولة أو حكومتها أو إلى علاقتها بالدول الأخرى، فإن ذلك يجعل منها جرائم سياسية بحتة، وذلك لكونها استخدمت وسائل مشروعة للقيام بأفعال نشر غير مشروعة، ومع ذلك فإن هذا النوع يدخل في صميم ما يعرف بجرائم الرأي السياسية[35].

المطلب الثالث: أركان الجريمة السياسية:

كما هو التأسيس النظامي والقانوني المعمول به في العادة، فإن لكل جريمة عناصر وأركان لابد وأن تتوفر فيها لكي توصف قانونياً وقضائياً بأنها جريمة.

---

[32]. المرجع السابق، ص 46.

[33]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، المرجع السابق، ص 145- 146.

[34]. المرجع السابق، ص 148.

[35]. المرجع السابق، ص 151.

أولاً: أركان الجريمة السياسية في القانون الوضعي:

صنف الفقه الوضعي ثلاثة أركان للجرائم السياسية: الركن الشرعي، الركن المادي، الركن المعنوي:

أولاً: الركن الشرعي:

يستند اشتراط توفر هذا الركن في الجرائم السياسية، على المبدأ القانوني العام: "لا جريمة إلا بقانون ولا عقوبة إلا بنص". إذ لا بد أن ينص القانون على تسمية الجريمة بوصفها جريمة وأن يحدد لها عقوبة بين حدين أعلى وأدنى، وذلك لأن أساس العقوبة هو مخالفة القانون، وبالتالي لا يتصور حدوث مخالفة إذا لم يكن هناك نص على المخالفة تلك أو النص المانع لذلك الفعل[36]. ولابد أن يكون النص صريحاً وليس ضمنياً.

بيد أن ركن الشرعية هذا بالنسبة للجرائم السياسية مازال محط اختلاف وجدل بشأنه من دولة الى أخرى ومن قانون الى آخر، تبعاً للاختلاف القائم في تعريف الجريمة السياسية نفسها[37].

ويرى الباحث أنه وفي النظام السعودي حيث لا يرد مصطلح أو مفهوم الجريمة السياسية، يخضع الأمر لاجتهاد القضاء في تقرير كنه الجرائم التي تدخل في نطاق جرائم البغي كما في الشريعة الاسلامية وهو المصطلح الذي يقوم مقام مصطلح الجرائم السياسية، كما قد يستخدم هذا الأخير في الإجراءات والمرافعات والقرارات القضائية، ومع ذلك فإن النظام لم يخلو في مضمونه من أحكام تتعلق بالجرائم السياسية وكافة الجرائم التي يمكن أن تشكل تهديداً للنظام العام والأمن واستقرار الدولة والمجتمع من كافة النواحي السياسية.

ثانياً: الركن المادي:

يتحقق الركن المادي في الجرائم السياسية عندما تتبين المراحل التي يفترض أن تسير عليها عملية ارتكاب الجريمة السياسية، ابتداءً بمرحلة التفكير ومروراً بمرحلة التخطيط والتحضير وصولاً الى مرحلة التنفيذ أو الشروع في التنفيذ، وانتهاءً بمرحلة ارتكاب الجريمة بالفعل[38].

1. **مرحلة التفكير والتخطيط:** وتبرز فيها الجريمة كفكرة تراود المجرم على ارتكابها والقيام بما يلزم لارتكابها، وهذا التفكير يمكن تصوره في الجريمة السياسية وفي غيرها للقيام بالجريمة السياسية[39].

2. **مرحلة التحضير والإعداد:** في هذه المرحلة تتحول الفكرة الى مشروع قائم يجري التحضير والإعداد للقيام به، إلا أن هذه المرحلة لا تدخل في تنفيذ الجريمة ولا يربط بها إلا رابطة فكرية في ذهن المجرم، وذلك مثل شراء سلاح يقتل به، وهذا متمثل في الجريمة[40].- بمعنى أن توقف الأمر عند حدود هذه المرحلة لا يفضي الى القول بوقوع جريمة سياسية.

3. **الشروع في الجريمة السياسية:** وفيها يبرز اتجاه إرادة وقصد المجرم السياسي، للقيام بجريمته السياسية من خلال تصرف أو سلوك معين صار واضحاً لديه، ولكن لسبب ما خارج عن إرادته أو بإرادته لم يتمكن المجرم

[36]. إسماعيل علوان التميمي: التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، مرجع سابق، (موقع الكتروني).

[37]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 120.

[38]. إسماعيل علوان التميمي: التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، مرجع سابق، (موقع الكتروني).

[39]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيَاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، المرجع السابق، ص 118- 119.

[40] أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 119.

من اتمام فعله، وبالتالي فإن الركن المادي لا يعتبر متحققاً وتبقى الجريمة جريمة شروع لا أكثر[41]. وتخضع المسألة في هذه الحالة الى الاتجاه الذي يتبناه القانون أو النظام إزاء جرائم الشروع، حيث لا يرقى السلوك المادي للجريمة الى مستوى الجريمة التامة[42].

4. **تنفيذ الجريمة بالفعل:** وهي المرحلة التي تتم فيها الجريمة فعلياً، وبالتالي أصبح ركنها المادي متحققاً بلا شك، سواء كان الفعل قائماً على الايجاب أو قائماً على السلب كالامتناع عن القيام بواجب بما يفضي الى حدوث تهديد ماس بالنظام السياسي أو شكل الدولة أو أشخاصها.. الخ[43]. ويؤخذ **الاعتبار** في الجرائم السياسية بنوعها ما إذا كان الجرم ناتجاً عن القول (جرائم رأي، جرائم نشر) أو ناتجاً عن الفعل (جرائم عنف).

ثالثاً: الركن المعنوي:

يتحقق الركن المعنوي في الجريمة السياسية، من خلال تحقق القصد الجنائي أي في انصراف الإرادة والقصد والنية الى القيام بالعمل المجرم ضد الدولة والنظام السياسي، تبعاً لطبيعة أهداف كل صورة من صور الجرائم السياسية[44]. والأخذ بالاعتبار أيضاً المصلحة التي يحميها النظام والقانون وهي بالطبع سلامة النظام السياسي وأمن الدولة وأمن أشخاصها[45].

ثانياً: أركان الجريمة السياسية (البغي) في النظام السعودي والشريعة الاسلامية:

أقر النظام السعودي بأحكام الشريعة الاسلامية، حيث تعرف الجرائم الجماعية أو جريمة البغي في الفقه الإسلامي بالجريمة السياسية الكبرى التي يكون فيها الاعتداء جماعياً، وهي التي تكون بقوة تخرج على سلطات ولي الأمر بتأويل سائغ، فتتحدد أركان هذه الجريمة بما يلي:

الركن الأول: الخروج الجماعي على ولي الأمر:

أن يكون في الفعل خروجاً على ولي الأمر: وذلك بالقيام بفعل مادي أو قول يترتب عليه إلحاق أذى بآحاد الناس أو الإفساد في المجتمع. إذ يتمثل الخروج على ولي الأمر بمخالفته وعدم الانقياد له وشق عصا الطاعة، ورفع راية العصيان وذلك يمنع حق من حقوق الله تعالى أو حقوق الناس بقصد خلع الوالي أو الدعوة الى خلعه[46].

ويشترط لذلك أن يكون الخروج جماعياً، لأن الجماعة بذلك نقضت عقد الذمة[47]. وأن يكون الخروج بالفعل وأن يتحدد الغرض السياسي من ارتكاب فعل الخروج – بمدلوله الواسع– في اعتقاد الإصلاح وإعمال شريعة التوحيد، للنهوض بالدولة الإسلامية، وذلك بالامتناع عن طاعة الإمام والخروج عليه لعزله، أو تغيير السلطة السياسية وما تنفذ من توجهات.

[41]. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، المرجع السابق، ص 118.

[42]. منتصر سعيد حمودة: الجريمة السياسية- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص 216.

[43]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 127.

[44]. إسماعيل علوان التميمي: التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، مرجع سابق، (موقع الكتروني).

[45]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 128.

[46]. حسن العمري: محتجون: التهم والأحكام - الجنائية السياسية – الصادرة من الادعاء والقضاء السعودي بحق ناشطين حقوقيين وسياسيين، الإصدار الأول ، 2014. ص 28.

[47]. منتصر سعيد حمودة: الجريمة السياسية- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص 145.

أما إذا كان الغرض من ارتكاب فعل الخروج، موجها عن عمد إلى تغيير يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، فالجريمة هنا تكون جريمة فساد في الأرض، وتدخل في نطاق الجرائم العادية[48].

كما يشترط لتحقق ركن الخروج في الجريمة السياسية، أن يكون الخروج بتأويل، أي أن يدعي البغاة سبباً لخروجهم ويدللوا على صحة ادعائهم ويقدر عليهم ولا يقتص منهم، فإذا لم يدعو سببا للخروج، أو ادعوا سببا لا تقره الشريعة إطلاقا - كأن طلب وعزل الوالي أو الرئيس دون أن ينسبوا إليه شيئا - فهم ليسوا بغاة ولا مجرمين سياسيين[49]. ويشترط في الباغي أن يكون ذا شوكة وقوة لا بنفسه بل بجماعته التي هي على رأيه، فإن لم يكن من أهل الشوكة فلا يعد باغياً (مجرماً سياسياً)، ولو كان متأولا فلا يستطيع بنفسه خلع إمام أو حكومة، فقتل الإمام من قبل شخص لوحده يعد جريمة عادية. ويجب أن يتضمن الفعل المجرم سلوكاً متمراً كالثورة والعصيان والحرب، فإن وقعت الجريمة بغير ذلك، فإنها لا تكون بغياً أو جريمة سياسية، وإنما هي جريمة عادية يعاقب فاعلها بالعقوبة العادية المقررة لها[50].

الركن الثاني: المغالبة واستعمال القوة:

يتحقق هذا الركن عندما يقترن الخروج باستعمال القوة، وأن تكون هذه القوة هي وسيلة الخروج ولذلك قيل أنه لا بغي عندما يتجرد الخروج من القوة، فمجرد الامتناع عن مبايعة الحاكم أو عن طاعته، أو الدعوة إلى عزله أو عدم طاعته لا يعد بغيا في الإسلام، وإن كان يجوز للحاكم أن يعزر هؤلاء الخارجون لارتكابهم جرائم أخرى بخلاف البغي[51].

الركن الثالث: أن يكون الخروج مقصودا:

وهو الركن المعنوي للجريمة السياسية في النظام السعودي والشريعة الاسلامية، فالجريمة السياسية من الجرائم العمدية المقصودة، التي ترتكب بإرادة عالمة بأنها محرمة ومعاقب عليها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن القصد الجنائي من ارتكاب الجريمة يختلف عن التأويل الذي هو ادعاء سبب الخروج الرأي والاجتهاد المبيح للفعل[52]. وبالتالي فإن القصد الجنائي في الجريمة السياسية هو قصد الباغي الخروج على الحاكم مغالبة لخلعه أو قتله أو عدم طاعته، أو الامتناع عن تنفيذ حقوق الله تعالى أو حقوق العباد، أما إذا كان قصده العصيان أو التمرد وإحداث الفتنة وإضعاف سلطة الحاكم فلا يعد ذلك بغيا وإنما جريمة عادية يعاقب عليها بالعقوبات المقررة شرعاً[53].

ويتبين من العرض السابق- كما يعتقد الباحث- تفوق الشريعة الاسلامية ودقتها في تحديد الجريمة السياسية وتمييزها عن غيرها من الجرائم العادية.

[48]. أحمد محمد عبد الوهاب: الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 77- 78.

[49]. مجد الدين منلا: الإجرام السياسي بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، كلية الإمام الاوزاعي، بيروت- لبنان، 2005. ص 32.

[50]. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010. ص 112.

[51]. منتصر سعيد حمودة: الجريمة السياسية- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، مرجع سابق، ص 151.

[52]. حسن العمري: محتجون: التهم والأحكام - الجنائية السياسية، مرجع سابق، ص 28- 29.

[53]. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 57.

المبحث الثاني /

جرائم الإرهاب وأنواعها وأركانها في النظام السعودي والقوانين المقارنة

في ظل تنامي واطراد ظاهرة الإرهاب على مختلف الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، اتجهت المجتمع الدولي الى تقنين نصوص في القانون الدولي تجرم الإرهاب، ما أدى الى استحداث طائفة جديدة من الجرائم باتت تعرف بـ "جرائم الإرهاب"، واستجابة للالتزامات والشراكات الدولية اتجهت معظم الدول الى تنظيم وسن أنظمة وقوانين خاصة بهذا النوع من الجرائم، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.

ويسلط الباحث في السياق التالي الضوء على مفهوم جرائم الإرهاب وأنواعها وأركانها في النظام السعودي والقوانين المقارنة.

المطلب الأول: تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية:

بات مصطلح الإرهاب في العصر الراهن من المصطلحات التي تشغل بال الكثيرين من المهتمين بالسياسة والقانون والمنظمات الدولية، فقد كثرت التعاريف والاجتهادات حوله، وتعد الأمم المتحدة منذ تأسيسها وحتى اليوم على رأس القائمين بهذا الأمر، إذ لا يخلو جدول أعمال اجتماعاتها من مبدأ حول الارهاب ومعالجته، وهذا الانشغال نابع من الأبعاد الدولية لظاهرة الإرهاب، فقد تطور من إرهاب محلي داخلي أو اقليمي الى إرهاب دولي[54].

لذا فإنه سيكون من الصعب جداً البحث في تعريف الجريمة الإرهابية، دون الانطلاق تعريف الإرهاب في اللغة والاصطلاح أولاً، ومن اشكالية تعريفه في الفقه والقضاء الوضعي برمته، سواء على مستوى القوانين والأنظمة الوطنية أو على مستوى القانون الدولي.

أولاً: تعريف الإرهاب في اللغة:

تعود مفردة الإرهاب في اللغة إلى الفعل الثلاثي "رهبّ، والتي تدل على أصلين: احدهما يدل على الخوف، والآخر يدل على الدقة والخفة، ومنها "رَهِبَ " بالكسر "يَرهَبُ رُهبَةً ورَهبًا ورُهبًا بالضم، ورَهبًا بالتحريك؛ أي خاف، ونقول "رَهَبت الشيء رهبة: أي خفته، وقيل الرهبة: وهي الخوف والفزع والخشية، قيل الرَهبة: مخافة مع تحرز واضطراب[55].

وينصرف معنى الإرهاب في القرآن الكريم الى ما ورد في الآيات القرآنية التي تأتي بمعنى الفزع والخوف، والخشية، والرهبة من عقاب الله تعالى، فقد ورد في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة: 40]. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [النحل: 51] وفي قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا﴾[الأنبياء: 90].

كما يأتي الإرهاب في القرآن الكريم بمعنى ردع العدو بإعداد العدة وامتلاك زمام القوة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال: 60]. كما جاء ذكر الإرهاب في قوله تعال: ﴿ وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾ [الأعراف: 116].

[54]. حميد فرحان الراوي: الولايات المتحدة والارهاب الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد- العراق، 2002. ص 2.

[55]. هيثم فالح شهاب: جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010. ص 28.

أما في اللغات الأخرى فان الإرهاب يأتي بمعنى رعب (terror) وتعني خوفاً، أو قلقاً متناهياً أو تهديد غير مألوف وغير متوقع، وقد أصبح هذا المصطلح يأخذ معنى جديد في الثلاثين عاماً الأخيرة ويعني استخدام العنف وإلقاء الرعب بين الناس[56].

وقد قرر مجمع اللغة العربية في المعجم الوسيط أن الإرهابيين "وصف يطلَق على الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب لتحقيق أهدافهم السياسية"[57].

ثانياً: تعريف الإرهاب في الاصطلاح الفقهي المعاصر:

بسبب فشل محاولاتها المتكررة في تعريف الإرهاب، اعتبرت الأمم المتحدة محاولة الوصول الى تعريف جامع بأنها محاولات غير مجدية وضيعة للوقت[58]، ومع ذلك فقد مضت اجتهادات الفقه الدولي صك مفهوم للإرهاب، ما أسفر عن العديد من الصياغات. والمعضلة لم تكن في تعريف الإرهاب كظاهرة إجرامية مثل غيرها من الجرائم التي تم تعريفها وتحديد عناصرها في القوانين الوضعية أو حتى في الفقه الإسلامي والعرف، بل كانت ومازالت المعضلة في توفير الإجماع الإقليمي أو الدولي حول مفاهيم موحدة تميز بين ما هو عمل إرهابي ينبغي تجريمه وما هو كفاح مشروع ضد الاستعمار أو الاحتلال أو سيطرة الأقليات العنصرية على الأغلبية. وهي المعضلة الناجمة عن خلط واضح بين نصوص في القانون الجنائي تهدف إلى تجريم فعل ضار وبين مطالب ووجهات نظر سياسية غير مستقرة[59].

كما إن تعريف جريمة الإرهاب كفعل يؤدي إلى إزهاق الأرواح وإتلاف الممتلكات وتخريب المنشآت وإخلال بالطمأنينة العامة وتسبيب الخوف والفزع وسط الأبرياء مطلب تشريعي وفقهي عام وثابت ولا مجال لاستثناء أي شخص من العقوبة القانونية أو الشرعية المقررة لمثل هذا الجرم، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال الزج بقضايا سياسية أو حقوق مدنية عارضة لتصبح جزء من مصطلحات القانون الجنائي[60].

ويعرف الارهاب في الفقه الدولي بأنه: "كل اعتداء على الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، ومخالف لأحكام القانون بمصادره المختلفة، وينظر إليه على أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي سواء قام به فرد أو جماعة أو دولة[61].

وقد نصت المادة الأولى من اتفاقية منع ومعاقبة الإرهاب لسنة ١٩٣٧ المعروفة باتفاقية جنيف والتي لم تدخل حيز التنفيذ على تعريف لـ أعمال الإرهاب بأنها: "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة"[62].

ويعرف (توم ماليسون) الإرهاب بأنه: "الاستعمال المنظم للعنف أو التهديد باستعماله من أجل بلوغ أهداف سياسية"[63].

---

[56]. كريم مزعل شبي: مفهوم الإرهاب- دراسة في القانون الدولي والداخلي، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=65- 10 April 2017.

[57]. عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر: الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005. ص 21.

[58]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2011. ص 31.

[59]. محمد عبد المحسن سعدون: مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، العدد (7)، 2008. ص ص 133- 146. ص 135.

[60]. محمد الأمين البشري: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠4. ص 137.

[61]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 31.

[62]. اتفاقية جنيف بشأن منع ومعاقبة الإرهاب لسنة ١٩٣٧.

[63]. عبد القادر زهير النقوزي:" المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2008. ص 20.

ويعرف الدكتور أحمد بلال عز الدين الارهاب بأنه: "استراتيجية عنف منظم ومتصل من خلال جملة من اعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات، وما شابه ذلك بقصد تحقيق اهداف سياسية[64]. ويتطابق هذا التعريف مع التعريف الذي نصت عليه الاتفاقية الأوربية لقمع الإرهاب لسنة ١٩٧٦ والتي دخلت حيز التنفيذ اعتبارا من الشهر الثامن عام ١٩٧٨ والصادرة عن المجلس الأوربي[65].

وقد نصت المادة (1/ 1) من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1988، على أن الإرهاب: "هو كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر"[66].

وفي تعريف آخر للإرهاب، عُرّف بأنه: "شكل معقد من اشكال العنف السياسي، فهو ليس عشوائيا بل استراتيجيا وهو أداة الذين يرفضون تقاليد الشعب المتحضر وقيمه، أو هو استخدام غير شرعي للقوة والعنف تقوم به منظمة ثورية ضد الأفراد والممتلكات بقصد الضغط على الحكومة أو اجبارها على الخضوع لأسباب سياسية أو أيديولوجية[67].

ويلاحظ في التعريفات السابقة أن بعضها مال الى اعطاء الإرهاب طابعاً سياسياً وأيديولوجياً، وهذا على الرغم من أنه بالفعل مما يصدق على جرائم الإرهاب، إلا أنه هو نفسه ما يقع عليه مناط التأكيد في اشكالية الخلط بين الجرائم السياسية وجرائم الإرهاب، وهذا ما يوجب الانتقال الى البحث حول تعريف الجريمة الإرهابية أو جريمة الإرهاب في النظام السعودي والقوانين المقارنة الأخرى.

ثالثاً: تعريف الجريمة الإرهابية "جريمة الإرهاب":

يعتبر قانون العقوبات اللبناني أقدم التشريعات العربية التي تناول ت بالتجريم والعقاب السلوك الإنساني الإرهابي، فقد نصت المادة (314) بأنه: "يعني بالأعمال الإرهابية جميع الأفعال التي ترمي إلى إيجاد حالة ذعر، وترتكب بوسائل كالأدوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة أو المحترقة والعوامل ال وبائية أو الميكروبية التي من شأنها إن تحدث خطرا عاماً"[68].

وقد نص القانون رقم (97) لسنة 1992 بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية في مصر لأول مرة على تعريف للإرهاب، كما استحدث بعض الجرائم التي توصف بأنها من جرائم الإرهاب، كما شدد عقوبات بعض الجرائم بجعل الإرهاب ظرفاً مشدداً لها[69]. إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم (97) لسنة 1992، على أن يكون تعريف الإرهاب في المادة (86) من قانون العقوبات والإجراءات الجنائية المصري بأنه: "كل استخدام للقوه أو العنف او التهديد أو الترويع، يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، بهدف الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر إذا كان من شأن ذلك إيذاء الأشخاص أو إلقاء الرعب بينهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر

[64]. اودنيس العكرة : الارهاب السياسي- بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية، دار الطلبة للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1983. ص 93.

[65]. محمد عبد المحسن سعدون: مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية، مرجع سابق، ص 138.

[66]. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1988.

[67]. محمد محسن وعباس مرنر: صورة المقاومة في الاعلام، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت- لبنان، 2011. ص 50.

[68]. قانون العقوبات اللبناني.

[69]. أشرف توفيق شمس الدين: السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى اتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية- دراسة نقدية للقانون المصري، بدون بيانات الناشر وسنة ومكان النشر. ص 2.

أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بالاتصالات أو بالمواصلات أو بالأموال أو بالمباني أو بالأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو منع أو عرقلة ممارسة السلطات العامة أو دور العبادة أو معاهد العلم لأعمالها أو تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين أو اللوائح"[70].

وفي القانون العراقي رقم (13) لسنة ٢٠٠٥ عرف الإرهاب في المادة الأولى منه بأنه: "كل فعل يقوم به فرد أو جماعة منظمة استهدف فردا أو مجموعة إفراد أو جماعات أو مؤسسات رسمية وغير رسمية أوقع الإضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة بغية الإخلال بالوضع الأمني أو الاستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الرعب والخوف والفزع بين الناس أو إثارة الفوضى تحقيقا لغايات إرهابية"[71].

وعلى المستوى العربي الإقليمي، عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1988 في المادة (1/ 2) الجريمة الإرهابية، بأنها: "أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي"[72].

ونصت المادة الأولى من اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب على تعريف الجريمة الإرهابية بأنها: "أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي دولة متعاقدة أو على ممتلكاتها أو مصالحها أو على رعاياها أو ممتلكاتهم يعاقب عليها قانونها الداخلي، وكذلك التحريض على الجرائم الإرهابية أو الترويج لها أو تحبيذها، وطبع أو نشر أو حيازة محررات أو مطبوعات أو تسجيلات، أياً كان نوعها، إذا كانت معدة للتوزيع أو لاطلاع الغير عليها، وكانت تتضمن ترويجاً أو تحبيذاً لتلك الجرائم"[73].

أما في المملكة العربية السعودية، فقد صدر نظام جرائم الارهاب وتمويله لسنة 1435هـ، ونصت المادة الأولى منه على تعريف الجريمة الإرهابية، بأنها: "كل فعل يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده، أو الإساءة إلى سمعة الدولة أو مكانتها، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد المذكورة أو التحريض عليها"[74].

يرى الباحث من التعريفات السابقة أن القوانين الوضعية العربية قد تباينت في تعريفها للإرهاب، إلا أنها حاولت أن تتحاشى الخلط بين جرائم الإرهاب والجرائم السياسية، وهذا ما تمكن منه تعريف قانون العقوبات اللبناني وكذا تعريف الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب. كما حاول المشرع المصري في تعريفه للإرهاب تحاشي هذا الخلط، إلا أنه اعتبر أن كل عمل من شأنه تعطيل القوانين والدستور يعتبر جريمة إرهابية، وهذا من شأنه أن يفضي الى الخلط نفسه في هذه الجزئية، الأمر نفسه ينطبق على تعريف الإرهاب في القانون العراقي. كما يعتقد الباحث أن تعريف الجريمة الإرهابية في النظام السعودي قد تضمن اعتبار بعض الجرائم السياسية بأنها جرائم ارهابية، وهذا ربما يعزى الى عدم وجود نظام

[70]. القانون رقم (97) لسنة 1992 بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، جمهورية مصر العربية.

[71]. القانون رقم (13) لسنة ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الإرهاب- جمهورية العراق.

[72]. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1988.

[73]. اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.

[74]. نظام جرائم الارهاب وتمويله لسنة 1435هـ- المملكة العربية السعودية.

جنائي للجرائم وللعقوبات، حيث تخضع جميع الجرائم الجنائية الى تأويل قاضي المحكمة الشرعية وفهمه لنصوص الشّريعة الإسلامية، وبالتالي فإن النظام السعودي لا يميز بشكل واضح بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية.

المطلب الثاني: أنواع جرائم الإرهاب وصورها:

لا تختلف الجرائم الإرهابية بحسب طبيعتها وشكلها ووسائلها فحسب، وإنما تختلف باختلاف أسبابها ودوافعها، ولهذا تتخذ الجرائم الإرهابية أنواعاً وصوراً وأشكالاً عديدة، وهذا يعزى أيضاً الى الاتجاهات المتباينة في تصنيفها.

أولاً: تصنيف جرائم الإرهاب حسب نطاقها الجغرافي:

وتصنف جرائم الإرهاب الى نوعين رئيسين من حيث نطاق وقوعها الجغرافي الى نوعين:

1. جرائم الإرهاب الداخلية:

وهي الجرائم الإرهابية التي تقع داخل حدود الدولة نفسها، ولا يسعى منفذوها الى أن يمتد أثرها الى الدول الأجنبية، ويمكن أن يقوم بها أفراد أو جماعات تحت أغطية وأسباب ودوافع سياسية وايديولوجية ودينية. ومن الممكن أن تقوم الدولة نفسها بارتكاب هذه الجرائم ضد مواطنيها، من خلال ممارستها لأعمال التعذيب والمعاملة الوحشية وتقييد الحريات السياسية كحرية الرأي والتنقل والصحافة والعقيدة أو التطبيق التعسفي للقوانين وهو ما يطلق عليها بـ جرائم الإرهاب القمعية. ومن ثم فإن جرائم الإرهاب المحلية تتطلب أن تكون كافة عناصرها داخلية سواء من حيث المنفذين أو مكان التنفيذ أو التخطيط أو الإعداد للعمل وكذلك الضحايا والأهداف والنتائج المترتبة عليه، والاعتماد على الدعم المحلي في التمويل[75]. وبالتالي فإن هذه الجرائم تخضع للقوانين الوطنية الرامية الى مكافحة الإرهاب، والتي تستهدف المحافظة على أمن واستقرار الأوضاع الداخلية للدولة.

2. **جرائم الإرهاب الدولية:**

يكاد يكون هذا النوع هو الأكثر شيوعاً من جرائم الإرهاب، إذ تكون فيه عناصر الفعل الارهابي ممتدة لتشمل أكثر من دولة سواء كانت دولة جنسية الفاعل أو الضحية أو مكان ونوع الفعل هو العنصر الاجنبي، أي أن العمل الارهابي يتصف بالدولي عندها يحدث ضد اكثر من دولة وعلى ضحايا ينتمون لدول عدة اخرى.

وقد عرفت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة بتقنين الجرائم الماسة بأمن وسلم الانسانية الإرهاب الدولي بأنه: "كل نشاط اجرامي موجه الى دولة معينة ويستهدف انشاء حالة من الرعب في عقول الدولة أو أي سلطة من سلطاتها او جماعات معينة فيها[76].

وقد قررت اللجنة المنبثقة عن الاتحاد الدولي لتوحيد القانون الجنائي، أن الارهاب يكون دولياً في الحالات التالية[77]:

---

[75]. امام حسانين عطا الله : الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة- دراسة مقارنه، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2004. ص 142- 143.

[76]. الأمم المتحدة: تقرير الامين العام عن التدابير الرامية لمنع الارهاب المقدم الى الدورة الاربعين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة رقم ((A/RES/61/40، 18 ديسمبر 2006.

[77]. عبد الناصر حريز: الارهاب السياسي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996. ص 179.

1. أن توجه الجريمة ضد دولة غير الدول التي تقع فيها الجريمة.
2. أن يتم التجهيز للجريمة في بلد خلاف الدولة المعينة بارتكاب الجريمة، أو أن ترتكب الجريمة في غير الدول المعنية.

ثانياً: تصنيف جرائم الإرهاب حسب منفذيها:

وتصنف جرائم الإرهاب وفق هذا المعيار الى جرائم إرهاب فردية وجرائم إرهاب جماعية، وقد تقوم بها حكومة أو دولة ضد شعب، أو دولة أو دول أخرى. فإذا كان الأفراد أو المجموعات، تلجأ للإرهاب كوسيلة يائسة لجلب الاهتمام لقضيتهم، فإن الحكومات تلجأ إليه لردع خصومها علما بأنه يتوافر لديها وسائل أخرى عوضا عن ذلك أهمها الحلول السياسية[78].

وبالتالي فإن تقسيم جرائم الإرهاب يكون في هذه الحالة إلى ما يلي[79]:

1. **جرائم الإرهاب الفردية:** وهي التي يرتكبها الأفراد لأسباب متعددة.
2. **جرائم الإرهاب الجماعية غير المنظمة:** وهي جرائم الإرهاب التي ترتكبها جماعات غير منظمة من الناس تحقيقا لمآرب خاصة.
3. **جرائم الإرهاب الجماعية المنظمة:** التي تتمثل في جماعات الإرهاب التي تديرها وتشرف عليها دول غير ظاهرة أو مؤسسات أو هيئات مختلفة.
4. **جرائم الإرهاب الدولي:** وهو الإرهاب الذي تقوم به دولة واحدة أو أكثر. فهو إما أن يكون إرهابا دوليا أحادياً وهو الذي ترتكبه دولة واحدة، أو إرهابا ثنائيا وهو الذي ترتكبه دولتان، أو إرهابا جماعياً وهو الذي ترتكبه مجموعة من الدول أو يقع من دولة واحدة ولكن بدعم من دول أو حلف من الدول الأخرى. وتنقسم جرائم الإرهاب الدولي، الى قسمين:

1. **جرائم الإرهاب الدولي المرتكبة ضد الأفراد:** وتقوم بها بعض الدول ضد الأفراد، بسبب الاختلاف في الآراء السياسية، حيث تعتبرهم الدولة خارجين عن القانون.
2. **جرائم الإرهاب الدولي ضد الجماعات المنظمة المشروعة:** ويتمثل ذلك بملاحقة دولة ما، جماعات سياسية، أو منظمات ثقافية، والاعتداء عليها بحجة أنها منظمات إرهابية.

ثالثاً: صور جرائم الإرهاب:

يراد بصور جرائم الإرهاب تلك الأنماط من الأفعال التي اعتبرت في القوانين الدولية والوطنية أفعال ارهابية مجرمة، وتكاد معظم القوانين والأنظمة الجنائية الوطنية قد استمدت صور الجريمة الإرهابية من الاتفاقيات والمواثيق الدولية، وأبرز تلك الصور ما يلي[80]:

[78]. عبد العزيز سرحان: حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه –المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (29)، 1973. ص 179.

[79]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص ص 61- 69.

[80]. نبيل حلمي: الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1988. ص 32- 33.

1. **اختطاف الطائرات:** من خلال قيام شخص أو مجموعة من الأشخاص بصورة غير قانونية وهو على ظهر الطائرة في حالة الطيران بالاستيلاء عليها وتغيير مسارها بالقوة أو التهديد. ولا يدخل ضمن نطاق هذه الصورة الإرهابية أفعال السرقة أو القتل أو التهديد لنظام على ظهر الطائرة أو تهديد سلامتها أو سلامة الأشخاص والأموال ما لم ترق هذه الأفعال إلى درجة الاستيلاء على الطائرة.

2. **حجز الرهائن:** شريطة أن يكون ذلك لأغراض سياسية وليس لأغراض اجرامية. وتعتبر هذه الصورة من جرائم الإرهاب، أفضل نموذج للضغط على المجتمع الدولي للخضوع لرغبات مرتكبي الجريمة إما بالمال أو الاعتراف بقضية معينة.

3. **الأعمال التخريبية:** وهي التي تتجه الى تخريب المنشآت العامة والمؤسسات ذات الأهمية سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية، وسواء كان ذلك داخل إقليم الدولة أو خارجها مثل السفارات، القنصليات، وتكمن خطورتها إن معظم الضحايا هم من الأبرياء. إذ تهدف هذه الجرائم الى زرع الخوف وزعزعة الكيان الأساسي للدولة أومن اجل التأثير على الدولة من اجل تغيير قرارها في موضوع معين.

4. **الاغتيالات:** من خلال تصفية وقتل شخصيات هامة لها تأثير على الرأي العام داخل الدولة، حيث يجري اختيار تلك الشخصيات حسب الغرض من الجريمة الإرهابية، وقد يكون الاغتيال من أجل إحداث الفزع والرعب.

5. **صور جرائم الإرهاب التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية:** نصت اتفاقية جنيف لسنة 1937 في المادة الثانية على مجموعة من الجرائم الإرهابية، وهي[81]:

   1. أي فعل يتسبب في موتا أو إصابة جسدية أو فقدان الحرية أي من: ورؤساء الدول والقائمين بأعمالهم أو ورثتهم أو خلفهم. وكذلك زوجات وأزواج أي من الفئات السابقة، والأشخاص ذوي المناصب العامة.
   2. الأشخاص القائمون بمسؤوليات عامة أو من ذوي المناصب العامة إذا واجهت هذه الأفعال إليهم وبصفاتهم.
   3. التخريب المتعمد أو إتلاف الممتلكات المخصصة لأغراض عامة وخاضعة لسلطة دولة معينة المعاقدة.
   4. أي فعل يعرض الحياة العامة للخطر.
   5. أي محاولة لارتكاب مخالفة تقع في نطاق الأفعال السابقة.
   6. تصنيع، أو الحصول، أو الحيازة، أو إعداد الأسلحة والمؤن، والمتفجرات أو أي مواد ضارة يقصد ارتكاب أفعال ضارة في دولة من الدول.

بالإضافة الى كل الصور التي شملتها وضمنتها بقية الاتفاقيات الدولية والإقليمية في نصوصها، وقد اعترف بهذه الصور للجريمة الإرهابية من قبل أغلب القوانين الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب الأجنبية والعربية، وفي مقدمتها المملكة

[81]. اتفاقية جنيف لسنة 1937.

العربية السعودية ومصر والعراق والأردن والجزائر واليمن.. وغيرها، وإن لم تنص عليها في قوانينها إلا أن تصديق هذه الدول بالاتفاقيات والمواثيق الدولية يلزمها بأن تعترف بها وأن تجعلها خاضعة لقوانينها العقابية والإجرائية.

المطلب الثالث: أركان الجريمة الإرهابية:

هناك تداخل شديد بين أركان الجريمة الإرهابية وخصائصها المميزة التي يجب أن تتحقق وتتوافر من خلال أركانها، وذلك أن مناط التمييز بين الجريمة الإرهابية والجرائم العادية إنما يقع على الخصائص المميزة للجريمة الإرهابية.

أولاً: أركان الجريمة الإرهابية في القانون الدولي:

من تعريف الجريمة الإرهابية الذي نصت عليه المادة (1/ أ) من اتفاقية جنيف الأولى الخاصة بمكافحة ومعاقبة الإرهاب، بأنها: "الأفعال الإجرامية الموجهة ضد الدولة والتي يتمثل غرضها أو طبيعتها في إشاعة الرعب لدى شخصيات معينة أو جماعة من الأشخاص لعامة الشعب"[82].

يتبين أن أركان جريمة الإرهاب تتمثل بشكل عام بما يلي[83]:

1. **الركن المادي:** ويتمثل بالقيام بالعمل المدرج ضمن التصنيفات الدولية بأنه من الأعمال الإرهابية، والتي تتجلى في تخويف المقترن بالعنف كتفجير المنشآت العامة، السكك الحديدية والقتل الجماعي والخطف واحتجاز الرهائن... الخ. بما يشير الى أن معيار جريمة الإرهاب ينحصر في موضوعها أو في الغرض الذي يسعى إليه المجرم، سواء كان للحصول على مغنم أو فرض مذهب سياسي، أو تغيير شكل الدولة.
2. **الركن المعنوي:** وهو توفر القصد المتمثل بإشاعة الرعب وبث الروع والخوف في قلوب البعض أو العامة، إذ لابد أن يتوفر علم الجاني وتنصرف ارادته الى تحقيق ذلك. إذ تعتبر أفعاله كقرينة على توفر القصد الجنائي، ولا عبرة بالبواعث إذا كانت شخصية أو سياسية أو حتى كان يعتقد الجاني حدودها في إصلاح المجتمع.
3. **الركن الدولي:** وهذا في حالة الإرهاب الدولي، أما في حالة الإرهاب الداخلي فتخضع الجريمة الإرهابية للقانون والنظام الوطني.

ثانياً: أركان الجريمة الإرهابية في القوانين العربية:

قررت معظم القوانين الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب العربية كالقانون الأردني والعراقي والقانون المصري، أن جرائم الإرهاب هي كل جريمة يتوافر فيها العناصر التالية:

العنصر الأول: استخدام العنف أو التهديد باستخدامه:

والعنف في جرائم الارهاب ذو دلالة واسعة، إذ يشمل أعمال الايذاء البدني والنفسي، ويتحقق هذا الركن من خلال توفر عدة عناصر أساسية، تتمثل بما يلي[84]:

[82]. اتفاقية جنيف لسنة 1937.

[83]. نبيل حلمي: الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 45.

[84]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص ص 53- 61.

1. **أن يكون استعمال العنف تنفيذًا لعمل فردي أو جماعي:** وقد عبر عن ذلك المشرع المصري بقوله: تنفيذًا لعمل فردي أو جماعي، وكذلك الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون مكافحة الارهاب العراقي رقم 13 لسنة 2005.

ويراد بذلك النية المبيتة التي يتم وضعها موضع التنفيذ، بخطة مدبرة تتم ترجمتها من خلال جهود مسبقة بقصد تحقيق الهدف المنشود وهكذا فإن مفهوم المشروع الاجرامي أو العمل الارهابي يستبعد أي عمل ارتجالي، حيث يفترض وجود قدر من الاعداد وحد أدنى من التنظيم، وعادة ما يجد العمل الفردي أو الجماعي في الجريمة الارهابية سنداً له من الفكر الايديولوجي الذي يحرك سلوك القائمين به[85].

2. **إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم:** وذلك تأسيساً على أن إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم هو الغاية من استخدام العنف في الجريمة الإرهابية، فنشر الرعب والذعر بين الناس هو الغرض المباشر من الاعمال الارهابية، كما أن شيوع الخطر الناتج أو الضرر الناشئ عن جرائم الارهاب، كثيراً ما يؤدي الى حالة انعدام الامن الاجتماعي، بما يخلق مناخًا مناسبًا لنشر الرعب أو الخوف.

3. **تعريض حياة الناس وأمنهم للخطر:** ذلك أن تفجير القنابل والمتفجرات على التجمعات المدنية في الساحات العامة أو أماكن العبادة أو الجامعات والمدارس والمستشفيات وما شابهها من أماكن التجمع، من شأنه أن يعرض حياة الناس وامنهم للخطر، وان يثير الذعر والرعب العام بينهم ويحد من حرية حركة الناس وانتظام سير حياتهم.

4. **إلحاق الضرر المادي:** بالبيئة أو المرافق والممتلكات العامة والخاصة أو المرافق الدولية والبعثات الدبلوماسية أو باحتلالها أو الاستيلاء عليها. ولا يشترط أن يتحقق الضرر بالمرافق أو الممتلكات بل يكفي أن يتوافر الخطر.

5. **تعطيل تطبيق أحكام الدستور أو القوانين:** تتحقق جريمة الإرهاب إذا كان من شأن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه، تعطيل تطبيق الدستور أو القوانين ومن هذا القبيل استخدام القوة لمنع رأس الدولة من ممارسة سلطاته الدستورية، أو منع أجراء الانتخابات النيابية في الموعد المحدد لها.

العنصر الثاني: استهداف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر:

لا يكفي مجرد استخدام العنف وتحقيق عناصره المتمثلة في إثارة الرعب في قلوب الناس لتكون الجريمة المرتكبة من جرائم الإرهاب، لأن هذا الركن قد يتحقق في الجرائم العادية التي يستخدم فيها العنف على نطاق كبير، ولكن يجب أن يتجه استخدام العنف الى تحقيق كافة عناصره الأساسية بغرض استهداف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر. فالنظام العام في الدولة هو الضامن الأول للتعايش الاجتماعي وحماية استقرار المجتمع، وبالتالي فإن استهداف المقومات الأساسية للمجتمع وأمنه يعني استهداف للنظام العام[86].

وقد أوردت قوانين كل من الأردن ومصر والعراق بصيغ مختلفة نسبياً سلامة المجتمع وأمنه إلى جانب النظام العام من باب التحوط مع إن سلامة المجتمع وأمنه يدخلان في مفهوم النظام العام. وتتعرض سلامة المجتمع للخطر إذا كان من شأن استخدام العنف أو التهديد باستخدامه تعطيل مظاهر الحياة العادية في الدولة. كما يتعرض أمن المجتمع للخطر

[85]. محمد أبو الفتح الغنام: مواجهة الإرهاب في التشريع المصري، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1996. ص 39.

[86]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 57.

إذا كان من شأن استخدام القوة أو العنف إن يؤدي إلى زعزعة السكينة لدى الأفراد في المجتمع سواء أنصب ذلك على أشخاصهم أو على أموالهم[87].

العنصر الثالث: توفر القصد الجرمي مع عدم الاعتداد بالدافع:

بالإضافة الى تحقق وتوافر الركنين السابقين، لابد من توافر القصد الجرمي العام بعنصريه العلم والإرادة في الجريمة الإرهابية، ويتمثل ذلك بعلم الجاني بطبيعة الوسيلة التي يستخدمها ودورها في أحداث الذعر وانصراف إرادته إلى إتيان الفعل مع علمه بما يحدثه، ويلزم توافر القصد الجرمي الخاص المتمثل في الاخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر[88].

ويتبين أن القانون الأردني وكذا العراقي لم يعتدا بالأسباب أو الدوافع التي تمكن وراء الإرهاب والجرائم الإرهابية، فمهما كانت الدوافع أو الأسباب الداعية إلى ارتكاب الجريمة الإرهابية، فتبقى ضمن دائرة التجريم والعقاب، إلا ما استثني بمقتضى التشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية. لهذا فقد رأت بعض الآراء الوجيهة أنه إذا اقترن الفعل بأحد أسباب الإباحة أو بمانع من موانع العقاب فأنه لا يعد عملاً إرهابيا، بل يعتبر من قبيل الدفاع الشرعي. كما لا يعد عملاً إرهابيا ما يبيحه القانون الدولي إذا كان الباعث عليه هو الدفاع عن الحقوق المقررة للفرد أو الشعب، وأهمها حقوق الإنسان المقررة في مواثيق الأمم المتحدة وأبرزها حق الشعب في تقرير مصيره وحقه في تحرير أرضه المحتلة وحقه في مقاومة الاحتلال، فيعد استعمال القوة دفاعاً عن هذه الحقوق استعمالاً مشروعاً طبقاً لأحكام القانون الدولي العام الاتفاقية والعرفية.

وهذا الاتجاه هو ما أيدته الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في المادة (2/ أ) منها والتي نصت على أنه: "لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرير وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية"[89].

العنصر الرابع: وسيلة الاعتداء وإعلان المسؤولية:

وهذا ليس بطبيعته ركناً من أركان جريمة الإرهاب، ولكنه عنصر مميز من عناصرها. إذ غالباً ما تتخذ الجريمة الإرهابية طابعاً مميزاً لها من حيث وسيلة الاعتداء، كأن تقوم بزرع عبوة ناسفة أو ارسال شخص انتحاري بحزام ناسف، وما الى ذلك من الوسائل المميزة للجماعات الإرهابية، والتي لا تستخدم غالباً في المنظمات الإجرامية العادية[90].

كما تتميز الجريمة الإرهابية بنشاط إعلامي واسع النطاق بشكل جزء كبيرًا من حجمها ومتمماً لنتائجها إذ تنشط أجهزة الإعلام المساندة والمضادة للعملية لإحداث ردود فعل سريعة مؤيدة أو معارضة، واثأر نفسية غالباً ما تكون الغاية من تنفيذ العملية لإظهارها بأكبر من حجم الحدث ذاته خلال تغيير الوقائع وقلب الحقائق أو تزييفها أو التعتيم عليها بالشكل الذي يناسب أهداف ومقاصد القوى التي تقف خلفها اي وراء العملية الإرهابية[91].

[87]. المرجع السابق، ص 57.
[88]. المرجع السابق، ص 58.
[89]. المرجع السابق، ص 58.
[90]. المرجع السابق، ص 60.
[91]. المرجع السابق، ص 61.

ثالثاً: أركان الجريمة الإرهابية في النظام السعودي:

نظراً لغموض تعريف الجريمة الإرهابية في النظام السعودي، وتداخله مع تعريف الجريمة السياسية أو بعض ملامحها، فقد اعتبر نظام جرائم الإرهاب وتمويله لسنة 1435هـ، في المادة الثالثة منه أن كل جريمة تعد من جرائم الإرهابي إذا كانت تهدف الى أي مما يلي[92]:

1. **تغيير نظام الحكم في المملكة.**
2. **تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض مواده.**
3. **حمل الدولة على القيام بعمل أو الامتناع عنه.**
4. **الاعتداء على السعوديين في الخارج.**
5. **الإضرار بالممتلكات العامة للدولة في الخارج بما في ذلك السفارات أو غيرها من الأماكن الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لها.**
6. **القيام بأي عمل إرهابي على متن وسيلة مواصلات مسجلة لدى المملكة أو تحمل علمها.**
7. **المساس بمصالح المملكة، أو اقتصادها، أو أمنها الوطني أو الاجتماعي.**

وواضح أن هذا التكوين لم يخرج عن نطاق ما عبر عنه تعريف الجريمة الإرهابية الوارد في المادة الأولى من النظام نفسه، وهو تعريف يكتنفه الغموض، كما أن هذا التقسيم الوارد في المادة الثالثة، يحتمل خلطاً واضحاً بين بعض أو معظم صور الجريمة السياسية وبين الجريمة الإرهابية ككل، إذ يمكن اعتبار أي عمل سلمي معارض بمثابة جريمة إرهابية، ويفسر بأنه يهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى "الإخلال بالنظام العام" أو "زعزعة أمن المجتمع أو استقرار الدولة" أو "تعريض الوحدة الوطنية للخطر" أو "تعطيل النظام الأساسي للحكم أو مواده" أو "الإساءة إلى سمعة الدولة ومكانتها".

جاء تعريف الجريمة الإرهابية وتصنيفها في النظام السعودي تأسيساً على المعيار الشخصي الذي ينظر منه الى هدف الجاني وأغراضه، فلا يشترط اتجاه نية الشخص المتهم بالشروع أو بارتكاب جريمة الإرهاب إلى استخدام وسائل مادية مميتة أو خطيرة وعنيفة بطرق أخرى ضد تجمع سكاني مدني، أو احتجاز رهائن، وهي الصور الجوهرية التي أقرتها مواثيق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، واعتبرتها جوهر وروح كل جريمة إرهابية.

كما أن المادة الثالثة تعمم أحكام النظام على الأشخاص السعوديين وغير السعوديين المقيمين خارج المملكة حكم ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها والتي منها "المساس بمصالح المملكة أو اقتصادها أو أمنها الوطني أو الاجتماعي". وهو تعميم مطاط قد يتسبب باتهام الآلاف من الكتاب والصحفيين والمعارضين تحت طائلة العقاب الذي ينص عليه النظام.

[92]. نظام جرائم الإرهاب وتمويله لسنة 1435هـ- المملكة العربية السعودية.

المطلب الرابع: الحدود الفاصلة بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية:

الاتجاه السائد في القانون الدولي هو التمييز بين الجريمة السياسية والجرائم العادية من جهة والتمييز بين الجريمة السياسية والإرهابية من جهة أخرى، وهذا واضح من النسق الذي سارت عليه الاتفاقيات الدولية منذ صدور معاهدة باريس الخاصة بمكافحة الإرهاب في العام 1937. إذ فرقت هذه المعاهدة بين جرائم الإرهاب والجرائم العادية التي ترتكب بغرض دنيء، عن الجرائم السياسية، التي ترتكب بدافع سياسي، وقد تكرر النص على استبعاد جرائم الإرهاب من نطاق الجرائم السياسية في أغلب الاتفاقيات الثنائية وكل الاتفاقيات المتعددة الأطراف وجميع الاتفاقيات الدولية والإقليمية بشأن تسليم المجرمين. فعلى الرغم من أن الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية قد تتفقان أحيانا في الهدف الذي ترميان إليه، إلا إنهما تختلفان في الآليات المعتمدة لتحقيق ذلك، وكذلك في الصدى والتأثير اللذان تخلفانه على مستوى الرأي العام الدولي، الذي وإن كان يتعاطف أحياناً مع الجريمة السياسية، فإنه يجمع على الإدانة الكلية وغير المشروطة للجريمة الإرهابية، لا من حيث وسائلها، ولا من حيث أهدافها[93].

وبالنظر الى الاتجاهات الدولية والإقليمية والوطنية للتفرقة والتمييز بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية، يتبين أن الحدود الفاصلة والمميزة بين النوعين، يمكن بيانها على النحو التالي[94]:

1. المجرم السياسي ينطلق في جريمته من باعث بنبل ومقصد شريف، على عكس الإرهابي الذي يتميز بالخسة في المقصد وفي الغاية والهدف في معظم نشاطاته.

2. أن المجرم السياسي يرتكب جريمته معتقداً بعدم صلاحية النظام السياسي القائم وبأنه يعمل ضد مصالح شعبه وضد حريته وينبغي تغييره لهذا الصالح، لذلك يكون هدفه لخير وطنه وأبناء أمته بينما يقوم الإرهابي بجريمته دون اكتراث بأي مبدأ أو ومصالح من ينتمي إليه أو يعتقد بصلاحيته.

3. لا يعتبر المجرم السياسي عدواً لشعبه بقدر ما هو عدو للسلطة وللنظام الحاكم في حين أن الإرهابي هو عدو للشعب وللنظام معاً في آن واحد.

4. أن الجريمة السياسية لا تقع من أجل أهداف وغايات شخصية ذاتية، بل تكون لأهداف سياسية نبيلة غالباً وأن أسيء استخدام الوسائل لتحقيقها، فإن معيار الوسيلة يخضع لاعتبارات نسبية تتفاوت من بلد الى آخر، لكن غاية المجرم السياسي هي أن يحقق النفع العام للشعب في مجموعه. أما جرائم الإرهاب فيمكن أن تقع من أجل تحقيق غرض شخصي مثل الربح المادي مثلما يحصل عند احتجاز الرهائن والمساومة على أطلاق سراحهم مقابل الحصول على مبالغ نقدية أو امتيازات مادية، وفي أحيان أخرى تقع بدافع الانتقام من الفرد أو من مجموعة الأفراد.

5. أن معظم دساتير العالم ومعاهدات التسليم الدولية تنص على حظر تسليم اللاجئين السياسيين بينما يكون النص على خلاف ذلك بالنسبة لمجرمي الإرهاب، إذ تنشد كل دول العالم والمنظمات الدولية المعنوية سرعة وتسهيل وتبسيط إجراءات تسليم المتهمين بجرائم الإرهاب وتطوير التعاون الدولي الجاد والمثمر من أجل القضاء على هذه الظاهرة وغيرها كونها تعد من أبشع واشد الجرائم إيلاماً وأذىً للإنسانية جمعاء.

[93]. هاني رفيق محمد عوض: الجريمة السياسية ضد الأفراد - دراسة فقهية مقارنة، مرجع سابق، ص 53.

[94]. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، مرجع سابق، ص 90- 91.

6. أن الجريمة السياسية تتسم بطابع وطني ولا تتعدى حدودها الداخلية، فهي بذلك جريمة داخلية يختص بتحديدها وتعريفها وبالعقاب عليها قانون الدولة الوطني، أما جرائم الارهاب فقد اصبحت ذات سمة دولية تجرم بواسطة قواعد القانون الدولي وما يصدر عن المنظمة العالمية من قرارات وأحياناً بواسطة معاهدات واتفاقيات ثنائية.

خاتمة

بناءً على ما تقدم، تبين أن هناك سمات مميزة وحدود فاصلة بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية من الناحية النظرية، ولكن من الناحية النظامية والقانونية تبين أن هذا التمييز يكاد يكون ضعيفاً للغاية في النظام السعودي والقوانين العربية المقارنة، وإن كان الخلط بين النوعين يبدو شديداً للغاية في النظام السعودي، الذي أفرد نظاماً خاصاً لجرائم الإرهاب واعتبر أن كافة الأعمال التي تتجه الى تهديد أمن النظام وشكل الدولية وما الى ذلك تعد أعمالاً ارهابية، وبالتالي فإنه لا يعول على جهات الاختصاص أن تقيم هذا التمييز في المسار الإجرائي للدعاوى في أي من هذين النوعين من الجرائم، إذ يمكن أن يتجه التمييز أحياناً وأن يوظف الخلط أحياناً أخرى حسب اجتهاد القاضي، وتفسيره لأحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

أما في القوانين العربية المقارنة، فعلى الرغم من أنها تحاشت أن تقع في الخلط بين الجريمة السياسية والجريمة الإرهابية، إلا أنها لم تتخلص منه كلياً، وذلك يعزى الى اتفاق ذينك النوعين من الجرائم في الأهداف السياسية.

التوصيات:

في ضوء ما تقدم توصي الباحثة بما يلي:

1. اعادة النظر في نظام جرائم الارهاب وتمويله لسنة 1435هـ في المملكة العربية السعودية، من حيث ضرورة أن تميز نصوصه بين الجريمة السياسية وجريمة الإرهاب.
2. البحث في امكانية اصدار نظام خاص للجرائم السياسية في المملكة العربية السعودية، يبين مفهوم هذه الجرائم وأنواعها والحدود الفاصلة بينها وبين جرائم الإرهاب.
3. ضرورة إجراء المزيد من الدراسات المعمقة والمتوسعة في هذا الشأن، نظراً لما يتسبب به عدم التمييز بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية من إشكاليات بالغة الخطورة والتعقيد.
4. الاستفادة من تجارب بعض الدول التي تمكنت قوانينها من التمييز بين بين الجرائم السياسية والجرائم الإرهابية، في معالجة هذا القصور الواضح في النظام السعودي.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المؤلفات العامة والبحوث والدراسات:

1. ادونيس العكرة : الارهاب السياسي- بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الانسانية، دار الطلبة للنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، 1983.
2. أُسامة أحمد محمد سمور: الجرائم السّيّاسية في التشريع الجنائي الإسلامي- دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2009.
3. أبو بكر صالح: الجريمة السياسية في الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005.
4. أحمد محمد عبد الوهاب: الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي- دراسة مقارنة، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2002.
5. أشرف توفيق شمس الدين: السياسة التشريعية لمكافحة الإرهاب ومدى اتفاقها مع أصول الشرعية الجنائية- دراسة نقدية للقانون المصري، بدون بيانات الناشر وسنة ومكان النشر.
6. الأمم المتحدة: تقرير الامين العام عن التدابير الرامية لمنع الارهاب المقدم الى الدورة الاربعين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة رقم ((A/RES/61/40، 18 ديسمبر 2006.
7. امام حسانين عطا الله : الإرهاب والبنيان القانوني للجريمة- دراسة مقارنه، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة، 2004.
8. جاد سامح السيد: مبادئ قانون العقوبات، دار الوزان للطباعة والنشر، القاهرة، 1978.
9. حسن العمري: محتجون: التهم والأحكام - الجنائية السياسية – الصادرة من الادعاء والقضاء السعودي بحق ناشطين حقوقيين وسياسيين، الإصدار الأول ، 2014.
10. حميد فرحان الراوي: الولايات المتحدة والارهاب الدولي، مركز الدراسات الدولية، بغداد- العراق، 2002.
11. حومد عبد الوهاب: الإجرام السياسي، دار المعارف، بيروت، 1963.
12. رأفة مناهل: الإرهاب في العراق الجديد بين التشريع العراقي والقانون الدولي، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2011.
13. رضا محمد عيس: النظام الجزائي (1)- قانون العقوبات- القسم العام، مجموعة محاضرات، كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، الدمام- المملكة العربية السعودية، 1434- 1435هـ.
14. سند نجاتي سيد أحمد: الجريمة السياسية دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1983.
15. عبد العزيز سرحان: حول تعريف الإرهاب الدولي وتحديد مضمونه –المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (29)، 1973.
16. عبد القادر زهير النقوزي:" المفهوم القانوني لجرائم الإرهاب الداخلي والدولي، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية للنشر، بيروت، 2008.
17. عبد القادر عودة: التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.
18. عبد الله ابراهيم الطريقي: الاستعانة بغير المسلمين في الفقه الإسلامي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1414هـ- 1993.
19. عبد الناصر حريز: الارهاب السياسي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996.

20. عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر: الجريمة الإرهابية، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2005.
21. مجد الدين منلا: الإجرام السياسي بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، كلية الإمام الاوزاعي، بيروت- لبنان، 2005.
22. مجموعة باحثين: الخليج 2013: الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2013.
23. محمد الأمين البشري: التحقيق في الجرائم المستحدثة، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠4.
24. محمد أبو الفتح الغنام: مواجهة الإرهاب في التشريع المصري، مطبعة العمرانية، القاهرة، 1996.
25. محمد عبد المحسن سعدون: مفهوم الارهاب وتجريمه في التشريعات الجنائية، مجلة مركز دراسات الكوفة، العراق، العدد (7)، 2008. ص ص 133- 146.
26. محمد عطية راغب: التمهيد لدراسة الجريمة السياسية في التشريع الجنائي العربي المقارن، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، 1966.
27. محمد محسن وعباس مرنر: صورة المقاومة في الاعلام، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت- لبنان، 2011.
28. مطهر علي صالح انقع: جرائم الخيانة العظمى في التشريع اليمني- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة ، 2003.
29. منتصر سعيد حمودة: الجريمة السياسية- دراسة مقارنة بين القوانين الوضعية والتشريع الجنائي الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
30. منذر عرفات زيتون: الجريمة السياسية في الشريعة الاسلامية والقانون، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2003.
31. مهدي فرحان قبها: الجريمة السياسية في القوانين العقابية- دراسة مقارنة، بحث مقدم الى كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2015.
32. نبيل حلمي: الإرهاب الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة، 1988.
33. نهاد عبد الإله عبد الحميد خنفر: التمييز بين الإرهاب والمقاومة وأثر ذلك على المقاومة الفلسطينية بين عامي 2001- 2004، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2005.
34. هاني رفيق محمد عوض: الجريمة السياسية ضد الأفراد - دراسة فقهية مقارنة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية- غزة ، 2009.
35. هيثم فالح شهاب: جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، الطبعة الاولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010.

ثانيا: المراجع الالكترونية:

1. إسماعيل علوان التميمي: التمييز بين الجريمة الإرهابية والجريمة السياسية، 2013:
file://c:/user/alfalak/documents/httpwww.ahewar.orgdebatshow.art.aspaid=341741.htm- 8 April 2017.
2. كريم مزعل شبي: مفهوم الإرهاب- دراسة في القانون الدولي والداخلي، متاح على الرابط الالكتروني:
http://www.ahlulbaitonline.com/karbala/New/html/research/research.php?ID=65- 10 April 2017.

ثالثا: القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية:

1. اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.
2. قانون العقوبات اللبناني.
3. اتفاقية جنيف بشأن منع ومعاقبة الإرهاب لسنة ١٩٣٧.
4. اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمكافحة الإرهاب.
5. الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة 1988.
6. القانون رقم (97) لسنة 1992 بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية، جمهورية مصر العربية.
7. القانون رقم (13) لسنة ٢٠٠٥ بشأن مكافحة الإرهاب- جمهورية العراق.
8. قانون العقوبات اللبناني.
9. نظام جرائم الارهاب وتمويله لسنة 1435هـ- المملكة العربية السعودية.

Abstract

Terrorist crime is associated with political crime in a number of elements, which have caused a lot of confusion between the two types and have made it difficult to distinguish between them. It has opened wide the door to different and contradictory interpretations and descriptions of the same act. The verb is interpreted according to its political interests. Or so-called policy of double standards, especially at the international level. The research aims to shed light on the distinguishing boundaries between political crimes and terrorist crimes in the Saudi regime and comparative laws. The research shows that the distinction between political crimes and terrorist crimes is very weak in comparison with the great confusion between them in the Saudi regime.

Journal of Economic,
Administrative and Legal Sciences
Issue 5 - Volume I
July 2017
ISSN: 2518-5780

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing

AJSRP

The Difference between Business Process Management, System Analysis and Other Types of Business Process Modeling

Israr Abd Al-karim El-sharif

Imam Mohammed Bin Saud Islamic University – Saudi Arabia

Abstract: This article trying to lay emphasis on four types of business modeling evergreen topics: business processing management, business analyzing, system analyzing and business processing reengineering by doing comparison between them. The conceptual foundation of the research is based on insights from the resource-based view (RBV) papers, books and theory its complementary competence perspective; the literature; and from the findings of the exploratory study. The research methodology used for descriptive research design. A major element of the paper is offers a number of an original contribution to students, academics and practitioners. The paper is valuable for them because its development and validation of the research model and its accompanying measurement instrument. The findings show these concepts are important and required to work closely together in order to deliver a set of included small business services to the user community, otherwise the overall technology services themselves will not provide any value to the business unless data should be used to achieve the requirements. It is evidently that combination of these concepts and Information Technologies (IT) results into reliable systems in the enterprises. The Business Processing management, The Business analyzing, both system analyzing and Business Processing Re-engineering can be considered as complementary to each other rather than as a substitute like piece of puzzle. They are contributing to the value addition of the small business.

Keywords: Business Process management (BPM), Business analysis (BA), system analysis (SA), Business Process Reengineering (BPR), Information Technology (IT).

1. INTRODUCTION

We live in an era of uncertainty. Economic world and business context are rapidly changed. Since that, most of all enterprises are becoming increasingly dynamic (unstable) and will change over time. This enormous change in the business processes offered rise to process automation and in revolve to the terms like Business Processing Management, Business analyzing, system analyzing, Business Processing Reengineering, and so on.

Nowadays, Small Businesses account for a significant proportion of business activity in Saudi Arabia [1]. These small businesses face many challenges related to how business processes done. One of the key challenges is that inability to determine which type of model is appropriate in the context for them more than others [2]. Business Process management, Business analysis, system analysis and Business Process Reengineering are not just fancy words for the same things as the nerds that make industry work.

It is easy to get confused with these technical terms and current trends or substitute of each other. Specifically, the objective of the current paper is to structure and explain, what is the different between these concepts? How these different perspectives can be brought together in Small Businesses at Saudi Arabia? (as future work).

2. Business Process management

A data model is a description of how data must be used to achieve the requirements which given by the clients. Data modeling differs according to the type of the business process, because the business processes needs to be identified in the modeling stages [3]. The first type of business process in modeling is Business processing management.

Business processing management (BPM) has different roots in computer science field. [4]. There are many definition of business processing management, as there are vendors, process, analysts, researchers, academics, and customers [5]. However, Business processing management is a systematic, management and holistic approach of molding, automation, control, optimization, execution and measurement of business activity workflows. BPM focuses on aligning all aspects of an enterprises workflow in order to achieve stakeholder's needs and promotes to continuously improve processes and organization's equipment and core operations [3].



Figure 1: BPM is a systematic and holistic approach of molding using technologies and methodologies

Figure1 [5] illustrated BMP as achieved organizational objectives, effectiveness, efficiency through a set of methodologies and technologies to maximize the effect of inputs by improving and optimizing outputs. BPM also defined as a subset of infrastructure management aims to encapsulate methods, techniques, tools and software involved throughout all stages of the process lifecycle (analysis, design, enactment and control) and supported it to evaluating the current processes of small business then identifying opportunities to improve performance outcomes [6].

Margaret Rouse was defining BPM as a comprehensive concept using Business process to determine connection within organizations objectives between the line-of-business (LOB) [7] and the IT department that what recognizes the capability, effectiveness and efficiency to creating and facilitating communication between IT and the LOB in order to optimizing and achieving core operations [8].

Process modeling is not a new phenomenon; therefore, it is difficult to pinpoint the beginning stage of BPM. But the notations for mapping out process diagrams seem to be in constant state of flux. The concept of Business Process management (BPM) gained across the board acceptance as a viable way to deal with catch and impart forms as a part of an enterprise's effort to enhance operational productivity [9]. Once the potential for development has been recognized, organizations are challenged with the topic of actualizing the proposed changes or not.

3. Business analysis

Business analysis is the process of understanding the needs of business change, and flowing activities in order to assessing the business impact of those changes, acquiring analyzing and then documenting requirements step by step to supporting the communication and delivery of requirements with relevant stakeholders."[10]. Business analysis (BA) also define as a research discipline of identifying business achievements, needs, risk, assess of process improvement, organizational strategic change, policy development and determining solutions to business problems [11].

Business Analysis focusing on understanding the existing systems and business processes then analyze and organization the business domain then documenting the current state that needs to change with technology [12].



Figure 2: business Analyst consider and clarify whether the existing system is working well or there is any problem in terms of speed or process etc

The Figure2 [13] explain the main role of business analyst role which that a liaison between different stockholders in an organization (Business unit, technical unit, managerial unit and functional unite). Business analysis BA acts as a bridge, a connector and helps the complete project team work as a tightly integrated unite which figure3 illustrate [14].

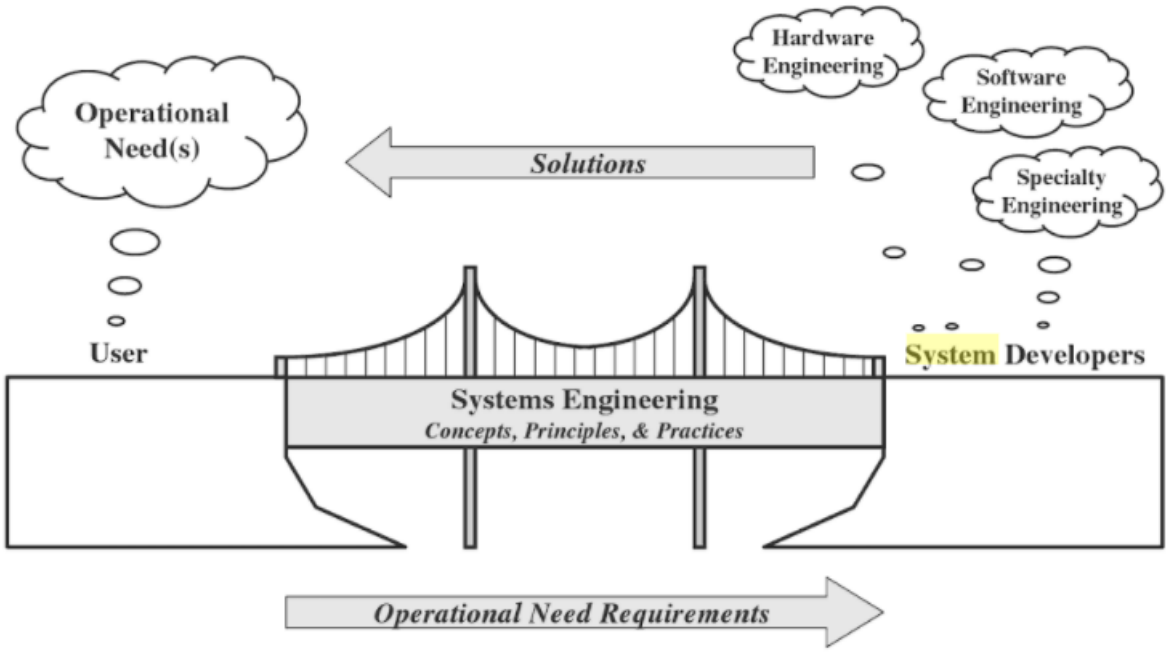

Figure 3: System analysis tasks – Bridging the gap from User Needs to System Developers and other stakeholders

4. System Analysis

Systems Analysis is a term with many deference meaning. Basically, it is a set of techniques used widely for management decision-making, planning, and the design of "things" - ranging from military weapons systems to school scheduling.

System analysis is the task act to observation procedure of systems for development the stages of purposes to discover operations then applies procedures for accomplishing them most efficiently [15]. System analysis is applied to information technology IT, that requires defined analysis according to their makeup and design and redesign or recommend changes as necessary [16].

Systems analysts help to evaluate whether a system is viable or efficient within the context of its overall architecture, and help to uncover the options available to the employing business or other party of stakeholders. This requires understanding WHAT systems are; HOW the user envisions (deploying, operating, supporting, and disposing of the system); under WHAT conditions and WHAT outcome(s) they are expected to achieve. So a stronger technical skill is requiring from system analyst set and often involve systems design responsibilities [17].

System analyst is an individual or organization that applies analytical methods and techniques (scientific, mathematical, statistical, financial, political social, cultural, etc.) to provide meaningful data to support informed decision making by mission planners, system operators, and system maintainers [18].

5. Business Process Re-engineering

Business Processing Re-engineering (BPR) is the old concept has been used widely in the industry -marketplace- since 1990s [19]. It is the result of a new process orientation that is trying to overcome some of the problems raised by Taylor's traditional view of structural specialization. BPR stresses the fundamental change of processes concerning different departments within enterprise. However, the re-design of processes is only one aspect of the management of business processes [20] Figure4 retrieved from [21] which shows business process Re-engineering (BPR) believers the radical examination and re-design of business processes, distinguish that the legacy of scientific management has been the excessive fragmentation of work practices in organizations today [22].

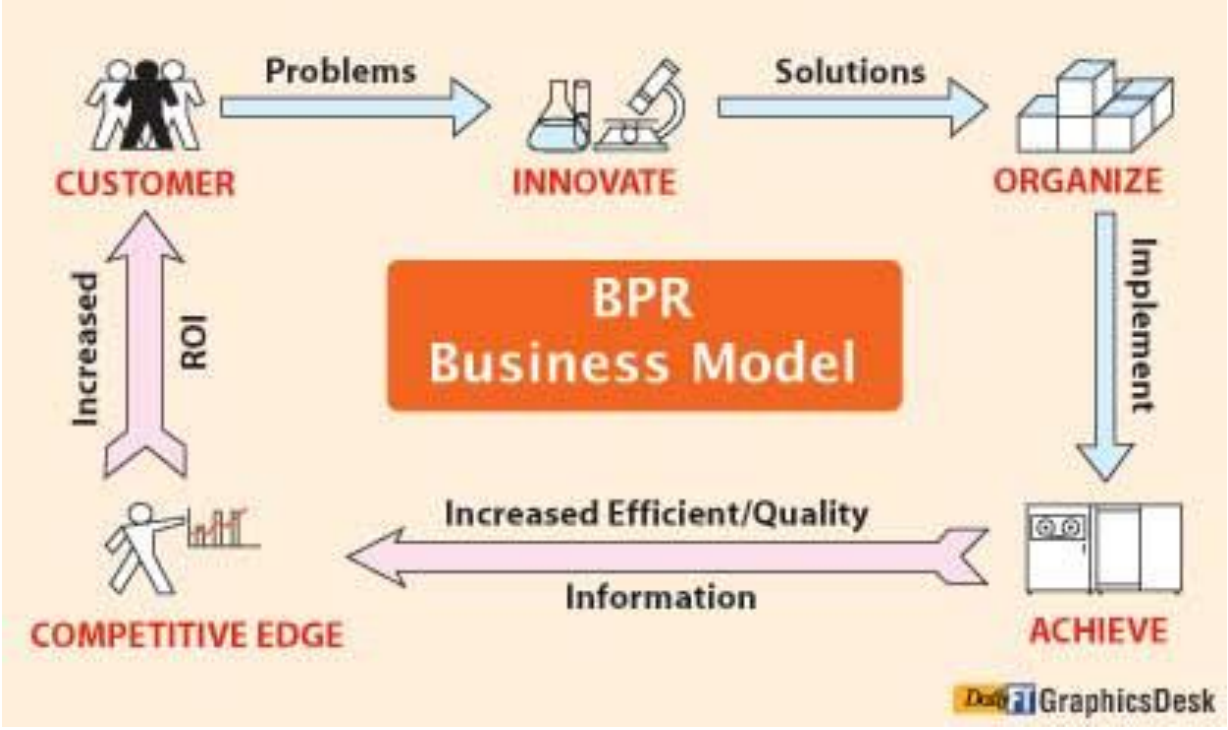

Figure 4: role of business process re-engineering to improve profits

Many organizations in the world are going for Business Process Re-engineering (BPR) to improve profits, to reduce costs, also to improve turnaround times, to improve quality or to provide better service to the customer, etc [23].

There are many steps involved in BPR effort which identify the processes to Re-engineer, Analyze the existing situation, Process Re-design, testing, Re-designed Process Implementation and change Management [24].

6. Optimizing Performances in Small Business

Some of the performance benefits typically targeted by BPM include greater flexibility, increased accuracy, faster execution, cost savings and reduced investment [25]. BPM also takes an end-to-end view of processes across an organization, in particular across functional boundaries [26]. This differs from management approaches that are interested only in activities within functional silos [27].

At the analysis stage, one of the key complexities in suitable design implementation details is needed to understood and assessed the current procedures keeping in mind the end goal to control the particular organized that portrayal the decision of the level of detail that is appropriate and relevant for the analysis. Another key complexity is the representation of the intrinsic procedure dynamics [28]. Business process management (BPM) is perhaps the" ultra" process improvement technique because it explicitly addresses the complexity of inter-application and cross-repository processes, and incorporates data-driven, as well as, content-driven processes – all on an ongoing basis. [29]. Figure5 showing the four key types of modeling as complimentary to each other rather than as a substitute like piece of puzzle. They are contributing to the value addition of the small business.

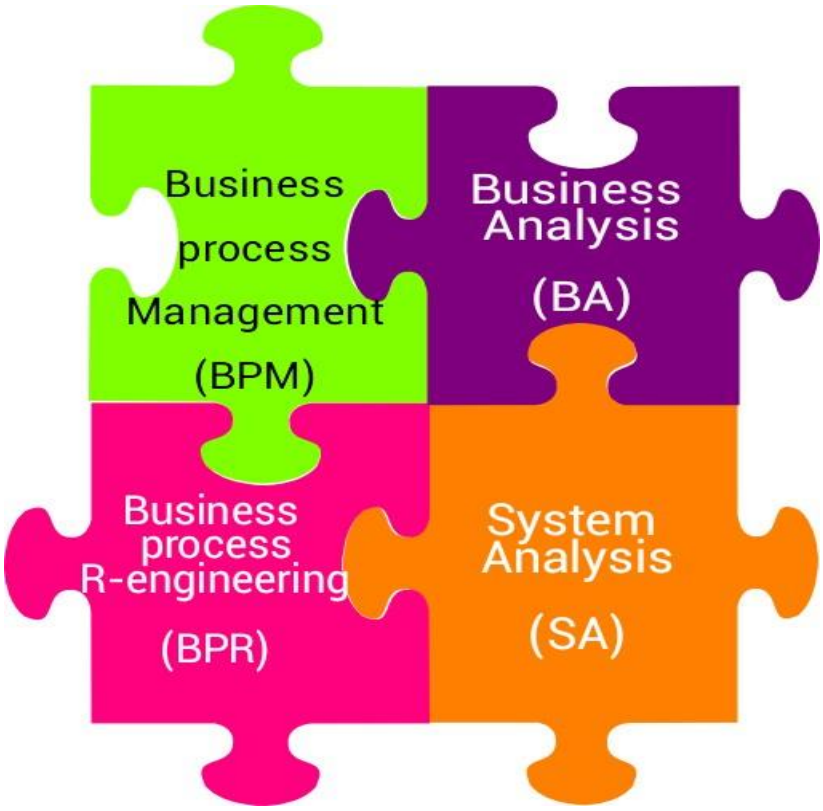

Figure 5: BPM,BA,BPR and SA are complimentary each other to build business modeling like puzzle

Both of them have their own benefits and shortcomings. Business process management has ability to visualize a process to procedure its relevant information, in altered perspectives with different measurements. While Business analysis includes observing if the current system is giving proper response and meets the requirement. Moreover, system analyst needs to ensure the accuracy and reliability of the system. In

the same time needs to provide a rough estimation of cost involved [30]. However, the business processes re- engineering is typically a response to either internal within the organization or changes in the business infrastructure.

This article as you have seen, provide different types of business process modeling. A major element of the paper is offers a number of an original contribution to students, academics and practitioners. The paper is valuable for them because its development and provided a comprehensive between the technical concepts. The table below summarizes the differentiated between the technical concepts.

Table 1: Summarizes the differentiated between the four technical concepts

Concept	Definition	Focus	The Roles of IT in it
Business Process management BPM	It is used as an effective methodology to looking at processes and controlling it.	focused on aligning all aspects of an enterprises workflow	IT enables business processes by providing information management, information processing and support them.
Business analysis BA	Gathers and documents the business requirements, provides input information for the SA.	Understanding the existing systems and BP	BA does not need to have an IT background although it can help to have some basic understanding of how IT systems work.
system analysis SA	System analysts write technical requirements from the business requirements.	SA focuses on understanding the business problem and outlining the approach to solve it	Establish the fundamental four-stage systems development life cycle (planning, analysis, design, and implementation) is as the basic framework for the IS development process. SA help organizations to identify and initiate potential projects.
Business Process Reengineering	Fundamental rethinking and radical redesign of business processes to achieve dramatic improvements.	The focus of all the definitions is on achieving significant. Improvements in performance through radical redesign of BP.	Sometimes seen as a tool for automating business process but generally, IT can be an enabler for reengineering by allowing the organization to do BP more efficiently.

7. Conclusion

This article covered the issue of difference between Business Process management, Business analysis, system analysis and Business Process Reengineering of rapidly growing on technology. These concepts are equally important and required to work closely together in order to deliver a set of included small business services to the user community, otherwise the overall technology services will not provide any value to the business unless achieve enterprise's goals. Small business need to take into account the level of detail that will be presented. The four key types of business process modeling considering as complimentary to each other rather than as a substitute like piece of puzzle. They are contributing to the value addition of the small business.

References:

1. Dallas, M.T. (2013), *Business Process Management in Small Business, 25 (2),* 6-8, Retrieved from: https://www.9783642382437-c2%20.pdf
2. Dallas, M.T. (2013), *Business Process Management in Small Business, 27 (5),* 2-4, Retrieved from: https://www.9783642382437-c2%20.pdf
3. Mallikaarachchi.V. (2015) , Data Modeling for System Analysis, *INFORMATION SYSTEMS ANALYSIS - IS 6840, 27 (5),* 2-4, Retrieved from: http://www.umsl.edu/~sauterv/analysis/Fall2010Papers/varuni/
4. Wil M. P. (2012), *Business Process Management: A Comprehensive Survey,2(9),*8-10 , Retrieved from: http://wwwis.win.tue.nl/~wvdaalst/old/etc/BPM-Use-Cases/BPM-survey-ISRN.pdf
5. Harmon, P. (2010). *The scope and evolution of business process management. In J. vom Brocke & M Rosemann (Eds.),* Handbook on business process management 1. International handbooks on information systems (pp. 37–81). Berlin Heidelberg: Springer. doi:10.1007/ 978-3-642-00416-2_3
6. Bucher, T., & Winter, R. (2010). *Taxonomy of business process management approaches, Handbook on business process management 2*. International handbooks on information systems (pp. 93–114).
7. Rouse,M. (2017), *Business process management (BPM)*, 9 (2-8), Retrieved from: http://searchcio.techtarget.com/definition/business-process-management
8. Hammer, M. (2010). *What is business process management?* In J. vom Brocke & M Rosemann (Eds.), Handbook on business process management 1. International handbooks on information systems (pp. 3–16). Berlin Heidelberg: Springer. doi:10.1007/978-3-642-00416-2_1.
9. Silver, Bruce (2011), *BPM Method and Style with BPMN Implementers Guide*, Cody-Cassidy Press, Aptos, Ca., Retrieved from: http://eprints.qut.edu.au/61013/1/zur_Muehlen,_Recker-How_Much_BPMN_Do_You_Need_Commentary.pdf
10. *Organizational process redesign and business value: An empirical analysis*. Decision Support Systems. 49(4). 417-429. Retrieved December 1, 2010 from Business Source Premier Database.

11. Debela, T & Hagos, A (2011), *The design and implementation of business process reengineering in the Ethiopian public sector: an assessment of four organizations*, African Books Collective Limited.
12. Rosemann, M. (2010). *The service portfolio of a BPM center of excellence. In J. vom Brocke & M. Rosemann (Eds.)*, Handbook on business process management 2. International handbooks on information systems (pp 267–284). Berlin Heidelberg: Springer, doi:10.1007/978-3-642- 01982-1_13
13. Aalami, A. (2015), Business analyst role mission,[Web log post]. Retrieved July 11, 2017, from: http://adamalami.com/blog/index.php/2015/12/17/business-analyst-role-mission/
14. Charles S. Wasson , John Wiley & Sons Inc,(2006), *System analysis, Design, and Development.*
ter Hofstede, A., van der Aalst, W., & Weske, M. (2003). *Business process management: A survey.* In M. Weske (Ed.), *Business process management, volume* 2678 (pp. 1019–1019). Lecture Notes in Computer Science. Berlin Heidelberg: Springer, doi:10.1007/3-540-44895-0_1.
15. Marlon Dumas, Marcello La Rosa, Jan Mendling, Hajo A. Reijers, (2013), *Fundamentals of Business Process Management*.
16. BPMbasics.A (2013), *Introduction to Business Process Management,* Retrieved from : https://www.slideshare.net/appian/2013-bpm-basics-bpm-intro
17. Davenport, TH (2010), *'Process management for knowledge work'*, in J vom Brocke and M Rosemann (eds.), Handbook on business process management, vol. 1, Springer, Heidelberg, pp. 3–16.
18. Ramirez, R., Melville, N., & Lawler, E. (2010). *Information technology infrastructure*.
19. G.P. Sudhakar, (2010), *The Role of IT in Business Process Reengineering*, *25 (2),* 6-8, Acta Universitatis Danubius. economical Retrieved from: http://journals.univ-danubius.ro/index.php/oeconomica/article/view/757/689
20. Thilakasiri,T. (2010), *Importance of business process reengineering*, 9 (21), 6-8, Retrieved from : http://www.ft.lk/2010/11/11/importance-of-business-process-reengineering
21. Eardley, A, Shah, H & Radman, A (2008), *'A model for improving the role of IT in BPR', Business Process Management Journal*, vol. 14, pp. 629–653.
22. Jeston, J., & Nelis, J. (2006). *Business process management. Oxford: Butterworth-Heinemann. Key Statistics Australian Small Business* (2011). Department of innovation, industry, science and research, Canberra
23. IEEE Task Force on Process Mining (2012), "*Process mining manifesto*," in Business Process Management Workshops, F. Daniel, K. Barkaoui, and S. Dustdar, Eds., vol. 99 of Lecture Notes in Business Information Processing, pp. 169–194, Springer-Verlag, Berlin, Germany.
24. Reichert. M and Weber.B,(2012), *Enabling Flexibility in ProcessAware Information Systems: Challenges, Methods, Technologies*, Springer-Verlag, Berlin, Germany.
25. Fahland D. and van der Aalst W. M. P.(2012), "*Repairing process models to reflect reality,*" in Proceedings of the International Conference on Business Process Management (BPM '12), A. Barros, A.

Gal, and E. Kindler, Eds., vol. 7481 of Lecture Notes in Computer Science, pp. 229—245, Springer-Verlag, Berlin, Germany

26. D. Eichhorn, A. Koschmider, and H. Zhang, Eds., (2011), CEUR Workshop Proceedings, Retrieved fro:m http://ceur-ws.org/.
27. V. HLUPIC et al. (2015), *modeling and simulation techniques*, Retrieved from: http://ijssst.info/Vol-07/No-4-5/Paper1.pdf
28. A.Barros, A. Gal, and E. Kindler, Eds., (2012), *International Conference on Business Process Management (BPM 2012)*, vol. 7481 of Lecture Notes in Computer Science, Springer-Verlag, Berlin, Germany.
29. Rinderle S., Toumani F., and Wolf K., Eds. (2011), *International Conference on Business Process Management (BPM 2011),* vol. 6896 of Lecture Notes in Computer Science, Springer-Verlag, Berlin, Germany.